

الإقتصاد

المجلد الأول
(٢٠٠٠ / ١٢ = ٧)

إعداد

مكتبة  للبحث العلمي

الإقتصاد

٢٠٠٠

إعداد

مكتبة  للبحث العلمي

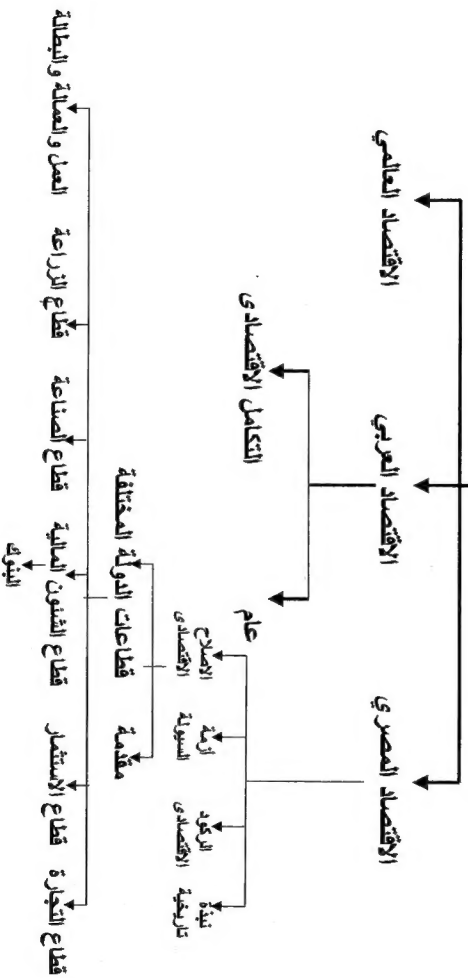
الإقتصاد

المجلد الأول

إعداد

مكتبة  للبحث العلمي

الاقتصاد



المجلد الأول

الاقتصاد

الاقتصاد المبرر



بلد تاريخية
الركود الاقتصادي
أزمة السيولة
الإصلاح الاقتصادي

مقدمة

قطاعات الدولة المختلفة

قطاع الاستثمار

قطاع التجارة

قائمة المصادر

اول: الجرائد

الاهرام - الاخبار - العالم اليوم - الحياة - السياسة الكويتية - عمان - الوفد

ثانيا: المجلات

مجلة الاهرام العربي - مجلة الاهرام الاقتصادي - مجلة الحوادث

ثالثا: الكتب

- ١- قضايا اقتصادية معاصرة / عبدالحى يسرى / ٢٠٠٠
- ٢- تقليل العمالة / احمد ماهر / ٢٠٠٠
- ٣- كراسات استراتيجية / عبدالفتاح الجبالي / ع: ٩٤ / ٢٠٠٠
- ٤- تقرير عن التنمية في العالم / البنك الدولي / ٢٠٠٠
- ٥- التقرير الاستراتيجي العربي / الاهرام / ٢٠٠٠
- ٦- قراءات استراتيجية / امل فؤاد / ع: ٢ / فبراير ٢٠٠٠

الاقتصاد

المصرى

نبذة تاريخية

الاقتصاد المصرى

نبذة تاريخية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الاقتصاد المصرى على اعتاب القرن الواحد والعشرين	على عبد العزيز سليمان	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٥٠	٢٠١٠/٨/٢١	١

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد	اسم كاتب المقال : على عبد العزيز
الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية	رقم المجلد : ١٦٥٠
المصدر : (مجلة الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/٢١

يعتق علينا ونعتق نقف على
أعتاب قرن جديد أن نقيم
مسيرة الاقتصاد المصرى فى
القرن المنصرم وأن نستكشف
أهم القضايا التى ستواجه
الاقتصاد المصرى فى القرن
القادم.

لذا ننظر نألى مسيرة
الاقتصاد المصرى عبر المائة عام
الماضية نجد أنه قد حقق إنجازات
كثيرة خلالها بالرغم من
التحديات العالمية الإقليمية ذلك
أن دخل الفرد المصرى الحقيقى
قد تضاعف بما لا يقل عن عشرة
أضعاف ما كان عليه فى بداية
القرن وفتحها حيث لم يزد دخل
الفرد عن مائة دولار أمريكى
باسعار اليوم. وإلى جانب زيادة
الدخل فقد زادت مرحلة رعايته
الحديثة لصحية والتعليمية.
وكان وراء هذه الزيادة فى
رفاهية المواطن مجموعة كبيرة
من التغيرات الاجتماعية
والاقتصادية التى تسببها حركة
الاستقلال الوطنى والرغبة فى
زيادة الاعتماد على الذات
وزيادة قدرة الاقتصاد المصرى
على الإنتاج والتصدير.

الاقتصاد المصرى على أعتاب القرن الواحد والعشرين

د. على عبد العزيز سليمان
خبير اقتصادى

والقد بدأت مسيرة التنمية في القرن العشرين بانتهاء خزان أسوان عام ١٩٠٢ الذي شكّل إلى مرة في تاريخ مصر من توفير جزء من مياه الأنهر التي كانت توفر في البحر وتوجيهها للاستخدام في التوسع الزراعي وعمل على تحويل الأراضي من نظام الري المفيض إلى الري الدائم وقد نتج عن هذا توسعا كبيرا في المساحة المزروعة وتكثيفا للزراعة المصنوية في مصر.

ومصاحب المعلومات الاقتصادية الكبيرة التي نتجت عن استعادة الاستقلال بعد تصديق ٢٢ فبراير ١٩٢٢ واتشاء، بنك مصر كان بنك وطني يؤسس برأسمال يملكه المصريون بالكامل والناطق بملك في انشاء قاعدة صناعية وإنتاجية كبيرة عملت على تطوير لقرات المصريين في ركنها إنتاجهم وكذلك تفتت مصانع حديثة مثل الطيران أو مشروع استيراد مصر التي سميت السفارة لمصر بين دول العالم الثالث وكانت مبرة بنك مصر في مجال الصناعة حازا لأثرين على طرح أنشطة جديدة مثل إنتاج الإسمنت والزجاج والورق والبلاستيك. وأخذت هذه الجهود في ظل ظروف صعبة الاضطرابات الاقتصادية الدولية وفكاس العمالي الكبير الذي عم دول العالم في الثلاثينات الامر الذي يذكده عزيمة المصريين على الأخذ بأسباب التنمية والتقدم مع ذلك فقد أدت هذه الاضطرابات الاقتصادية والتغيرات الاقتصادية في إرضاعات الحرب الجديدة في أوروبا التي تعرضت في مصر عام ١٩٣٩ لازمة مالية كبيرة كانت توري به ولم ينفذ ذلك من الانحلال مصرى شكل الحكومة بدعمه خلال شروية البلية فمما استغل تأسيسه وراد النهضة الصناعية في مصر للمفعل محمد طحت بنك ولم يحصل البنك دوره في التنمية الصناعية إلا بعد ذلك بسنوات طويلة.

وبالرغم لم تكن سنوات الحرب لثلاثة فرائصة للتنمية الاقتصادية ولا استجابات مصر لغزو الحرب بتطوير الصناعات الحربية وإقامة ميكنة الإنتاج الزراعي وإعادة تأهيل الإدارة الحكومية للتعامل مع ظروف الطوارئ، فتم انشاء وزارة التسيير وقانونه نظم إرفاقية في الاسعار والتشريخوس للصناعة ومكافحة التضخم لقمي الحصار والاحتلال.

وخلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية نتجته لاستخدام الفوتوش الكبيرة التي حققها الشركات أثناء الحرب في زيادة الاستثمارات الصناعية تمقتت زيادة ملموسة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن استعادة الاقتصاد المصري من البطالة الكبيرة في اسمار اللفظ والتي حدثت إبان الحرب الكورية. تم تسارعت عملية التنمية في مصر بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بفضل تنفيذ البرنامج الأول للتنصيع ١٩٦٠ - ١٩٦٥ وكذلك خطة للتنمية الخمسية الأولى ١٩٦١ - ١٩٦٥ كما شهدت هذه الفترة مجوعة من الأزمات الاقتصادية بعامدة ازديع الخط بهدف توسيع شروية الإنتاج الوطني في لفتح بندوق دوروا في التنمية وشملت هذه الأزمات إصدار قرارات الإصلاح الزراعي التي حددت للملكية وأصادة توزيع الأراضي على المزارعين، ثم جاءت إجراءات التعمير التي تبت العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وخفيرا إجراءات التتيم بمصاحباها من إجراءات إصلاح العمال ومحدوي الدخل مثل توزيع الأراضي على العمالين وجانية التعليم الجامعي وفسان توظيف الأموال. ويرغم اكتاس إرضاع الاقتصاد المصري بسبب هزيمة ١٩٦٦ إلا أن مصر التي تحقق في أكتوبر ١٩٧٣ سمع بأعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية واتت سياسة الانفتاح بمتفقت الاستثمارات والمواعيد العربية كذلك بدأت المعونات الأمريكية والغربية تمثل عنصرا هاما من عناصر دعم ميزان المدفوعات كذلك

مثل قطاعات البترول والسيلعة والخدمات مراكز جديدة لنمو الاقتصاد المصري. ولقد حقق الاقتصاد المصري خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٨٤ معدلات نمو غير مسبوقة حيث وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٩٪ سنويا على مدى عقد كامل بوسلت معدلات الانخراط والاستثمار في أرقام غير معوية في مصر. مع ذلك أخذ على الانفتاح الاقتصادي في مراحله الأولى الاعتماد الكبير على الاقتراض الخارجي والتوسع في الاتفاقيات الاقتصادية والاتفاقيات الاقتصادية على حساب التنمية الإنتاجية والاستثمارية. ومع ظهور مشاكل ميكلة ناتجة عن التوسع السريع في القطاع الحكومي والاقتصادات وبرامج الإصلاح الخارجية تفتت الحكومة برنامجا طموحا للإصلاح الاقتصادي وهو ما استخدمه تخلص جميع كل من الاتفاق العام والاستثمار ما أدى إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي ومع بطول برنامج الإصلاح مراحله الثلاثي حقق الاقتصاد المصري في التسعينات الأول من التمتعيات معدلات نمو تقرب من ٢٥٪ سنويا مع استمرار نجاح إجراءات الإصلاح الاقتصادي والأحفاد خلال السنوات الأخيرة ومن التتوقع أن ترتفع إلى ٢٧٪ سنويا مع نهاية تثن.

وبالاضافة إلى النمو الذي حققه الاقتصاد المصري في القرن العشرين لقد شهد تطورات ميكلة مائة يمكن أن نوجزها فيما يلي:

١ - حقق الاقتصاد المصري الكثير من التتبع في مصار دخله وفي ميكله. فبعد أن كانت الزراعة تمثل للمصر الرئيسي الشروية والنقل في بداية القرن لفتت قطاعات الصناعة والخدمات مراكز مقامة في تزايدها وأد تحقق هذا التتبع على ثلاث مراحل:

أ - في العشرينات والثلاثينات أرتبطت طموحات الاستقلال بانطلاق جهود التنصيع واستقرت هذه للميرة بقوة بعد الحرب العالمية الثانية.

ب - وتواصلت الجهود بقوة بعد ثورة ٢٣ يوليو التي اختلعت من التنصيع لحد صياستها الأساسية وتم انشاء وزارة الصناعة والأخذ بالتخطيط الاقتصادي منذ عام ١٩٥٧ الذي شهود لتشين برنامج السنوات الخمس الأولى للتنصيع.

ومن ناحية أخرى تأسس قطاع تنصيص في ١٩٥٦ دور مصر الاقتصادي وقبول نجاح مصر في لادة قناة السويس استغلال لأوراق الاقتصادية للميدان لوطاني الدول الست التي شاركت في التأسيس الثلاثي بحرب الخصخصة سواء من الدول الاستثمارية وإسرائيل. وعمقت هذه الحقلة الشؤءاء مصر من الاستفادة من نهضةها الاقتصادية ومن ميرة موقعها الجغرافي في زيادة صادراتها إلى الدول المجاورة ومن

خلق تجارة للخدمات لفترة عشرين من الزمان وانتقل النشاط الخدمي الخاص بعمليات النقل والخدمات المالية إلى بيروت وعمان وبعض دول الخليج مثل البحرين وقطر.

ب - أما المرحلة الثانية فقد بدأت أثناء حكم الرئيس السادات وتميزت بالاعتماد بقطاع الخدمات والاستفادة من الموقع المتوسط والقدرة الطبيعية للمصرى التاريخية والثقافية لتصبح للمصرى والتجارة الوسطى وبدأت قطاعات البنوك والسيلعة والاتصالات التي النهوض بعد قوانين الاستثمار والسيلعة ومن ناحية أخرى تسارعت حركة العمالة المصرية لثلاثة بعد انضمام لكتوري استقلال العمالة المصرية التي زاد دورها في توليد إيرادات كبيرة إزنان للمفوعات في شكل تحويلات مالية من لاصري العاملين في الخارج إلى لوطهم في الداخل.

ج - شهدت فترة حكم الرئيس حسني مبارك استكمال دائرة تطوير الاقتصاد المصري وذلك بتحرير القطاع الزراعي ومن ناحية أخرى شهدت فترة ولاية الرئيس حسني مبارك وعودة الاهتمام بالصناعة التي حصلت على نصيب الأسد من الحوافز المصرية وكذلك أخذت سياسة التحول إلى الخصخصة بفعالية قوية بديانة برنامج الخصخصة منذ عام ١٩٩٢.

د - حدث تحول كبير في شكل الزراعة المصرية بعدما عن إنتاج القطن إلى إنتاج المصوب والتخزين والمفاهة وحلقت مصر نصيبا عاليا في الاعتماد على الذات في الإنتاج الغذائي. ولظهر الآن وبعض البقول كمصنوا هامة للتصدير الاجنبي. كذلك منعت ثورة السلام من استئصال ٢٠٠ ألف فدان غرب قناة السويس وضعت هذه المساحة في سيناء وهكذا انتقلت مياه النيل لأول مر في شرق قناة السويس. وبمعدل مشروع لوتسكي إرضاء جديدة تقاسي إلى الصناعات المعصور تسووع مختلف مجالات النشاط التجاري والخدمي وذلك لزيادة التوازن إلى الخريطة المصرية مكثافا وعصرانيا والقضايا وأمنيا.

هـ - تفتح الاقتصاد المصري من حالات التبعية الخارجية التي نكت في سيطرة الاجانب في الثروة ارفيقية قبل دورها. وأيضا ارتباط إنتاج القطن المصري وأجاليات التصان ارفيقية كذلك اعتماد على رؤوس الأموال والآلات والخبرة الفنية من الخارج.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية
المصنف :	(مجلة الاحرام الاقتصادية)
اسم كاتب المقال :	على عبد العزيز
رقم العدد :	١٦٥٠
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٢١

٢ - رغم القنبة المشافة للاقتصاد للاولين يحمل على اقل تخطى في دول جنوب البحر المتوسط والحاجة وتقلع الارتفاع برعاية البرلمان للمصرى الانواع ومعدلات التنمية الاقتصادية وهو ملحقا حسب استقبال النظرة الاقتصادية زيادة حجم الانخار والاستثمار ومن اشد ان معدلات الانخار الطلى من اقل المعدلات في الدول ذات الدخل للشباب بل ان معدل الانخار اليوم يقل عن نصف المثلث في منتصف الثمانينات.

٣ - الارتفاع بالمكن التكنولوجى للانتاج للمصرى وشكل هذا بدوره رفع معدلات التعليم والثقفاء على الاسبة وزيادة التحليم الفنى واللبنى وتشجيع استخدام التكنولوجيا الحالية. ولقد اهتم الرئيس حسنى مبارك بهذه القضية وتمكنت توصياته فى اختيار عناصر القدره الفنية والعلمية ضمن الوزارة الجديدة التى تسمى بـ «الاية» وشملت تخصصاتهم فروع التقنية الحديثة مثل الاتصالات والحاسب الآلى والطاقة الذرية.

٤ - الاهتمام بتعليم قدرة الاقتصاد الوطنى على خلق فرص عمل لمل أهم أوجه ضعف الاقتصاد الوطنى فى فترة العشرين عاما الماضية فى انخفاض قدرته على خلق فرص العمل والمقصود من فرص العمل للنتيجة بعد تخطى الدولة من سياسة تشغيل كافة الفريويين من الجامعات والهيئات التعليمية وبحثا خلق فرص للعمل فى برنامج تشجيع لتشجيع الصناعات الصغيرة بتأخير نظام الحوافز للمصريين لنتجاز فى جانب الصناعات التى تخلق فرص عمل، وأخيرا العمل على رفع مستوى الانتاجية وإعادة التشغيل ورفع مستوى التحليم العام والى العلمى.

وبكذا نرى ان الاقتصاد المصرى والمجتمع المصرى قد نجح فى التغلب على الكثير من عقبات التخلف والافتقر خلال القرن العشرين، مع ذلك مازالت طموحاتنا كبيرة لانتاج عظمى فى الانتاج والتشغيل والرفاهية فى أولئك الذين الجديد. ■

وبعد ظهرت الرغبة فى الاستقلال الاقتصادى مبكرا فى أول الثمانينات لفرست حكومة الوفد أول تعريفه جمركية محتالته كذلك لعملمات مصر سلطتها التشريعى على الجانب من طريق اتفاقية مؤتمر عام ١٩٣٧ وتم فرض أول ضريبة على الأرباح التجارية والصناعية عام ١٩٢٩ وتطبيقها على الجانب الذين كانوا يسيطرون على معظم الانشطة الاقتصادية، وكذلك تم عام ١٩٤٢ الختصاص من منبويات الخبيرى الموجهاعمل التى كانت تملأ جينا كبيرا على الاقتصاد الكلى وفى عام ١٩٤٧ صدر أول قانون للشركات يحد ملكية الأجانب فى رؤوس أموال الشركات للسماحة ومن تسهيم فى اجمالى المائتين وبعد فترة استمر هذا الاتجاه نحو النشاط الاقتصادى وبخصوصا بعد تلميم قناة السويس وصدر قوانين التخصيم ١٩٥٧ والجزء مع قرارات التعليم للكرى فى ١٩٦١

٣ - ظل الاعتماد على الخارج فى مجال تقنية والآلات وروى الاموال بشل تحديدا كبيرا وبينما حقق نظام التخطيط الاقتصادى انجرا من الاعتماد على الذات ماتت مشكلة اللبونية وتكاليف التقنية تلى براسها من اخرى واعتبر انتفاهات الملكية الفكرية فى ظل اتفاقية الهبات مؤسرا على زيادة تكلفة انتقال التكنولوجيا الى الدول النامية.

٤ - خلقت مشكلة «موز ميزان» للخدمات تسمى كبيرا حيث استمر عجز ميزان التجارة لفترة حوالى أربعين عاما ومع ظهور تحويلات المائتين فى الخارج وإيرادات الخدمات كسند كبير لإيرادات ميزان للخدمات الا انها بدأت للشركة فى طريقها للإيرادات فى الظهور مرة اخرى. لما تصف به الإيرادات من تكتيات خفلا عن ارتباطها بشروط خارج سيطرة السلطات الاقتصادية فى مصر.

١ - **الاصلاحات المطلوبة فى الاقتصاد المصرى**
حقق الاقتصاد المصرى تقدما كبيرا وبالتالى فى الربع الأخير من القرن العشرين ولتمكس هذا التقدم فى مجموعة من المؤشرات الهامة منها ارتفاع متوسط عمر الفرد وزيادة عدد سنوات التحليم فى المتوسط مع زيادة استهلاك الكهرباء ومياه الشرب القليلة ولتشتاير أجهزة التيليزيون والتليفون كذلك تم تحقيق الاصلاح الاقتصادى وتم الختصاص من ظاهرة التخصيم التى مهدت بتلويش المكاسب الاقتصادية التى تم تحقيقها وبالرغم من هذه الانتاجات الكبيرة الا ان الاقتصاد المصرى مازال يواجه تحديات كبيرة يجب علاجها حتى نضمن لنظامنا مستوية الرفاهية والانتاج ونذكر فيما يلى أربعة من أهم هذه التحديات.

١ - التعامل مع تحديات العمالة والانتفاخ على الاقتصاد العالمى. ويشمل ذلك زيادة تنافسية الاقتصاد المصرى، زيادة القدرة على التصدير وأيضا ترويج علاقات مصر الخارجية. لا يلاحظ مثلا ان هنا مجموعات اقتصادية عامة تدار علاقاتها الاقتصادية معها ان تكون مفعمة. ولذا استمرضا ما نفسه الى الصين أو اليابان أو دول الاقتصاد السوفيتى السابق لوجنهما بالعدل القيلة. هذا مع العلم ان علاقات مصر ببعض هذه الكتل الاقتصادية تميزت بالقرية والتزعم فى سنوات سابقة.

الاقتصاد المصرى

الركود

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	ازمة الركود الاقتصادى	محمد عبد المعصم على	العالم اليوم	٢٨٨٩	٢٠٠٠/٧/٢٥	٤
٢	القطاع الخاص والركود الاقتصادى	عبد الفتاح الجبالي	الاهرام	٤١٥١٠	٢٠٠٠/٧/٣١	٧
٣	ازمة الركود ودور رجال الاعمال	سلطان ابو على	الاهرام	٤١٥١٦	٢٠٠٠/٨/٦	٩
٤	الركود الحقيقية وآلألع	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٤١٥٦٢	٢٠٠٠/٩/٢١	١٠
٥	لماذا فشلت الحكومة فى علاج الركود	ملك عبد العظيم	(مجلة) الاهرام العربى	١٨٦	٢٠٠٠/١٠/١٤	١١
٦	دور المشتريات الحكومية فى علاج ازمة الركود الاقتصادى المصرى (١-٢)	عبد الحنان فاروق	العالم اليوم	٣٠١٦	٢٠٠٠/١٢/٢٥	١٣
٧	دور المشتريات الحكومية فى علاج ازمة الركود الاقتصادى المصرى (٢-٢)	عبد الحنان فاروق	العالم اليوم	٣٠١٩	٢٠٠٠/١٢/٢٤	١٦

التشخيص.. والعلاج

أزمة الركود الاقتصادي والأساليب الصحيحة لعلاجها

لقيامه بتحديد منح الائتمان الصغيرة على كل من معدل التضخم وسعر الدولار في السوق المحلي، مما ألجأ الكثيرين إلى حرق الإسماعيل للحصول على التمويل من خارج الجهاز المصرفي.

الفقر والتضخم

6 - تتفق رؤوس الأموال الأجنبية والسفيرة للمصرفية في اليوممة للصندوق وخروجها محملة بالارواح الرأسمالية للغة من جميع أنواع القسرات والقتلات من فصول اسعار الاوراق المالية فضلا عن اقتلاع غلالها في اسعار الاسهم وبالورصة في لترات قصية الاجل جدا وتترك صفار للمستثمرين يهتدون خسائر فيوت الاسعار.

7 - لقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من حوالي 300 دولار في بداية الثمانينات الى ما يقرب من 1300 دولار في أواخر التسعينات. وقد صاحب زيادة الدخل محصلات قسوة في وسائل الادمان والاعلان نحو الضيق على المستهلك المصري للتغلب في السلع المستوردة في السلع المصرية الجديدة المحاصلة على ترخيص انتاج اجنبية، مما غير من الانتاج الاستهلاكية التي كانت سائدة.

8 - التشتات الكبير في توزيع الدخل القومي ما أدى إلى زيادة نسبة السكان تحت خط الفقر والمخاطر الهائلة المترتبة كتذبذب لعاملين اسبيين:

الأول: ارتفاع نسبة التضخم في بداية الاطف بسياسة الاسعار الاقتصادية في أكثر من 200 عدة سنوات متتالية مما خفض من الدخل الحقيقي لأصحاب الفحول الثابتة والمختصة.

الثاني: ركزت البنوك منحها للائتمان للثة من رجال الأعمال.

ما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية الحقيقية للقاعدة الواسعة من الأثرياء، وما زاد من حدة هذه المسألة انتشار ظاهرة الدروس الحكومية والاعتماد الاستهلاكية الجديدة والزيادات التشغيلية في اسعار الخدمات العامة.

3 - تعرض الشركات الائتمالية ومعام وخاميه المتنافسة غير العاملة من جانب السلع المستوردة من دول جنوب شرق آسيا نتيجة لانخفاض القيمة الخارجية لعملائها لتسبب وصلت إلى 70٪ مما جعل اسعار السلع للمستوردة متواكبا من التكلفة المحلية للإنتاج المحلي في الفوات التي ارتفعت فيه قيمة الجنيه للصير مقابل العملات الدولية بما لا يقل عن 25٪ نظرا لارتفاع الجنيه للصير والدولار الذي ارتفعت قيمته في الاسواق المالية بنسب لثمنية، مما أدى إلى ارتفاع اسعار المنتجات المحلية في الاسواق الأوروبية وبالتالي انخفاض حجم المبيعات المصرية لاسواق تضرر تطبيقية.

4 - لجوء الحكومة إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي والافراد من طريق الدين كقرضات، قد أدى إلى التزاخم بين الحكومة والقطاع الائتمالي، وعلم وخلفه على موارد السيولة المتاحة وهو ما أدى إلى ارتفاع اسعار الفائدة، وأيضا زيادة الأعباء المستحقة على الموارد العامة من ناحية وترافق معدلات الاستهلاك في القطاع الائتمالي من ناحية أخرى.

5 - عدم احترام وسائل الدفع غير النقدية من كيميالات وسبيلات وأنشء وشيكات داخل السوق المصرية، مما أدى إلى عدم تطور معدل دوران كمية النقود، وما لا شك فيه أن معدل دوران كمية النقود يبرهن بشكل رئيسي على مدى قوة الدفع في الادراك التجارية - وسائل الدفع غير النقدية، وقد واجه المتعاملون في السوق المصرية مشاكل جمة في تحصيل قيمة ما يبيعهم من اوراق تجارية في تواريخ استحقاقها، مما يجمع من استغفامها بقرر المستطام، وهو ما أدى إلى انخفاض معدل دوران كمية النقود، وبالتالي أصبحت السيولة المتاحة لا تكفي لا تتعامل مع مجموع قيمة السلع والخدمات المنتجة بالاسعار الجارية، وهذا ما يعرف بالانكماش في الطلب الكلي الكمال. ولا شك أيضا أن للجهاز المصرفي دورا رئيسيا في هذه المسألة.

ان الركود الاقتصادي الذي تراه مصر حاليا ليس بالضرورة احدى طلائع الدورة الاقتصادية التي قد يعقبها التحول إلى حلقة النمو والكساد، كما قد يبدو جديدا من الانتعاش ثم الركود، لذا قد يبرر في ظل الأوضاع السائدة من حالة ترواين قد تستمر في شكلها العام ما لم يبدأ جميع الاسواق التي أحدثت حالة الركود المستقر، ذلك ان هذا الركود يرجع إلى مسائل جوهريه وهيكلية أهمها على الاطلاق غياب الموضوع الكافي للاعتماد الاستهلاكية على المستوى القومي والتي تعد بمثابة حجر الزاوية عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتطوير عند جميع المستويات المحلية والأجنبية، تلك الاهداف التي تأخذ في الاعتبار نقاط القوة التي لا يجب التنازل عنها بل تصبغها ونقاط الضعف التي يجب ان يكون لدينا تصورات محددة للتغلب عليها، والفرص المتاحة التي يجب استثمارها، والتعامل بهم وقت مع التحديات الداخلية والخارجية. وهناك أساليب عديدة أدت إلى أزمة الركود الحالية وتحول استثمار على النحو التالي:

1 - جمعت وزارة قطاع الأعمال العام الاستثمارات في الاحلال والصير للكثير من شركاتها، تمهيدا للتصرف فيها بالبيع، مما انخفض القدرات الانتاجية للكثير من هذه نفس الوقت كان هناك تباطؤ في تنفيذ خطة الخمسة. بينما كان يجب الاهتمام بالفرق الكافي بسياسات رفع كفاءة والانتاجية الاستثمارات القائمة للقطاع العام وتحسين الانتاج وتطويرها لزيادة القدرة على المنافسة وفتح الاسواق الجديدة.

2 - تعرض الاستثمارات القائمة عام وخاميه المتنافسة غير العاملة من جانب السلع المستوردة الزائدة بطرق غير شرعية، وإلزاميا من السلع المنتجة محليا بما يخالف المواصفات الفنية في التوليد التنظيمية.

محمد عبد النعم على إسماعيل

محمد عبد النعم على

اسم كاتب المقال :

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

٢٨٨٩

رقم المصداق :

الموضوع الفرعى : الركود الاقتصادى

٢٠٠٠/٧/٢٥

تاريخ الصدور :

المصدر : العالم اليوم

(ج) انتشار تعليمي الفخريات والكحوليات وما يتبعها من تسرب الأموال الى الخارج، وتوسع الخسائر الناجمة عن الضمان مع الأجهزة الأمنية لتتطلب عليها.

(د) عدم احترام وسائل الدفع من الأوراق

تجارية رغم تقديم العفووات.

(هـ) انتشار ممارسة الأعمال بعيدا عن الشرائع بقائديا، ولكنه، الخريص.

علاج نقص السيولة والركود

1 - الاستعانة من الحكومات والبنوك

البنكية والنواصير القومية للتنمية في

اقتراح استراتيجيات قومية متميزة وطويلة

الاجل - على النسق الانالى - ثم معالجة تلك

الاقتراحات في استراتيجيات واحدة تعرض

على الأحزاب لاختيارها وبإقرارها، ليكون

لهذا دستور للتميز.

2 - اعادة بلورة وسائل الخصخصة

لتكون نذرية في حجم الاستثمارات على

شركات قطاع الأعمال العام من طريق

مساهمات القطاع الخاص وليس فقط بيع

نصيب الدولة في رؤوس الاموال الخاصة

للأمة.

3 - استغلال حصيله بيع نصيب الدولة

في رؤوس أموال شركات قطاع الأعمال

والى استثمارات جديدة لتخلق هذا

القطاع.

4 - تصميم المراكز المالية للبنوك

والخصخصة للتنمية الصناعية والزراعية

والمصارف وتزويد رؤوس الاموال طويلة

الاجل لها ووضع استراتيجيات طويلة الاجل

اتتبعها المصانع الصغيرة والمتوسطة.

5 - يجب ان تكون هناك قيود على تحرك

رؤوس الاموال الأجنبية المسجلة في المصارف

في البنوك المصرية تجنبا لآثارها السلبية

على الاستقرار الاقتصادي، ذلك ان ما يحتاج

اليه الاقتصاد المصرى هو رؤوس الاموال

والخبرات الأجنبية التى تشكل مبادرة في

العمليات الانتاجية وليس الاموال التى تجنى

ارباحها ومكاسب التنمية الاقتصادية دون ان

ينبغى للمواطن ان يكون اعادة استثماره

لتطبيق التنمية للاقتصاد. وقد قامت مخابرها

بوضع قيد منع خروج رؤوس الاموال الأجنبية

المستدرة في البنوك الا لا بعد مرور عام

على دخولها.

6 - احرص خبراء على التحليلات

قصيرة الاجل في البنوك المصرية - انقل

من ستة اشهر - لتشخيص اوضاع النقص

لحجم الاموال التى تهدف للخصخصة

وتوضيح التفاعلات بين أهداف الاستثمار

7 - الاهتمام باستقطاب خبرات

المصيرين العاملين بالخارج وتوجيهها نحو

الاستثمارات الجيدة، ويقترح تخصيص جزء

من اسهم الشركات او شركات كبرى مقرر

15 - لا يوجد لدى المستثمرين والبنوك

مصدقية في البيانات الرسمية المصدرة التى

توضح تطور الاقتصادى، كما لم تسلم

الأجهزة الحكومية لخصائصه والمؤسسات

البنكية - رغم ما استثمرته الدولة فيها من

اموال على مدى سنوات طويلة - في توفير

البيانات في الوقت المناسب بما يسمح باتخاذ

القرارات على شئها وليس مجرد تسجيل

تاريخي طويل الاجل للبيانات، وإنما ما كانت

تلك البيانات مثالية بالفعل وبشكل مناسب

ما خدمت البنوك على تحويل استثمارات أو

تحويل انتاج ما يتواجد منه اربعة مجمعة

بالفعل.

16 - الإفراط في الإعطيات الخريصة

اعتمادا على ان تلك الإعطيات من الحافز

الرئيسى للاستثمار، بينما طبيعة الامور

تتجه بان الحافز الرئيسى للاستثمارات

للخصخصة هو العائد المالي على رأس المال

للمستثمر ولفترة الاسترداد سواء كان

الاستثمار خلفه او مفقودا من الضرائب.

ومن ناحية اخرى ارتفاع نسب الضرائب

بعد انتهاء فترة الاداء فضلا عن تولع

للمستثمر للمشاكل مع مصلحة الضرائب

بسبب لجوء مصلحة المستثمر الى التهرب

الجزائى والتمسك في استخدام الحجز

الادارى بالإضافة الى تعدد تهميش تقارير

مراجعي الحسابات وهذا وضع لا يحتمل

الاستقرار للممول كما يستتبر طرما

للاستثمارات الجديدة.

غياب القيم الأخلاقية

17 - لدى مصر مركزا احتكاريه تعمل

على رفع اسعار منتجاتها ومنها الكهرونية

والهيدروالكهرباء والاسمنت والمعدنية

والأصناف الى ضغط مجموعات اخرى لتتح

الاستيراد السلم للنائبة للمنتج المحلي

18 - ارتفاع تكاليف الحصول على

الرخس والتمويل المبرور فإلية التى تضطر

والمراقبين المبرور فإلية التى تضطر

المستثمرين الى الاستعانة بما يمكن ان يسمى

بالكفيل الاجرائى، فضلا عن تعرض للمستثمر

الى تصف مدفوي الجهات الادارية أثناء

ممارسة النشاط.

19 - تقضى على اخلاقية غير خوية عند

ممارسة الأعمال أدى الى تهود العمليات

التالية:

(أ) إفراق البلاد بالسلع البهوية وهذا ما

وضع الانتاج للملى امام مفلسة غير

معتدلة، وأحدث احيلا وتطاولا شديدا

بالقيمة استغللت الصناعة المصرية وهذا

خاطا لاتقاربات المجلات

(ب) الانتشار قواسم لكرويس

الخصومية من الإبتدائي الى الجامعة

كتيجة مبادرة لتعود للدرس القصير اثناء

عمله الرسمي والاساسى دون ان يراعى

بالسلطة او الدرع للتدوين، وهذا ما جعل

جزءا مهما من ذلك الاسرة المصرية يتلق

على الدروس الخصومية على حساب

الادغار والاستعداد ايضا، والاخر بكن

القائى هو الاقتصاد لقوة الحقبة للمعلم

بين طلابه.

9 - تزايد نسبة البطالة ما جعل نسبة

الاطالة عالية وتوق فترة البطالة للتوسط

10 - فسادت جودة موارد تخصص من

النشطة التركيبات الملاحية والشمع والناقص

نتيجة التعديل التشريعى السابق بالسماح

للقطاع الخاص بمنزلة تلك الانشطة دون ان

يرتب على ذلك مردود قوسى مباشر او غير

مباشر، وقد اسفرت النتائج عن عدم

استفادة القطاع الخاص بشكل الزائد

بالإضافة الى خسارة شركات القطاع العام،

لنا استغل اصحاب السفن الأجنبية الوضع

الجيد لصالحهم ودون ان يترتب على ذلك

تضييق كتلة الصادرات المصرية او تعجيل

الطموح للأجيال العرائس المصرية.

11 - ترجيح أجهزة الحكومة والبنوك

لحجم كبير من لخبرات العلمية والحوليات.

العالمين في الخارج نحو استثمارات غير

منتجة وغير معلقة للأهداف الاستراتيجية

في الاجال القصيرة والمتوسطة، وعلى سبيل

المثال لا المصدر للاستثمارات الخارجية

بالساحل الشمالى والشرقى السكتة الفاضلة

واعاد اربابها من الضرائب، رغم انها لم

وان تخرج لفرص عمل جديدة مستمرة

وبالتالى، ولم تزد الى زيادة الزائد السيلعية.

بل كانت آثارها سلبية على ميزان المدفوعات

كتيجة لغياب استراتيجية طويلة الاجل -

لدى تلك الفترة - تسمى نحو تعميق نظام

النمو، والتكليف على نشاط الخصم

والاستغلال الفرص للتحقق، ومواجهة

التحديات.

12 - اتجاه البنوك نحو رفع المصدور

الاقتصادي اعملا بما يقية للتأخرات عليهم،

دون معالجة المصداق بسداد الدروس او

التسهيلات الاصلية في الشرائع للخلق

عليها، ما جعل العملاء للتخلف عن

استجابة المتطلبات السوق واكثر تمسكا

بالقطاع بالفرز من مصادره اعتمادا على

تأجيل تحسين اوضاع السوق مستقبلا. ولعل

هذه المصداق كان عليها تضييق الاسعار

والتكاليف، ورغم الجودة لتتطلب على مشاكل

السيرة.

المقارنات ومصداقية البنوك

13 - اتجاه الائتمان المصرفى نحو تحويل

الانشطة التى لا تدعم بشكل مباشر الأهداف

الاقتصادية للتنمية ومنها الاستثمار ورفع

كفاءة الانتاج، وتركيز الائتمان المصرفى في

التي تلة من رجال الأعمال وهو ما أوجد

اقتصادا موازيا ليسمح للجنس التالى

للاقتصاد اعملا للتدوين.

14 - تحول بعض كبار رجال الأعمال

الصناعيين للاستثمار فى النشاط الخارجى

ويتمويل مبرورى شبه كامل بهدف اصلاح

مراكزهم المالية بعدما واجهوا من مشاكل

تربوية في انشطتهم الرئيسية.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد عبد المنعم على
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم العدد :	٢٨٨٩
المصـلـح :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٢٥

8 - التدرج فى تخفيض القيمة الخارجية
للمنتج المصرى لتشجيع المصدات
وتخفيض الواردات وزيادة تدفق اسواق
المصريين العاملين بالخارج.
9 - الاهتمام الشديد من قبل وسائل
الاعلام المختلفة بنشر روح الانتماء القومى
بين جميع فئات الشعب تحت اشراف هيئة
من المتخصصين لتطبيق الاثراد على النخبة
الى التمتع المصرى.

10 - لتخفيض النفقات العامة- يتم
التوسع فى استخدام نظام الـB.O.T
ولتشغيل ونقل الملكية فى نهاية الفترة
للدولة فى مجالات محطات تنقية المياه
والصرف المصمى والمستشفيات والمطرق
والكبارى والوانتر والانتية الرئيسية.. الخ.
مع ضرورة التأكيد على تفصيل المستخدم
للمكونات المتحة محليا بادر الامكان.

11 - بالاضافة للين السابق: يتم التوسع
فى استخدام نظام الـB.O.T. وهو التحديث
ولتشغيل ونقل الملكية فى نهاية الفترة
للمشروعات القائمة حاليا (قطاع عام) وتحتاج
الى استثمارات لتتمهدها، بما فى ذلك
مضروعات للخدمات.

12 - الاسراع بصدور تشريع لمجازية
الاحتكار.

13 - زيادة نسبة الإيجور والرتيلج فى
اللقم للمنى الاجمالي، مما يزيد من معدلات
الامغار والاستهلاك ليشد.

14 - تصديق مفهوم أن الدور الاساسى
للأجهزة الحكومية هو عدم تحميل الامور
لحسنى كلفة بل تيسيرها، والارشاد وليس
فقط المراقبة بفرض توافيق المقلب او
الاسترجاع الفرض الغرامات او تحقيق بعض
للمصالح الشخصية.

15 - ربط بيانات الواردات والانتياج
للطى بطريقة لحظية بشبكة الجهاز المركزى
للمتابعة العامة والاحصاء وقيام الاشير
بتفسير المعلومات والبيانات لاجل
والشركات والأجهزة الحكومية بطريقة سهلة
ودورية.

16 - تفصيل دور المجتمع والمؤسسات
الاجتماعية غير الحكومية فى التلق على
تعهد تصديق الفرس لتمام هذه والنشط
للياضر او غير للياضر على الطلاب لىلطفى
الدروس الخصوصية، بعد ملاحظة عدم
جدرى الاجراطات للتحفة حاليا.

* مدير عام شركة الإسكندرية
للاستثمارات المالية والتأمين

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح الجبالي
الموضوع الفرعي :	الركود الاقتصادي	رقم العدد :	٤١٥١٠
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٣١



تناقش المقالة الأولى دور القطاع الخاص في مواجهة حركه الركود الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد المصري، وتطرق المقالة من مقولة أن التركيز لقطعة على مسؤولية الحكومة في الخروج من دائرة الركود فيه تصور شعبي، للقطاع الخاص مسئولية واضحة نظرا لأن أصبح القطاع الرئيسى على الساحة الاقتصادية منذ استعاضة دائرة المخصصة للتصدير بالاحصاءات في ارتفاع مساهمته في الناتج المحلى الى ٢٧٪ عام ١٩٩٩ و٢٠٠٠ وتولى المقالة أن

القطاع الخاص والركود الاقتصادي

عبد الفتاح الجبالي

على الرغم من التكتلات العديدة والعمليات المتنوعة التي تنهات أزمة السيولة والركود التي يمر بها الاقتصاد المصري منذ ثورة ليست الصبغة، فإنها ركزت في معظمها على جانب واحد من السياسة وأهمها الجانب المالي خاصة. وبمعنى آخر، فقد ركزت هذه التحليلات على دور الحكومة ومسؤوليتها في الأزمة وأهمت الحديث عن الطرف الآخر في العملية بل والشرك الأساسي لها، وتغص بذلك تحميدا للقطاع الخاص، وذلك جاءت الاتراخات والمناقشات ماصرة عن الإجابة لقضية جميع جوانب الموضوع.

ولذا كان لك مسيرا في القسم الاقتصادي المصري، إلا أنها غير مبررة في التعلق على هذه الحقيقة، خاصة مع استعاضة دائرة نشاطه هذا القطاع بدوره في معظم مجالات النشاط الاقتصادي، وهكذا فقد ان سادسة القطاع الخاص في إجمالى الاشتراكات خلال الفترة الماضية أخذ في التزايد عاما بعد آخر، إذ ارتفع من ٢٠٪ عام ١٩٨٢/١٩٨٣ إلى ٢٧٪ في الفترة الخمسية (١٩٩٧/١٩٩٨)، وتوافرت الزيادة بعد ذلك فارتفعت مساهمته في الناتج المحلى الإجمالى من ٢٤٪ في بداية التسعينيات عام ١٩٩٩/٢٠٠٠، وهكذا أصبح الخسوس هو القابل الرئيسى على الساحة الاقتصادية خاصة مع تراجع القطاع المصرفى ودخولها مجالات جديدة مثل الاتصالات والكهرباء والمستهلك على مستوى الدولة في معظم الخدمات الرئيسية في الخدمة المالية التي ورست مساهمة فيها ٧٧٪ والقرن والنسبة ٧٧٪ والقطاعات للمعدنية ١٩٩٧/٢٠٠٠.

كل هذه المؤشرات وغيرها، تدعو من البداية إلى شكها من القطاع في الاقتصاد المصري، إلا ما أخذنا به بعضنا البعض الذي يلعب على معمود جسد الاستثمارات الأجنبية والمصرية، والتي لا تكتفى إلا في وكاب نظام خاص فيه، وبدايل على الساحة الاقتصادية مع ملاحظة أننا نتحدث عن الاستثمارات الأجنبية وليس المصرية.

ولا أن الدولة الحكومة المصرية قد نحت في تقليد برنامجها تاجع التفتيش والرقابة والاقتصاد خلال الفترة الماضية، بل ذلك كان يتفك بالمصريون التفتيش إلى عملية أكثر تعقيدا وعلى الإصلاح الموهوك عن طريق زيادة القطاع ورفع إنتاجية الجميع، إذ تتطلب هذه العملية اتخاذ إجراءات اقتصادية متكاملة تتعامل مع بعضها في إطار من التقليل والتقسق وتخاذل بين القطاعين جميع الأوضاع الإجمالية والاقتصادية الملائمة بطبيعة الظروف فإمران للتمتع.

والصندوق واللاس الجافرة، وهذا قد يرى بعض أن هذه الزيادة تعود إلى مخطا لمساومات الاتراخ من جانب للتجهيز الأجانب، أو كترجيعة لاتصاح دائرة التزوير، أو حتى صحيح مسلمة بعض الشبه، ولكنها ليست كاذبة لتفسير الظاهرة، خاصة وأن البعض قد غالى كثيرا في الحديث عن الاتراخ بحيث أصبح كل مسلمة تاجع على السوق المالية نقل من مثيلتها للبيئة تتهم بالاتراخ، بينما المسألة التي ذكرها كناما، بالاتراخ لا مفهوم محدد، ولذا لا جاءت به منظمة التجارة العالمية، وهو لا يعنى بغير من سعر تنكف على يد التفتيش، لذا ما دون ذلك فهو أكثر من كونه ارتعا على التناقصية بلندا على للفتاسة، وفي أمور مشروجة في ظل النظام التنافس العالمي أفراس، لذلك ليس مسامحة أن يرفض جهاز دعم والاتراخ العديد من القضايا التي طرحت على الأرة الأخيرة.

وبما شطط في قطاع الخسوس مزال يسفل الانساق المالية ويرتد كثيرا عن الانساق الدولية نظرا لارتفاع مدخل الفربح الأولى والأخرى بـ ٢١٠ و ٢٧٩٪، في حين لا جانب تنقيه للبيئة المالية ٢٨٪ وهذا سبب محقق على خسوس كبرن السلع غير قابلة للتداول ليست محكومة بمخاطر مالية دولية وإقليمية، فاستعاضة ما تصدره مصر في الانساق العالمية، بينما السلع الأولى تتأثر بظروف السوق الدولية، وهذا التفتيش التنسوي في الانساق يدفع على اتجا الأزمة من التسلل المبرر للبيئة المالي المصري.

ولذلك كان مستغربا ذلك البعض الذي اتهم على الاتراخ الذي سبق أن تيربته على هذه المسألة، في مقابل التنسوي في الأولى من مبرك لأفاسي، والذي يدفع خسوس ما طلب به من مساومات أن يدعو القطاع الخاص، بخسوس أعمال مستهلكه بالانساق، بلغة زيادة أسعار علبا، ومن ثم تشييد بركة أعمال مرة أخرى، مسلمة السبب في ذلك بارتفاعه، مع التفتيش السوق المالية، وهذا الحديث بدليل تماما وأيسر لى على ذلك من التصريح القوي بأنه في مخرجا أحد رجال الأعمال المصريين لجريدة المصري اليوم، والذي أعلن فيه، أنه تدعم بمرض لتعصير البيئة الفريدة للسوق الأمريكية بـ ٢٧ دولارا، مضيفا أن أن هذا سعر خال تماما من الخسوس والمشارك وتو حسابه بعد دراسة لطبيعة المعاصر الإنتاج وتكاليف التشغيل، فلذا ما أضفنا إلى السعر لذلك ١٢ دولارا والمصرفيات وفلس الربح إلى هذه البيئة تصل إلى ٥٠ دولارا، أي نحو ١٨٠ جلها مصرية، في حين أنها كاي عى في السوق المالية بما لا يقل عن ٨٠٠، وهو ما يوضح فاش الربح الكبير بأقسام المصرية.

أما الحديث عن ارتفاع معدلات الفسوريات مقارنة ببقايات الأمة فهو أيضا حديث يورق به كثيرا، أسبون لهما أن معظم الفسوريات كانت مرتبطة بتسليمات وأعمالها فمصرفية، والتسليمات فيها في قرون الاستثمارات التي تعمل على إزاحة هذه الفسوريات، وتاليا في دول الاستثمارات المصرية التي منعت كثيرا بالبنوك الأجنبية، المصرية على سبيل المثال من تفتيش الخصوس على أرباح اشتراكات في ألمانيا إلى نحو ٢٧٪، وهذا دليل قاطع على أن ٧٧٪ كما تترافق المصرية في أرباح فركومات مقابل أرباح البنوك ٢١٠ و ٢٧٩٪، وهو مما لا يفرق بين المالية المصرية، أصبحت حديثا يراعى من أبرز تنظير منظومة فسيوية جديدة تدعى بدين الاتراخ جميع هذه الاتراخات.

مكتبة الإهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح الجبالى
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم المجلد :	٤١٥١٠
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٣١

كما سبق يتضح لنا أن هناك دوراً مهماً وحيوياً يقوم به
كامل القطاع الخاص المصرى خاصة خلال المرحلة القادمة.
ولكى ندر بها الدور المحرقة لقطاع فى الخصخصة التى ستبدأ
بمعالجة وقوة لهذا القطاع، إذا أراد أن يكون شركاً حقيقياً
وأنه لا فى العملية التنموية البلاد، ويوضح هذا الدور أساساً
فى الاستثمار الجاهز واليد عن الاستثمارات العشوائية كما
يحدث الآن.

وهنا تقع مسئولية الحكومة فى ضمان كفاءة عمل هذه
المسوق، بما يحميه ذلك من تدوير الظروف التى تجعل نشاط
القطاع الحقيقى والمبني يتم فى إطار حقيقى، مع ضمان للتنظيم
الاستثمارى السليم من طريق توفير أليات والمعلومات
الأساسية عن كفاءات الاقتصادى والمجتمع، وبذلك بالذات
الذى يمكن الجميع من إجراء دراسات جدوى سليمة ومسبقة
للقرار الاستثمارى، وكذلك توفير المناخ الاستثمارى الجيد عن
طريق الإصلاح التشريعى، والأدنى للنظم والمؤسسات
والقوانين السريعة والمتلاحقة فى القوانين لا توجد مثلاً جيداً
يقدر ما تسهم فى إقامة الفرصة للمستثمرين والقطاع
بالإسراع، هذا فضلاً عن ضرورة العمل على وضع القوانين
موضوع التنفيذ القاطن وليس فقط صمماً، على أن يتم ذلك
كله فى إطار مفهوم أوسع يرى أن عملية الخصخصة ليست لغرض
تلقائياً، بل هى عملية إيجابية تهدف إلى التوظيف بقدرة
المجتمع، فى عمل إرادى ينعكس فى سياسات واضحة بتأثيرها
المجتمع ككل فى ضوء الأهداف العليا للوطن.

تطور مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمارات ٩٣-٩٩

السنوات	الاستثمارات للقطاع من جانب القطاع الخاص بالليار جنية	الائتمان المصرفى للوحة للقطاع الخاص	الزيادة فى % الائتمان	نسبة ١/٣
١٩٩٤/١٩٩٣	١١.٧	٤٠.٥	٧.١	٢٧٢.٨
١٩٩٥/١٩٩٤	١٦.١	٥٣	١٢.٥	٢٧٧.٦
١٩٩٦/١٩٩٥	٢٠.٧	٦٨.٤	١٥.٤	٢٧٤.٤
١٩٩٧/١٩٩٦	٢٥.٨	٨٨.٠	١٩.٦	٢٧٩
١٩٩٨/١٩٩٧	٣٦.٠	١١٢.٤	٢٤.٤	٢٧٢.٦
١٩٩٩/١٩٩٨	٤٤.٧	١٤٢.١	٢٩.٧	٢٧٦.٤

المصدر: جمعت وحسبت بمعرفة الباحث من تقارير الخطط السنوية وتقارير البنك المركزى المصرى

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سلطان ابو على
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم العدد :	٤١٥١٦
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٦

أزمة الركود .. وروده رجال الأعمال

يلجئ رجال الأعمال من أزمة الركود وعدم تصريف منتجاتهم ومن ثم انغصروا إلى تخفيض سيدة تشغيل فاقات مستعملاتهم أو تخفيض العمالة بغير استئذانهم مما يرمى من حالة الركود. وهناك شعور جده عامة الناس أنه بالرغم من الركود فإن أسعار كثير من السلع هاتت عند مستوياتها المألوفة بدون أن تزل نمو الانخفاض في تشجيع الاستثمار وتخفيف من حدة هذا الركود للشاهد، والركود لم يتسبب الحكومة وحدها في انتشاره بل إن جزءا من التسويف.. في تشكاته وملاحجه.. يقع على رجال الأعمال من القطاعين العام والخاص على حد سواء، فقد نشط رجال الأعمال في عمليات الاستثمار على نطاق واسع ومع ديسمبر ١٩٩٧ نتيجة لتدهور عملاء دول جنوب شرق آسيا وانخفاض أسعار منتجاتها بدرجة كبيرة.. ومن ناحية أخرى يفضل كثير من المنتجين البقاء في السوق المحلية بدلا من التصدير وذلك لأسباب ثلاثة هي:

أولها.. أن البيع في السوق المحلية أسهل وأيسر وأثباتها.. لأن الربح الذي يحصلون عليه أطول من للتصدير نظرا للربح المماثل القسبي الذي يشتكون في السوق المحلية. والسبب الثالث هو عدم تطور رجال الأعمال في ممر لأساليب الإنتاج وإعادة هيكلة العمليات الإنتاجية بما يعمل على خفض تكاليف البائع من ناحية، وعلى إيجاد السلع التي تنفيها السوق من ناحية أخرى.

وعلاوة على ذلك.. على الاقتصادى المصرى بدون أن يهضمه قد فشل العرب إلى الخارج تجمعا لاسداد ما عليه من معيوزة، والبعض الآخر فشل لإللاسه مما زاد من حالات الإفلاس على المستوى القومى، وفسدت الأغلبية بالمشكور من الركود من أن يتخفروا من الإحراجات ما يساعد على تحسين لوضعهم المالية وإنتاجية من ناحية ويصنع أوضاع الاقتصاد والناس بصور عامة من ناحية أخرى.. من كل ذلك يتبين أن جزءا من مسئلة الركود يقع على عاتق رجال الأعمال كما أن جزءا من العلاج يكاد أبدهم ويطلبون تلبية.. ومن هذه الإجراءات:

■ أولا تخفيض أسعار البيع
يعتقد أن هادى الربح الذى يحصل عليه كثير من المنتجين والمبائعين مرتفع بدرجة كبيرة. ويحتاج بيان ذلك إلى دراسة تفصيلية للاقتصاد للقطاع.. غير أن مظاهر الشراء والبيع التي ظهرت على عدد كبير من رجال الأعمال تتم من ذلك بطريقة يصعب الشك فيها. ونحن نعلم أن بيع الشراء على سعر مبالغ طريق شروء أن يكون صاحبه قد أدى العمل على طريق سدده الضرائب كما رأى حقوق الناس بعدم اللقطة في السعر المنتج. وإذا كان هناك جدول عمل الأسباب بين ارتفاع الأسعار قبل حدوث الركود.. فإن هذا غير قائم بذاته حاليا، ويتبين خفض الأسعار عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج أو تحسينها في سبيل زيادة الأرباح إذا كان رجال الأعمال يخطون التكاليف المتغيرة والمباشرة للإنتاج.. أما الإسراع على الأرباح الاحتكارية بما يزيدى إلى زيادة الخسائر أو تخفيض نسبة تشغيل الفاعات الإنتاجية فإن هذا ليس في مصلحة المنتجين أو مستهلكي الناس والمواطنين.

لذلك على رجال الأعمال أن يمدوا إلى خفض أسعار المنتجات لتجشيع الطلب عليها بما يهيئ أحد الترفيق اللازمة للشروع من الركود.. هذا الأمر القصور.. أما في الجانب المثلوث فإن على رجال الأعمال الصبرين أن يتخذوا من الالتزام بالموثوق والتفكير بمراسات السوق في مجالات الإنتاج للقطاع.. وهذا الأمر يمكنهم من تخفيض تكلفة الإنتاج واستثمار وإنتاج سلع بغير طلب عليها وليس أن يتحول عنها ملاحقها المستردة أو الإجماع من الاستثمار نتيجة إياها لارتفاع أسعارها أو عدم ملائمتها لأهمياتها أو التكتين مما..

■ ثانيا: زيادة الالتزام بالأسعار
إن أغلب رجال الأعمال المصرين من يعملون في مجال إنتاج السلع والخدمات ينظرون إلى التسليم على أنهم مستحقون بحسب ما على أن المشتريين أن يسعوا إليهم كما ينتجهم. ويصبح ذلك أيضا بالنسبة لرجال التصدير.. صحيح أن الحركة عليها دور في تسيب الأسعار.. إلا أن المسئولية تقع جزئيا على رجال الأعمال أنفسهم وكى يتجسروا في هذه المسألة عليهم أن يولوا بمراسة اتهامات الاسواق الخارجية وأن يبين إنتاجهم مهنيا نحو كفاءة على حد أقصى ما ييسر أن يعادروا تصدير ما يقومون بإنتاجه. على أنه من إنتاج ما يصغر وأقل تصدير ما ينتج.. وإذا كانت نسبة الأرباح في التصدير أقل من سعرها البائع في السوق المحلية فليطعن أن يعللوا. هذا حيث أنه في التصدير أقل من الإنتاج أو الأرباح بالمعنى فإن كل فريقه.. ومن المعروف أن انتظام التصدير عامل الاستدامة أو عدم التوقف عن التصدير لتحقيق مكسب في السوق المحلية لانه يظل لكسبون اسواقهم ويصعب عليهم استئنافها في المستقبل.

■ ثالثا: استخدام لتقنيات التسويق
إن المنتجين (والمتسلكين) في اليابان مثلا يشتركون في السوق المحلية ويجمعون من الإقبال على السلع المستوردة.. ولا خلاف أن هذه ثقافة تحتاج إلى تروية وتدريب كي تتشعب في جوانب المجتمع المختلفة. أما عندما فإن هناك ما يمكن تسميته بمعضلة التسويف.. فالمسألة إما أن تكون مستوردا أو جودتها منخفضة عند العالمية والأشياء على ذلك.. كما لا يصحارة التسويف مفضلة على للتصدير حاليا.. واللايس المستوردة لتفصل تلك الآلية للتجارة محليا.. وستلزمات الإنتاج والألات أو الأساليب المستوردة بفضلها على الآليات للتجارة محليا.. واستطيع أن تون العديد من الأساليب ولكن هذا غير فعوى حيث يسلم العالمية بذلك.. أيضا انتظام العمل على السعة وتجميع السعر وكثمت بالتسكين الزاوى الأتقى.. مثل انتظام العمل على السعة وتجميع الإنتاج اللطى بما يراه أكثر مساهمة للشباب الإنتاجى ببيع عليهم التجميعية أو كذا.. من وكذلك فإن زيادة الطلب على المنتج اللطى.. بالرغم أن التجميعية أو كذا.. من الجيدة أو اللخرة.. ترى في الذي القبول إلى ربح جوده وتضمن تروية، وهذا ما تم أن معظم دول الصناعة.. لهما لا شك في أن محتاج اليابان كانت أقل جوده منذ نحو ثلاثين عاما عما هي على الآن. ويصح كذا.. نلسم بالمشكور التسويف الجيدية أو مايلزوا وبغيرها.. صحيح أن المتسلكين أيضا في مصر يشترون التسويف.. وهذا ممارقات عديدة أفكر منها أن رأى أحمد محمد بوبلة لقمى أصحابه بها على أنها مستوردة ولكن عندما أجبره أنها من القماش المصرى من يكتفى قدرة للقطاع وجهة نظره ولشد انتقاده له.. ولكن رجال الأعمال يجب أن يكونوا قدرة للقطاع لأخرى بالمعنى.. وأيس هذا إجراء من إجراءات الأخير دالير والاحسان بل من خلال المسألة القتاتية أيضا.. أن أنه على رجال الأعمال أن يجدوا وتنشيطا في استخدام مستلزمات الإنتاج المحلية على أكبر نطاق.. وأن يعللوا عن الألات والطلب العام المحلية وتجميع تصنيعها محليا خاصة أن هناك برنامجا لتدعيم التصنيع المحلى.. وتوافرت خلاقات إنتاجية كبيرة يمكن استغلالها في هذا المجال.

وما من مجال من مجالات زيادة استخدام المنتجات المحلية (إسماها) (وسيلة بديلة) سوف يشهد الطلب المحلي وقلة من عمل ميزان التفرعات.. وهذا الاتجاه الأخير الذى يسير به الاقتصادى المصرى لا يجب الاستعانة الأجانب الألبان وكذلك الاستثمار في المنطقة ليلية بما يلقى إلى كسر حلقه الركود ويضيق الاستثمار المصرى.. وختمنا.. فلا يصح التمسك إلى ما سبق على أنه قد تدهور رجال الأعمال الكثير يشمل مشاكل عديدة وهيات حمة في سبيل الاستثمار في الإنتاج.. إلا أن ما أقره هو أن يجب ألا تنكس جهودهم الشكوى أو الانتظار من الممكن أن تلمه شيء.. فكل قطاع على حدة من المسئولية وعلى الجميع أن تتكاتف جهودهم من.. تحقيق كلا الصالحين.. العام والخاص..

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم المجلد :	٤١٥٦٢
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٢١

الناس والاقتصاد

الركود .. الحقيقة والواقع

الناس في حديث مستمر عن المسبولة وعن تركيز سواء يعلمون أو لا يعلمون ولكنها أصبحت حكاية يتحدث بها الناس، ولا نذكر أنه كانت هناك فواهر لهذه المشكلة كزيادة الخبز بالمصنع وتأخر سداد مستحقات القطاع الخاص لدى الحكومة وقيام البنوك بترشيد الائتمان وفتح الإعتمادات ... حماية لأهلها على التوسع الذي تم في فترة سابقة.

ومشاكل مثل السيولة والركود لا يمكن أن تظهر بين يوم وليلة، ولا تحمل حكومة الدكتور عاطف عبيد المسؤولية ولكن مثل هذه المشاكل موروثة ومنذ سنوات سابقة تزيد أحيانا ويقلل أحيانا أخرى، وكل ما قلعله حكومة الدكتور عبيد هو السيطرة على هذه الفوضى وهو ما تم فعلا من صنع سيولة بلغت نحو ١٠ مليارات جنيه في مستحقات القطاع الخاص طرف الحكومة .

ويجرى تسويق الخبز لدى الشركات كما تقوم البنوك حاليا بضبط وترشيد الائتمان حتى يحقق الأمدال من منحه.

المهم أن الذين يتحدثون من العامة أو غير المتخصصين لا يعلمون حجم المشكلة هل هي كبيرة أم صغيرة لكنهم يتناولون الحديث عنها بصفة العمومية وأنه كلام مرسل تتناوله جلسات بعض رجال الأعمال ونحن مع الناس نبحث في هذه التحليلات من زوايا مختلفة، وأبعد من هذه الزوايا لראته في تلك الأشرطة الشهيرة التي تصدرها مصلحة الشركات عن حجم التدفقات الاستثمارية التي يتم ضخها شهريا إلى شرايين الاقتصاد المصري عن طريق مؤسسات التأسيس التي تضررها.

في شهر أغسطس الماضي تمت الموافقة على تأسيس ٧١ شركة مساهمة و ٥٠ شركة ذات مسئولية محدودة بلغ رؤوس أموالها مليارات ١٢٢٠ مليون جنيه للصناعات الثقيلة في قطاعات صنعية مختلفة كالصناعة والسباحة وقطاعات البنية الأساسية هذا طبعاً بخلاف ما يجري تأسيسه من الهيئات العامة للاستثمار وتؤدى ذلك أن هناك نشاطا اقتصاديا واستثماريا وليس هناك ركود بالمعنى الواسع .. وأن الاقتصاد يسير في إطار صحيح وأن الصنورة واضحة في ذهن الحكومة.

عبد الرحمن عقل

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	أزمة الركود
المصدر :	(مجلة) الاحترام العربي
اسم كاتب المقال :	ملك عبد العظيم
رقم العدد :	١٨٦
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٤

8 أشهر من المواجهة والنتيجة صفر

لماذا فشلت الحكومة في علاج الركود؟

عجزت جهود الحكومة حتى الآن عن وضع حد لظاهرة الركود التي استفحلت خلال الأشهر التسعة الأخيرة وإن كانت قد بدأت ملامحها في الظهور قبل نحو عامين.. وإن كانت قضية الركود لا تنفصل عن أزمة السيولة التي سبقت بفيل وكانت مقدمة منطقية لحالة الركود مما دفع بالحكومة إلى التفكير جدياً في وضع حلول جذرية بتسييد جانب مما عليها من ديون بلغت ما يربو على 20 مليار جنيه لشركات المقاتلات والقطاع الخاص وسدنت الحكومة حتى الآن ثمانية مليارات ونصف المليار..

■ تحقيق : ملك عبد العظيم

ويرجع غلى الجمال رئيس جمعية الصناعات الصغيرة لفضل الحكومة في حل أزمة الركود إلى عدم اتجاهاها لخطة قطاعات الصناعات الصغيرة وعدم إجراء حوارات مع أصحاب هذه الصناعات وتركيزها فقط على الكبار.. والأكثر من هذا يؤكد هو الجمال المصري الذي يشغل على للتنجيم والصناعة لتسييد ما عليهم.. في وقت الأزمة.. مع أن يريده هو تقديم التسهيلات وإيجاد الحلول لأنه شركاء أيضاً في المسؤولية.. وبدلاً من هذا قدور توفيق الجمال المصري حالياً من منع فرض جديده مما أصاب الأنشطة بالجور.

ولذا كانت الحكومة قد حاولت حل المشكلة لكن تأثير محاولاتها لم يمسح لأحد.. هذا ما يقوله د. أحمد شبيخة رئيس مجلس الأعمال المصري الرئيس مضيقاً أنه بالرغم من وضع عدة مليارات في السوق إلا أن إحساس الناس ببيع المشكلة لديهم إلى تقليل أنشطتهم وبفعل اللوائح المعادية لأن يفكر آلف مرة قبل أن يخرج قرشاً من جيبيه.. ومما زاد من وقع المشكلة أن الحكومة سارت تخلى عن دورها في التقييمية والرقابية والتركيز على الحل على الجانب لكل مستثمر في أن يؤمن ما يشاء حتى وإن كان هناك كثيرين غيره يمارسون نفس النشاط وهذا ما أوقع الجميع في أزمة.

لكن محمد فريد رئيس الأمن العام لجمعية الـ 15 ورئيس مجلس الأعمال المصري البربري يعترض على الأراء السابقة مؤكداً أن رؤيته الحكومة من تفشل لكن بتفنيها بحثنا إلى وقت طويل وقد يستغرق سنة على أن الأزمة الحالية قد تراكمت على

لكن منه الأموال لم يكن لها وقع في السوق ولم تحرك حالة الركود التي ظلت على حثتها.. والتي أحدثت تطورات خطيرة بلخل القطاعات الصناعية والتجارية في القطاع الخاص وأحدثت مشاكل عديدة بين رجال الأعمال والبنوك مازالت محل جدل بخلاف حتى الآن.. ويون السخول في تقاضيل أسباب أزمة الركود والسيولة والذين قلنا بهذا.. فإن الأسئلة التي تدور في الأذهان لماذا فشلت خطة الحكومة في علاج أزمة الركود حتى الآن؟ ولماذا لم تشمر السوق بالبادرات التي سمعتها الحكومة؟ وما الجديد الذي يفر من دائرة الحل؟

سميح الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال للصيريين يحدد ملامح الصورة قائلاً: لابد هناك إحباط شديد.. هذا الإحباط الدام إلى رغبة كل رجال الأعمال في عدم التوسع في وتشجيع الأعمال من ذلك أن معظم الأنشطة في حالة جمود.. ويؤكد الدكتور عادل جزائري عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال واتحاد الصناعات أن كل ما أقيمت عليه الحكومة من إجراءات لم تؤثر تأثيراً طفيفاً في السوق ولم تفلح المشكلة.. وكل ما حدث كان مجرد مسكات.. ولو حلنا الأزمة ومسبباتها سنجد أنها لم تأت في يوم وليلة وكانت تراكمت لفترة طويلة من الزمن من استمرار عقارى جمد المبادرات وإن بدل المشكلة قانون الرصد المعارى إضافة للاستثمار الصناعي العشوائي وازدواجية الاستثمارات وتكرارها وفتح باب الاستثمار على مصرعهم.. كل هذا حدث خلال السنوات الثلاث الماضية والعلاج أن يتنى في يوم وليلة.

وسبعمئة مليون دولار، والحقيقة هي خمسة مليارات دولار.. ولكن تفسيرنا لتطبيق العقود هو أن لجنة (661) التي تدار فعلياً من قبل أمريكا وبيرويات تسجل العقود ولا تعرضها على اللجنة (661) شكل شيء مسجل وغير موزع يعتبر معلقاً حالياً.. بدوا بخطة ثالثة وهي أنهم يستمنون عن تسلم الطيارات ويقومون بتفنيها قبل تسجيلها لكي لا يظهر في قائمة التسجيل أن هناك قفراً مسجلة في لجنة للقطعة وغير موزعة.. وهذا خرق للإجراءات المتفق عليها من قبل الدول الأعضاء في لجنة (661).. هذا التطبيق وهذا التخليص هو فقط يعكس للعالم النزعة الأمريكية لبريطانية الدالية ضد العراق.. ويكسر العالم سياسته العالمية في إيداع شعب العراق منذ بداية الحصار وحتى الآن.. يؤكد العراق أن مشكلة التخليص فشلت في تلبية احتياجات العراق الخارجية ما هي في تقديمكم البذائل التي قد يلجا إليها العراق في هذا المجال وما قيمة السلع والبضائع التي استوربها العراق حتى الآن؟

لا شيء سوى المطالبة برفع الحصار عن العراق لأن نتيجة الذكرى أن العراق صدر بقيمة 34 مليار دولار اشعلت لجنة التوضيحات 11.5 مليار.. حصل شعب العراق حتى الآن 8 مليارات وللنهي إلى ما يعادل حوالي 14 ملياراً أي في عقود مطلقة تمت الموافقة عليها ولم يفتح لعملاء أو مقدم متدخل ومصل موانعها بسبب الإجراءات البيئية واللجنة في التعامل إن البرانج أصبح يقابل نفقات الأمم للخدمة والتوضيحات وهناك إيرادات للعراق حقيقية رغم أنها محدودة ولكنها غير مستقلة بديل أن العراق حصل على كمياتارات خلال أربع سنوات أي مليونين في الواحدة بما يعادل 700ملايين حصص الفرد العراقي شهرياً بينما للثقي في عمده (14) مليار دولار غير مستقل والأهم للخدمة حصلت على أكثر مما يحصل الشعب العراقي من إيرادات العراق.

نلاحظ في الآونة الأخيرة وصول كميات كبيرة من أجهزة الكمبيوتر وشاحنات النقل وأجهزة أخرى.. هل يعني هذا أن لجنة المقاطعة قدمت تسهيلات معينة للعراق؟

لم تراقب لجنة المقاطعة على أي جهاز كمبيوتر وما وصل لا يد تحقاً سليماً قياساً بالبحراني للكل ولكن قياساً ببايخ الرصوة والتفوق للمرة فهو قليل جداً ورجعاً ما وصل بأسطى 47% من الخمسين والبرغم ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء.. ولذا ما أتبعنا من الغذاء والدواء والمنتجات الزراعية فعمل ما وصل لجميع القطاعات الأخرى لا يزيد على 15% ومراكز مذكورة تتفهم ليست كافية وباشلة وهي تعوق العراق عن أن يقق أبناء شعبه أن تلبية في صلاحة للشرب.. والكهرباء غير منتظمة الجاهز غير صحية إضافة إلى تدهور مستشفيات الأخرى وفرض العمل تحتاج إلى مشاريع واستثمارات والعراق متعود على أن يتنشر مشاريع زراعية أو صناعية أو خدمية لدخل العراق لأن البرانج يحرمه من هذا القدر.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ملك عبد العظيم
الموضوع الفرعى :	أزمة الركود	رقم العدد :	١٨٦
المصدر :	(مجلة) الأهرام العربى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٤

تعميم للصناعة المصرية وتقويتها.

الدكتور أحمد شفيق يرى ضرورة وضع سياسة ترشيدية تبدأ بإعادة النظر فى السياسات السابقة التى أدت إلى تدخل وتضارب الاستثمارات وتكادها مما أحدث الكثير من المشاكل وهذه المسئولية تقع بالدرجة الأولى على الدولة على اعتبار أنه لا يوجد رجل أعمال واحد يعمل كل طاقته بماله الخاص لهم جميعاً ويعملون بأموال الدولة التى يجب أن تتولى وتجهز للشروعات بجدية وتكون لديها إحصائيات الكافية قبل تمويل المشروع.. ويكفى ما حدث للسوق التى تشبهت بشروعات بدأت ولم تكتمل.. لكن الحل السريع الوحيد الذى يضمن الخروج من أزمة الركود والمسيلة هو زيادة الصادرات وإذا كانت الدولة قد فشلت حتى الآن فى وضع سياسة واضحة المعالم ومحددة بخصوص الصادرات فلا حرج من أن تلجأ إلى دولة أخرى ذات تجربة فى هذا المجال حتى تحسن حضورها والأكثر من هذا وذلك أن تشوقل الحكومة نفسها عن الاستثمار فى الخارج.

محمد فريد خميس يطرح رؤية مختلفة للحركة المالية الرائدة من الأزمة الراهنة مؤكداً على ضرورة تامين كل اللطائف حكومية ورجال أعمال وإعلان الخروج من الظل.. وإيقظهم الجميع أن الخروج من أزمة الركود يستغرق بعض الوقت قد يزيد على عام ويجب أن يتوكلوا هذا مع الإعلان بوضوح عن القدرات المتوفرة أو التى فويت أفرها للخارج حتى تتوقف الشائعات التى تعيب الجميع ولا تفرق بين جاد ومستقر.. أمر آخر ضرورى هو أن يستغل رجال الأعمال الفرصة الحالية لمبادرة تقييم أوضاعهم من حيث إعادة النظر فى تكلفة الإنتاج وتطوير الثروات المالية والسياسات النقدية.

ويطرح وليد توفيق عدداً من البدائل للخضاء السريع على الحكومة الحالية وذلك باتخاذ إجراءات تؤدى إلى سرية دوران الأموال فى السوق كالاتراض من الخارج وجنب الاستثمارات الخارجية وإعادة النظر فى سعر مدلة الإقراض الحالية بحيث لا تعتمد هذه الفاتحة على التضخم السنوى.

الدكتور أحمد الفهدى الخبير الاقتصادى يرى أنه لا يمكن التنبؤ بفخرج سريع من أزمة الركود الحالية مما يستوجب عدداً من الإجراءات على البدين للتوسط والميلول بخلالها ليد من وضع برنامج فخم لتعديت الصناعة المحلية لتي قادريه على التأسيس لالته، وإذا كانت الحكومة قد سدست جانباً مما عليها من ديون فالحجج الأكبر من هذه البدين أن يفتح الجهاز الإنتاجى وهو ما سيطيل الإحساس بالشفقة الراهنة.

ويطرح الدكتور نبيل حشاد قائمة أخرى من السياسات لالته، أزمة الركود الحالية أهداها تفضيف الاحتياطى النقدى لدى البنوك ولذى يبلغ ١.٥ ٪ بضخ سيولة جديدة فى السوق بغضف فبك المركزى لسعر إعادة الخصم.. يمكن أن التنبؤ حدوث حالة من الانتعاش للحدود خلال الأشهر الخمسة القادمة بعدها سيتقلب مرة أخرى ولكن بعدادات مرتفعة ■

الطول تتم على عدة مستويات فإذا كانت الحكومة تلعب حالياً ما عليها - على حد قول سعيد الطويل - فيجب أن يتوكل هذا مع طرحها لمشروعات جديدة تستوعب الطاقات العاملة فى القطاع الخاص الذى يجب إشراكه فى اتخاذ القرارات بدلاً من حالة التجاهل التى تزدى لتفاقم المشاكل.. من جانبه يشدد د. عادل جزائري على ضرورة وضع إستراتيجية شاملة للصناعة المصرية بحيث يتم فقط تشجيع الصناعات ذات الميزة التنافسية التى يمكن أن تصدر لإنتاجها للخارج وإلغاء الحوافز على الصناعات المكررة لأن واجب الحكومة توجيه الاستثمار.. هذه الإستراتيجية يجب أن تكون سريعة لوقف حالة التذبذب الحالية إضافة لضرورة إيجاد حل سريع لشركات القطاع العام الكثيرة التى تعجز وتترك على حالها لسنوات طويلة مما أضاعها كصناعة القزل والنسيج.. ولابد أيضاً من وضع خطط سريعة لجذب الاستثمارات الأجنبية التى تقلعت أخيراً بسبب غياب الشفافية وبك إجراءات للتفاضل والتركيز خلال الفترة المقبلة على السياحة على أساس أنها المصدر للعائد السريع وإيجاد فرص العمل الكافية.. ويطلب أحمد عاقله إستراتيجية مالية تحقق الخروج السريع من الأزمة الراهنة وذلك من خلال وضع سياسة من قبل البنك المركزى بمشاركة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لمعالجة حالات التفتت التى تزايدت إعدادها خلال السنة الأخيرة وبشكل يشير للقلق.. هذه السيولة يجب أن تراعى حالات التفتت وتحافظ على أموال البنوك وعلى استقرار للشنة وعدم ترشيد عاقلها.. هذه السياسة يمكن أن تؤتى بتقلص سريعة وإذا تزايدت البنوك عن جزء من أفروك والعمولات والقرضات لتي لا حدود لها مع إتاحة الفرصة للصناعات المتعثرة للسداد للربح بهدف

مدار أكثر من ثلاثين سنوات. الرأى السابق يؤيده رجل الأعمال وليد توفيق الذى يؤكد أن الحكومة وضعت بها على أساس المشكلة لكن ما يعيق الحل النهائي أو الإحساس بأن حداثها تخف هو العامل النفسى لكثير من رجال القطاع الخاص كديوا خسائر فادحة بسبب الأزمة من جانبهم ويشعر الدكتور نبيل حشاد الخبير الاقتصادى إلى أن حالات الركود الاقتصادى لا يتم حلها بين يوم وليلة فهى تحتاج إلى فترة لا تقل عن العام.. فلي كانت الدولة جادة فى سداد مديونياتها وسعيها إلى خفض عجز الموازنة الذى وصل إلى ٢.2 ٪ فإن هذا الالتزام سيحصل من الصعب التوسع فى الإنفاق الحكومى حيث أن هذا الإنفاق فى أوقات الركود يعتبر أحد أدوات السياسة المالية فى الدول التى تواجه هذه الأزمة..

وبطابق للظنرات الاقتصادية والتجارب فإن المكرامات تقوم بغضف الضروث فى أوقات الركود لأن خفضها يؤدى لزيادة الدخل للأفراد ومن ثم زيادة إنفاقهم على السلع والخدمات.. وما يزيد الإحساس بالمشكلة مع زيادة العروض من الطلب وإحجام الطلب بشكل كبير خصوصاً أحجام الطلب الحكومى الذى يشكل نسبة كبيرة وما ضاعفان هناك سياسات نقدية ومالية لم تتبعها الحكومة للخروج من الأزمة وعلى تدخل البنك المركزى لشراء أئنون الخزنة والسندات الحكومية من الأفراد والبنوك لإتاحة قدر من السيولة لإدخل الأسواق.. بل على العكس من ذلك كان البنك المركزى يقوم ببيع أئنون الخزنة للأفراد بدلاً من شرائها.

ولكن كيف يتم الخروج السريع من هذه الأزمة بعد أن هدئت كل الانشطة زادت معاناة كل الأطراف والأفراد والمؤسسات والبنوك؟

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	عبد الحافظ فاروق
الموضوع الفرعي :	أزمة الركود	رقم المجلد :	٣٠١٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٢٠

دور المشتريات الحكومية في علاج أزمة الركود في الاقتصاد المصري (2.1)

الحكومة والعالم من 70٪ من النطق
للطبي الأجمالي عام 1936 إلى 22٪ عام
1972 وفي المملكة المتحدة زاد الائتلاف
الحكوس من 24.1٪ عام 1936 إلى
38.9٪ عام 1948.

ويقدم المحاللات النظرية الجديدة التي
تقدمها رولاند ريجمان وميرسة التفتين
لجديد في الولايات المتحدة للعودة إلى
مفهوم الدولة الحارسة وتبني إدارة
الرئيس رولاند ريجمان لبعض الأفكار
ومحاسباتها فقد ظل الفكر الكينزي هو
الأساس والأداة السياسية والاقتصادية
الأكبر شملنا لمعالجة الاختلالات الهيكلية
التي تشهدها الاقتصاديات الرأسمالية بين
الطلب والأغراض ومعالجة الأزمات الدورية
لها.

أولا: تطور الائتلاف العام في مصر

ومشكلاتها:

قبل الفريخي في دراسة تطور التدخل
الحكومي في مصر في النصف
الاقتصادي وبالتالي تطور الائتلاف العام
بكل مشكلاته ونسبي التميز بين ثلاث

مراحل أو مستويات تميز في نموها

الأولى: مرحلة الائتلاف العام وتضمن

جميع أنواع الائتلاف الذي تقوم به الأجهزة

الحكومية والهيئات الاقتصادية

والشركات التي تملكها الحكومة أو تتبع

لها سواء بالكلية أو بالأدلة أو بها معا.

الثانية: مرحلة الائتلاف الحكومي

يقترن على ملكة أضيق من الحكومة

السابق حيث يمتصر في الائتلاف الذي

تتولاه الأجهزة الحكومية الواردة في

وثيقة الموازنة العامة للدولة ومحاسنها

الخاص (الجهات الأمانة - الإدارة المحلية

- الهيئات الشعبية) بدون أن تشمل على

الائتلاف الذي تقوم به الهيئات الاقتصادية

أو الشركات التابعة للقطاع العام أو ما

يسمى قطاع الأعمال العام.

ويخلق هذا التماثل بيني الناس أن

يتميز بين الائتلاف الحكومي النحوي

والائتلاف الحكومي الأجمالي حيث يتأني

لخدمة الائتلاف الحكومي السياسي أو

الطبيعي استبعاد الفئات التمولوية من

70٪ من الائتلاف الحكومي الواردة في

وثيقة الموازنة العامة أو الحساب الخاص

مجلس القرض والرسوم والسمعية أو ما

تتفرع من الأجهزة أو الفئات الخاصة أو

الفئات الخارجية أو التحويلات التجارية

الأخرى وكذلك التحويلات التجارية

للخدمات كالتجارة أو الإعانات أو

الخدمات والضرائب المحققة أو

التدريسات. الخ.

لحبر لاد طس متعاصك للنظرية

الكلاسيكية سواء في دراسة الحركة عام

1930 للمرة حيث في التفرقة TREA-

ON MINEY أو في كتاب المصيق

للحصر النظرية العامة في التشغيل

والنقد والمناقشة عام 1935 قدم كينز

أساسا جديدة في إدارة الطلب في المجتمع

الرأسمالي الحديث متعصفا على انفعال

الدولة كمنصر رئيسي في المخرج

الاقتصادي ورحل في حد القول

بضرورة إيجاد لوربا PRETEXT لسطر

الأرض ثم ريمها لزيادة الائتلاف وبلغ

لحل في الاستهلاك في فترات الكساد.

So gold mining is the only pretext

for digging holes in the ground which

has recommended itself to bankers as

sound finance and each of these activities

has played its part in progress filling

something better.

وترأى مع هذه الأطروحات النظرية

الجديدة محاللات من جانب كبار الحكامة

في الولايات المتحدة والدول الأوروبية

المخرج من كسر الأزمة الاقتصادية

الماصرة بإتباع مجموعة من السياسات

الاقتصادية غير التقليدية وهكذا ظهرت

سياسات التذكور خلعت في النيا خلال

الفترة من 1932 حتى 1935 وسياسة

لين بوم في فرنسا التي عرفت بسياسة

الدولة الشريكية عام 1936 وسياسة

روزدلت في الولايات المتحدة للحكومة

سياسة العهد الجديد NEW DEAL عام

1933.

ومذ تطور كتاب جون مينارد كينز

عام 1935 لتقسيم التفسير للبحث

الاقتصادي الرأسمالي في مرحلتين

متمايزتين تماما ما قبل المرحلة الكينزية

وما بعد كينز.

فمر سياسة خلق الطلب الفعال Effec-

tive Demand أصبحت الدولة والائتلاف

والحكومت معصرا ليمسحيا في

التوسع الاقتصادي الحديث وأليات

توازن.

في الولايات المتحدة زاد الائتلاف

استقر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

مذ كتاب اسم صيت الشهير "البحث في

أسباب ثروة الأمم الصادر عام 1776

على مجموعة من الفكرات والمفاهيم

النظرية في مجال الإنتاج والتوزيع في

ظل النظام الرأسمالي الحديث وكان من

أهم هذه الفكرات هو الاعتماد على أليات

العرض والطلب في توجيه وتخصيص

المورد ومبر الثالثة الكاملة وتقسيم

العمل تباري اليد الخفية invisible hands.

أحداث التوازن الطوي في الاقتصاد

الرأسمالي. وتتحقق الرأسمالية للإنذار

والمحاصرات دون تدخل أو وصاية من

الدولة التي ظلت في نظرم مصدر إمارة

للمحسان الأمن والاستقرار الداخلي

والخارجي. بيد أن الأزمة الاقتصادية

الخالقة التي مررت باسم الكساد العظيم

great depression التي طالت لأكثر من

خمس سنوات (1929 - 1934) وأسست

بتأثيراتها الكاسية من شواهد الولايات

المتحدة غربا إلى دول أوروبا الغربية

وأت إلى السكس وإنهيار عشرات آلاف

من المبرومات الصناعية والمالية والقت

من البطالة بحيث قدر عدد المتطلعين في

الولايات المتحدة وحدها بنحو 14 مليون

إنسان (ما يقابل ربع شعور المملكة

وقدش) لقت 85 ألف مبروم وقيمت

تسعة ملايين محاصيل الأبقار وإنهيار

خلافها الجهاز المصرفي وتهاير فيها

تخلط فجاج صيد الأسمك يقدر 95

وانتفض السهل القومي الأمريكي إلى أقل

من النصف تقريبا من 87 مليار دولار

عام 1929 من 39 مليار دولار عام

1933.

كل ما قد عصف بأسس ومفاهيم

ومركزات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية

ومفهوم الدولة الحارسة grading state

فلم يبلع قانون مبرسي القسفي بأن

العرض يخلق الطلب المبرك في إصادة

التوازن الخلق بين العرض والطلب والم

تلق كذلك نظريتهم في التشغيل والإنتاج

والاستثمار في استعمالة التوازن للفقود

وما ظل هذا المناخ الاقتصادي الشاق

وفي قراب طليم من حالة إرتباك وتهاير

فكيرين قدم الاقتصاديات الإنجليزية جون

مينارد كينز J. Keynes مفاهيمه

النظرية الجديدة وبدمج أسس النظرية

الكلاسيكية فيما عرف بمد ذلك بالتدور

الكينزي.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	أزمة الركود
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	عبد الخالق فاروق
رقم العدد :	٣٠١٦
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٢٠

الثالث، مفهوم أو مصطلح الشراعية الحكومية حيث يستفيد هذا المفهوم من جميع الاتفاقات التبادلية كالمعاملات مع إعانات الاتجار وكذلك معصفحات الأوراق والرياضات، وكلها يتخصص في الأجور في المجموعة الأولى والثانية من الجانب الثاني (الاستثمارات السلبية والمقرضات) (التدبير)، (الاستثمارات السلبية الاستثمارية) (الجانب الثالث)، وقد برزت المقرضات الاقتصادية السلبية من التماسات الدولية على استخدام تدبير الاستهلاك الحكومي General Gov. Consumption العنصر من عنصر أكثر شيقا وهو ما يعرض البعض الباحثين الدراسات السلبية للشعوب التي الأخذ من المصادر دون تحليل عميق لجوهر مفهومه، لهذا التحيز، يقتصر على مجموعتي الاستثمار السلبية والتدبيرية من الأنفاق الجارية، الجانب الحكومي بالإضافة إلى الأجور والرياضات وحقائق القوات المسلحة والتدابير وسيفيد للتأهيل البنية التحتية من الهبات الاستثمارية والشركات المالية لكونها لا تفر من المصادر الدولية الاستهلاك الحكومية العام في مصر في حدود 20٪ من إجمالي الدخل الإجمالي 1998.

وفي مصر، بدأت الحكومة التدخل في شؤون الاقتصاد منذ 1952 ويمكن حينئذ اعتبار ان انشاء البنك الصناعي في 1947، كان ذروة التفتت العامة في مصر من 7.7 مليون جنيه عام 1980 ثم 10.7 مليون عام 1990 الى ان بلغت 15 مليار جنيه (بالملايين الاسية) عام 1983/ 1984 (13) وهكذا زادت نسبة التفتتات العامة الى مجموع الدخل القومي من 27.3% في 1952 الى 62.4% عام 1970.

كما تطور الاتفاق الحكومي المصري من 25783 مليون جنيه عام 70/ 1971 إلى 17786 مليون جنيه عام 80/ 1981 إلى أن بلغ في موازنة عام 99/ 2000 ما يقارب 99453 مليون جنيه أي ما يعادل 28% من الناتج المحلي الإجمالي بـمصر السابق الحادي لذلك العام.

وتواجه الفارس في مجال الائتلاف العام بمسألة عامة والائتلاف الحكومي على وجه الخصوص مجموعة من المشكلات الفنية والمحاسبية تجعل من الصعب في أحيان كثيرة صياغة أساس متجدي موحّد لاتساق السياسات ذلك أن النظام المالي الحديث يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية

1- فلسفة وأهداف النظام المالي (مبادئ)
- تدخل... اشتراكي أو رأسمالي... الخ.
2- اختيار الأدوات المالية لترجمة هذه
الأهداف (ضرائب، رسوم... الخ)

3. التنظيم الفني أو الفني للمالية العامة

[illegible]

١ - ابتداء من عام ١٩٦٣/ ٦٢ لحد
اصبحت الوزارة العامة للعلمة وقسمت الى
١٠ مديريات الاولى سائرته خدمات وتضم
الى الحكومة المركزية والادارة المحلية
الهيئات الاقتصادية والثانية موزانة الاعمال
وتضم الهيئات الاقتصادية والوحدات
تقاسمية الاخرى
٢ - لحد تنظيم الوزارة عام ١٩٦٨/ ٦٩
اصبحت تشتمل على خمسة موزانات هي
موزانة الانرالي والمؤسسات العلمية وتحتها
مركبات القطاع العلم وموزانة صنایع
تحتل المقاصد - موزانة صنایع
الاستثمار واخيرا موزانة الخزانة
الاعمال

[illegible]

2 - لقد صاحب كل ذلك تقيرات تنظيمية اتخذت اختلاف تبعية بعض الجهات من قطاع الى اخر ومن وزارة الى اخرى كما اني ذاك الى تعدد لاسميات والمساحات الواردة في ملاب ونبذة الوزنة العامة فالهيئات العامة استبدلت عام 1975 بسمى الهيئات الخفية واعيد بالتالي توزيع بعض هذه الهيئات بين ثلاثة اقسام: القطاع العام، القطاع الخاص، القطاع الخفي.

3 - أما صندوق التمويل الخاصة
بعندها 6 سنوات فقد تحولت عام
1974 إلى هيئة اقتصادية.

4 - لما الجهاز الإداري للدولة فقد ظل لفترة طويلة يشمل البيانات الخامسة بأجهزة الحكومة المركزية والإدارة المحلية معا حتى عام 1976 وقد بدأ من الصعب على بعض السنوات فصلهما عن بعضهما

وعلا من ناحية تأثير التغيرات التنميشية والإدارية على مستوى الدولة في توحيد أسس المقارنة للكميات المالية المعتمدة بالموازنة العامة للدولة ومع ذلك ظل من الممكن إجراء المقارنة على المستوى التجميعي لـ MACRO للفترة محل الدراسة دون أن تتأثر عمليات المقارنة بالتباينات الشديدة الملاحظة.

الأسباب الفنية لاختلاف الجيئات الواردة بالبرائقة (بالزيادة أو النقصان) الظاهرية يمكن إيرادها في الأنظمة التالية:

- 1- عدم توحيد الطريقة لتقييم النفقات في اختلاف طريقة تقدير الحسابات الخاصة بملفنا مثلا في إحدى السنوات القادمة
- 2- تخصيص الإيرادات العامة إلى السماح لبعض الهيئات أن تستغل من نفقاتها ما تفضل عليه من إيرادات بحيث لا يغير في البرائقة العامة إلا صافي النفاذ عن الإيرادات ثم إلى الملف بهذه الطريقة في ستة أعوام، وخلال التقييم العام لكل سنة في الموازنة العامة للدولة فإن هذه الزيادة في النفقات ناتجة عن تغيير في الفن المالي

ولست في حيلة

2 - قد تعود الزيادة في النفقات العامة كذلك الى زيادة المدة موضوع التقدير عن الكدة المتداولة وهي سنة ميلادية كاملة 1971 وهو ما حدث في موازنة العام المالي 1972/1973

3/2 - وفاته في ١٢ من يونيو 1987 /
 - ولد بمصر القديمة - القاهرة - في ١٢ من
 - إلى اختلافه بين الاجتماعي ذلك فعلى
 - سبيل المثال انخفضت المصروفات
 - الحكومية عام 1967 في عهد
 - السابق وبينما تشيخ القراءة على
 - انضباط الانفاق الحكومي في ذلك العام
 - فلن للحال الذي يكشف عن السبب يرجع
 - في هذه اثناء مشتركين مؤسسة العامة
 - ذلك العام من جانب الانضباطات وإثبات
 - للبحر من إرثات التشاؤم الجارح
 - اكتشف بفرع القضاة من عمليات القضاة
 - من هذه الالام

وفي موازنة عام 1973 استبدلت موازنة المؤسسات الاقتصادية مؤسسات الهيئة العامة لبناء الأسد القومية والمؤسسة المصرية للسبيل القاتل انتقل الى موازنة الهيئات العامة في ذلك العام مما اظهر بتود الانفاق في المؤسسات العامة بالاعمال من حققتها.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	عبد الحائق فاروق
الموضوع الفرعي :	أزمة الركود	رقم العدد :	٣٠١٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٢٠

4 - يؤدي إلى تعدد الميزانيات وتداخل حساباتها إلى معوقات جمة في مجال رصد ظاهرة الانفاق الحكومي الحقيقي ذلك لأن التفتت العامة لا تدرج عادة في وثيقة واحدة خاصة في الحالات التي تتشابك فيها الظروف وجود أكثر من ميزانية واحدة (الميزانية العادية، ميزانية الطوارئ، الميزانات المستقلة، الميزانات غير العادية... الخ) ومع هذا التداخل يصعب معرفة التفتت العامة الحقيقية لحياتها كثرية.

5 - كذلك يساهم الأساس المتعدد في الحساسية الحكومية (التقدي أو الاستحقاق) في إضافة تعقيدات جديدة للبحث. وقد يكون من المناسب توثيق هذا قليلا لشرح ما تعنيه إضافة الحساسية ماثان ونبيان درجة تأثيرها على توحيد أسس المصارف الزمنية وعلى استخراج الدلالات الاقتصادية للانفاق الحكومي من ناحية أخرى.

أ- الأساس التقدي
ويقتضي هذه القاعدة تثبيت العمليات في وقت قبض الميزانية أو دفع المصروفات سواء كانت الميزانيات أو المصروفات تخص السنة المالية التي أجريت فيها أم تخص سنوات مالية أخرى، وسواء كانت هذه المصروفات تتعلق بمصارف أو خدمات مستقلة أو تتعلق بمصارف وأعمالها فلا صدر أمر بشراء بمصارف في سنة 1990 ودفعت قيمتها في عام 1991 ويردود في عام 1992 فإنها طبقا للأساس التقدي تعتبر مصروفات في سنة دفع قيمتها وفي 1991 وكذلك إذا استعملت شرائب على عمل مول في عام 1990 وسددها في عام 1991 فإنها تعتبر إيرادات للدولة في عام 1991.

1991. ويرتبط على اتباع هذا الأساس بصفة عامة أن مجال الاستحقاقات التي لم تدفع حتى نهاية السنة المالية تعتبر وفرا ويصل بها ويتم الدفع على أعضائها السنة المالية التي سيشتت فيها المصروفات عند انقضاء. وكذلك فإن الإيرادات حتى ولو كانت مستحقة لتأجيل في الدفقات كديون مستحقة بل تترك للأجيال في السنة التالية عند دفعها فعلا.

ويظهر الحساب الختامي للدولة طبقا للأساس التقدي جملة المصروفات التي صرفت فعلا خلال السنة المالية موزعة على أبواب ويورد للوزارة وكذلك ما تم تحصيله فعلا خلال نفس السنة. وهكذا يبدو واضحا أن الأساس التقدي يرفع مساهمته ووضوحه أثناء فحص الحساب الختامي بواسطة السلطة التشريعية فإن أهم ما يجر إليه من نقد أنه يأخذ للعمليات النقدية فقط في الحساب دون العمليات الآجلة وبالتالي فإن النتائج المستخرجة من النظام الحسابية التي تقوم على هذا الأساس لا تدبر عن المركز المالي الحقيقي وكذلك صعوبة تحديد التكلفة الحقيقية لبعض أوجه النشاط الحكومي لأن في ظل لا تعال في عناصر التكليف إلا العناصر النقدية فقط.

ب - أما أساس الاستحقاق :

فيقوم على إثبات الإيرادات الخاصة بالفترة المالية بغض النظر عما إذا كان قد تم تحصيل قيمتها خلال هذه الفترة أو لم يتم تحصيلها. كذلك الأمر بالنسبة للمصروفات فإنه يخصم بها على الفترة المالية متى كانت هذه المصروفات مستحقة طالما أنها تخص تلك الفترة كما تستبعد منها المبالغ المقتضية لأنها تخص فترات مستقبلية وأيسرت الفترة الحالية. ومعنى آخر يتطلب الأمر إجراء التصويبات الخاصة بالاستحقاقات والمخصصات في نهاية السنة المالية قبل الوصول إلى نتيجة الأعمال. ومن مزايا النظام أن المركز المالي الذي يعد في نهاية السنة المالية يكون أكثر تعبيراً عن الحقيقة لأنه يعكس بوضوح أجود والمفوضات المقتضية والمصروفات الآجلة، ويؤكد بالتقسيم للمصروفات إلى إيرادية ورأسمالية فحسب أنه يمكن من إعطاء قائمة صحيحة بالموجودات والالتزامات ويساهم على اتخاذ تدابير دقيقة بالنسبة للسنوات المالية التالية. غير أنه يعاب على أساس الاستحقاق أنه يحتاج إلى خبرة كبيرة وعدد كبير من الخبراء بالنظم الحسابية مما يؤدي إلى زيادة التفتت. فضلا عن أنه يؤدي إلى تفسير انفصال السنوات المالية وامتدادها إلى ما بعد نهاية السنة المالية بكل مستحقاتها فقد تتناثر المطالبات المستحقة على الهيئات الحكومية إلى ما بعد نهاية السنة المالية بوقت طويل كاجود النقل بالسيارات العمومية التي كانت تتعامل مع الوحدات الحكومية على أساس تانية لخدمات أولا ثم يتم تحديد قيمة هذه الخدمات والمطالبة بها.

كذلك قد ينشأ هذا الوضع بالنسبة للالتزامات الحكومية المستقلة كإقامة الميراث أو التبريد أو تجميد الطرق فتحقق الالتزامات أو تتم إجازة منها حتى نهاية السنة المالية ولا يتحدد قيمة ما تم إلا بعد مرور وقت محدد من تاريخ نهاية السنة المالية. الأمر الذي يؤثر على إعداد الحسابات الختامية وتأخير تدعيمها إلى السلطة التشريعية وقراءة الخطة في الميزانية للحددة قانونيا أو دستوريا فضلا عن أن ذلك يؤدي إلى انزياح المصلح بقوحدات الحسابية لا تقوم بالعمل في سنتين ماليتين في وقت واحد. حساب السنة المالية يحصل السنة المالية التالية.

رأى مصر وقيل صدور لقانون الوزارة الجديد رقم 53 لسنة 1973 وتعديله بالقانون 11 لسنة 1979 كان قسما يسير على الأخذ بالأساس التقدي بالنسبة للمصروفات والميراث. غير أنه بالنسبة للمصروفات كان يؤخذ لحياتها حينما الاستحقاق أي أنه كان هناك خروج في بعض الأحوال عن المبدأ التقدي إلى مبدأ الاستحقاق.

جاء أنه بعد صدور قانون رقم 11 لسنة 1979 الذي جاء بتعديل لحدود 12 قسم الأمر لصالح الأجيال بسبب النظام التقدي ما عدا الميزانات المستقلة نقلت على نظام قاعدة الاستحقاق.

■ يجب تخصيص في الشؤون الاقتصادية والإستراتيجية

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	أزمة الركود
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	عبد الحالى فاروق
رقم العدد :	٣٠١٩
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٢٤

دور المشتريات الحكومية فى علاج أزمة

الركود المحلى (2-2)

دراسة: عبد الحالى فاروق

الرقمى بين القطاع الخاص والقطاع الحكومى يسا فيها الهيشات الاقتصادية بنسبة الثلثين والثلث على الترتيب تجعل من الصعب القول ان نسبة الاستثمارات الاستثمارية الى الناتج المحلى ايرامدة فى الجول لسابق تتراوح بين 12% الى 13,6% من الناتج المحلى الا لذا كان ذلك بسبب وجود تكرار فى القيد المحاسبى فى السنوات التالية التى تعد بقاءها الحسابات القوائم للموازنة العامة للدولة والبيانات الاقتصادية.

او بسبب اتباع الهيئات الاقتصادية لقاعدة الاستحقاق فى قيد الحسابات القوائم.

اتجاهات الاستثمار والطلب لقطاع الأعمال الخاص

مثل الاستثمارات الخاصة فى نهاية عام 1998 نحو 70% من إجمالي الاستثمارات الرسمية (26) ومع ذلك فقد ظل نمط الاستثمار الخاص يتركز فى أنشطة الإسكان والتجارة والمال، أما القطاعات السلبية فقد تركزت استثمارات القطاع الخاص فى الزراعة وصناعة البترول.

وقد ساد نمط أساسى فى تمويل استثمارات القطاع الخاص خلال العشرين عاماً السابقة هو الاعتماد على قرض التمويل التى يتيحها الجهاز المصرفى للصيرى، وتضافت بالمثل فرص التمويل الذاتى لهذا القطاع وهو ما ظهر أثره فى السنوات الثلاث الأخيرة من تأثر كثير من مجال الأعمال والمؤسسات بفسحة ديونهم لدى البنوك خاصة بعد دخول الاقتصاد المصرى مرحلة ركود منذ أواخر 1998. ووفقاً للبيانات المتاحة من الجهاز المصرفى فإن نسبة القروض للنوعية من البنوك للقطاع الأعمال الخاص زادت من 46,2% من إجمالي الائتمان الممنوح من هذه البنوك لجميع القطاعات فى البلاد عام 1985 إلى 76,1% عام 1999 وبما يعادل 99,4 مليار جنيه (28).

كما يرتبط حجم هذه الاستثمارات للقطاع الخاص بتعاطف الاستيراد والمكون الأجنبى فى استهلاكهم بمقتضى عامة وهو ما يشكل خطراً كبيراً على الميزان التجارى المصرى حتى تجاوز هذا العجز التجارى عام 1998/99 ويعد نحو 10,5 مليار دولار (29) اخذة فى التزايد بصورة تهدد كمال التراجع الذى تحقق فى السنوات استقرتها تنفيذ برنامج الإصلاح المالى والنقدى منذ عام 1991 حتى الآن.

وبالمقابل تنامي للزبون السعى التام المصنع والمعد للبيع لدى القطاعين العام والخاص والاستثمارى حتى تجاوز 7 مليارات جنيه موزعة على النحو التالى:

- قيمة الخزائن من الإنتاج التام والمعد للبيع فى يونيو 1998
- لدى شركات قطاع الأعمال العام (30) 4046,7 مليون جنيه
- لدى للشركات الخاصة والاستثمارية (31) 2593,4 مليون جنيه.

وبرغم ذلك تبقى الإشارة إلى أن الدراسات الاقتصادية تركت أن نسبة المكون الأجنبى فى هذه الأعمال والتوريدات تتراوح ما بين 45% إلى 60% فى بعض القطاعات (24)، لذا فقد نصت المادة 16 من قانون المناقصات الحكومية الجديد رقم 98 لسنة 1998 على منح ميزة تفضيلية للتوريدات من الإنتاج المحلى فى المناقصات العامة أو للمؤسسات حتى لو كانت تزيد بنسبة 15% على قيمة أقل مطاء اجنبى فى محاولة من جانب المشرع والمكرمة لتشجيع الطلب على المنتجات المحلية.

فإذا تأملنا القطاعات التى تحظى بأكبر قدر من الانفاق الاستثمارى وبالتالى المشتريات الحكومية (الاستثمارات السلبية والخمسة) نجد أن قطاعات الإسكان والتشييد كم الزراعة والرى وقطاع التعليم والبحوث والشباب تلتى فى التهمة الجزء الأكبر من تعاملات هذه القطاعات تتم مع موردين ومقارنين من القطاع الخاص ولأنواع معينة من التوريدات (كعديد التسليم، الاخطاب، طلبات الحطب، الخ) يأتى معظمها من الخارج.

وبرغم أن التقارير الرقابية تشير إلى نمط المبالاة السائد لدى المسؤولين فى الأجهزة الحكومية المختلفة أثناء تصديق الاستثمارات المطروحة لهذه الجهات وما يترتب على ذلك من إهدار مالى واقتصادى (24) فقد استمر هذا السلوك عاماً بعد آخر وما يستدعى إعادة النظر فى نظم وضع استثمارات الموازنة من ناحية والائتمان الصارم بعدم تباينها من جانب الحكومة ووزارتها من ناحية أخرى، وبرغم أن بعض هذه التوريدات والاستثمارات المستوردة تصبى إلى حركة الإنتاج فى مصر فإن من المؤكد كذلك وجود بئس محلى لكثير من هذه الاستثمارات والتوريدات المستوردة وتستدعى المعاملة والكفاءة الاقتصادية ما الأسرع فى تشجيع استخدام البائات المحلية.

وبمقارنة حجم المشتريات الحكومية بحجم الناتج المحلى الإجمالى خلال السنوات الخمس المشار إليها يتبين مدان التأثير الذى عاشره هذه الطلبات الحكومية فى الناتج المحلى.

- وهكذا يبدو أن أى حد تقل المشتريات والاستثمارات الحكومية - ناهيك عن مشتريات واستثمارات شركات قطاع الأعمال العام - قدرا كبيراً فى مصفوفة الناتج المحلى الإجمالى، وبإضافة خصصات التجارى والرتبات للعمالين فى الحكومة والهيئات الاقتصادية التى تتراوح بين 15 مليار جنيه إلى 20 مليار جنيه فى المتوسط خلال السنوات الخمس محل الدراسة ومن واقع الحساب القوائم للدولة (25) بما يساعد فى إيجاد طلب نظف فى الاقتصاد المحلى.

إن معدل الاستثمارات الرقوى (بمقياس العام والخاص) والذى لا يتجاوز فى أحسن حالاته فى السنوات العشر الماضية معدلاً يتراوح بين 17% إلى 20% من الناتج المحلى الإجمالى تجعلنا نتوقف عند أسلوب وطريقة القيد المحاسبى التى تستخدمها وزارة المالية أو الجهاز المركزى للمحاسبة فى إعداد وثيقة الحساب القوائم للدولة بفروعها الثلاثة أو الهيئات الاقتصادية، ذلك أن فوزع الاستثمار

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	لزمة الركود
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	عبد الحالى فاروق
رقم العدد :	٣٠١٩
تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/١٢/٢٤

وفي هذا الصدد ترى من المناسب اتباع السياسات والجراءات التالية:

- 1 - افعال تعديل تشريعي في قوانين العقود والمناقصات الحكومية ينص فيه على تأجيل نسبة معينة لا تقل عن 80% من قيمة عقد التوريدات أو الأعمال من السلع المنتجة محليا والنس كذلك على عدم صرف مستحقات أى ماقول لا يلتزم بتنفيذ هذه المادة (37).
- 2 - تلتزم الوزارات والهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الاعمال العام - أو ما بقى منها - بنشر قوائم في بداية السنة المالية عن المشروعات الزعم تنفيذها ويتم النشر عنها بوسائل الاعلام والمصحف الخلقلة حتى تعالج الصناع واصحاب حقود التوريدات بخطة الانتاج في ضوء المواصفات الواردة في هذه المشروعات.
- 3 - تلتزم الوزارات والهيئات الاقتصادية والشركات العامة التي لديها برامج استثمارية وبرامج مشتريات بتشكيل لجان سنوية على مستوى كل وزارة للصناعات المصرية المتشعبة للاطلاع من كتب على طبيعة وجودة المنتجات المحلية المتاحة في السوق المصرية والتي تلائم الاحتياجات المطلوبة لهذه الوزارات والهيئات الحكومية.
- 4 - عدم ابرام عقود توريد أو افعال مع المكاتب الاستشارية المحلية أو الاجنبية إلا بعد التأكد من ترويده بقوائم المنتجات المصرية الصالحة للمشتريات الحكومية وتتضمن العقود لخصوصا واضحة بتسليم هذه المنتجات والسلم المحلية.
- 5 - اعادة النظر في اولويات الاستثمار القومي والتركيز في المرحلة القادمة على قطاعات الانتاج السلمي وربط السياسات الانتاجية للبنية بهذه الاولويات والتصرف من قوبل مشروعات الاسكان العقاري لغير محدودى الدخل وتشجيع الصناعات المحلية والخدمات المحلية التي تستجيب لهذه الاولويات القومية.
- 6 - منح دور واضح ومتميز لاتصاف الصناعات المصرية واتحاد الغرف التجارية وغيرها من للخدمات الاعلية أو غير الحكومية لتشجيع الطلب على المنتجات المحلية.

✽ خبير متخصص في الشؤون الاقتصادية والاستراتيجية

التوسع الاستثمارى الحكومى

ومع التوسع الاستثمارى الحكومى في السنوات القمى الاخيرة في المشروعات العملاقة متوشكى - شرق القاهرة - غرب السويس - الخ، والتزايد المترب على في عجز الموازنة العامة للدولة الذى تجاوز عام 97/96 نحو 13.7 مليار جنيه (32) ثم الى ما يربو على 17 مليار جنيه بما يجاوز 5.7% من قيمة الناتج المحلي الاجمالي ذلك العام بعد ان كان قد وصل الى اثنى مستوى له عام 1996/95 (7) من الناتج المحلي الاجمالي). وما نتج عنه من تراكم مدفوعات وتأخر سداد مستطصات قطاع لقطارات العامة والخاص وغيرهم من الموردين، وصاحب ذلك تشعب الطلب في سوق المقاربات بالتجمعات السكنية الجديدة التي لم تنجح مسطها في أن تتحول الى تجمعات عمرانية متكاملة فظلت برغم الاستثمارات والنفقات الهائلة التى انفقت عليها مجرد مدن للاشباح.

وهكذا دخل الاقتصاد المصرى مرحلة ركود عميقة حاول المسئولون الرسميون التخفيف من تأثيرها القمى على قطاعات الاعمال بوصفها مجرد أزمة سيولة.

والحقيقة أن الركود الثلاثى - على حد تعبير بعض الخبراء - المتمثل في ركود الانتاج السلمي وركود الاستثمارات المنتجة وركود الاستهلاك الاساسى (33) تعد الوجه الآخر لسياسات التوسع في استثمارات البنية الاساسية الطويلة الاجل بطبيعتها دون التفات الى وضع سياسات جادة لتلقو للشرائى للقطات الاجتصاعية المخططة ولتنشيط جهاز الانتاج العام بدلا من الدفاع للمزاياد وغير المصيف

في بيع الاصول الانتاجية العامة والتوسع الاستيرادى غير نفرد اقتصاديا واجتماعيا حتى من منظور دماء الخصخصة وللشروع الخاص والاندماج في السوق الدولية (34).

تفعيل دور المشتريات الحكومية وخاصة في زيادة الطلب المحلي

مازالت المشتريات الحكومية برغم ضخامتها كما اوضحنا قاصرة عن اداء دورها المتكامل كآلية تنمية لطلب المحلي.

والسبب في ذلك يرجع الى غياب سياسة متكاملة من جانب الحكومة تجاه وسائل تنظيم هذا الدور والحوار الاساسية التي ينبغي التحرك عليها.

ومع ذلك تلبغى الاشارة الى ان زيادة نسبة المكون الاجنبى والتوريدات الاجنبية للمشروعات المحلية يعود الى بعض الاسباب الموضوعية قد يكون من بينها نقص الكميات المتوافرة لدى الصناع المحلية أو عدم توافر الاصناف المطلوبة لدى الصناع المحلية أو تأخير هذه الصناع في توريد مثل هذه الاصناف.

كما يزدى نقص التليفونات من السلع الوطنية لدى الماولين والموردين الى نقص الطلب على المنتج المحلي.

لذا فقد ان الاوان لوضع نظام قانونى يضمن تفعيل هذه الالية التنموية لتشجيع الصناعات المحلية خاصة ان الاندماج في السوق العالمية والتصدير على اتفاقية الجات والانضمام لمنظمة التجارة العالمية وبالتالي الالتزام بالتخفيض التدريجى للتعريفات والرسوم الجمركية على الواردات الاجنبية تجعل من الصعب الاعتماد على هذه الالية والرسوم والمشتريات الجمركية كوسيلة لحماية وتشجيع الصناعات المحلية.

الاقتصاد

المصرى

أزمة السيولة

الاقتصاد المصرى

ازمة السيولة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	المخاطر ازمة السيولة	مجدى مهنا	العالم اليوم	٢٨٨٧	٢٠٠٠/٧/٢٤	١٨
٢	اثر الحلول لنقص السيولة فى الاقتصاد المصرى	عمر عبد الله كامل	الحياة	١٣٦٦٢	٢٠٠٠/٨/٧	١٩
٣	ازمة سيولة ام ازمة ضمير	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٤١٥١٨	٢٠٠٠/٨/٨	٢٢
٤	ازمة السيولة وهروب الاموال	يحيى المصرى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦٥١	٢٠٠٠/٨/٢٨	٢٣
٥	السيولة وسندات القطاع الخاص (١)	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٤١٥٥٩	٢٠٠٠/٩/١٨	٢٥
٦	السيولة وسندات القطاع الخاص (٢)	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٤١٥٦٠	٢٠٠٠/٩/١٩	٢٦
٧	دسة اسباب لازمة السيولة	طلعت الطراييشى	الوفد	٨٦٥	٢٠٠٠/٩/٢	٢٧
٨	عودة السيولة	الجريدة	العالم اليوم	٢٩٤٧	٢٠٠٠/١٠/١	٢٩
٩	٥ اجراءات اقتصادية لمواجهة السيولة	نبيل سيف	العالم اليوم	٢٩٦٨	٢٠٠٠/١٠/٢٥	٣٣
١٠	١٥ مظاهر لنقص السيولة	ايهاب عبد الحميد	العالم اليوم	٢٩٧٩	٢٠٠٠/١١/٧	٣٤
١١	نقص السيولة يسبب تراجعا فى الاداء	جابر القرموطى	الحياة	١٣٧٦٦	٢٠٠٠/١١/١٩	٣٨

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعى : أزمة السيولة

المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : مجدى مهنا

رقم العدد : ٢٨٨٧

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٧/٢٣

إيجابيات أزمة السيولة

الاستثمارات 'أزمة السيولة' سلامة السياسات وتقريبات وإرساء الجدوى التي قامت عليها للشرائح المتضررة سواء تلك التي تشرف عليها الدولة أو التي يمتلكها القطاع الخاص خاصة تلك التي ترتفع فيها نسبة التمويل الخارجي، أن تمن أمام أكثر من وجهة نظر واحدة تطلب بالتوسع في سياسة التحرر الاقتصادي وفى سياسة الأراضى وفى فتح مسيز من الاستثمارات للخروج من الأزمة الحالية ووجهة نظر أخرى تطلب بوقف ومراجعة لما حدث.

ويبدو أن الدولة فى الوقت الراهن شبل إلى وضع مزيد من الضمانات ومن التبريد على سياسة الإفلاس من البنوك حتى تثلل من نسبة الفاقد للمستحقة وسط مفاوضات مع بعض الشركات للضرورة من تحقيق لاعتبارها وإرساءها.

مؤتمر الاقتصادى

وكل وجهة نظر إيجابية ومبرراتها ودوافعها الاقتصادية وأما جوانبها الإيجابية والصلحية .. وهى وساهم طرح وجهات النظر المختلفة فى الصحافة وفى وسائل الإعلام المختلفة فى تطوير وجهات النظر مع بعضها وطرح حلول للخروج من الأزمة لكننى أعتقد أن الصم المظرب هنا يتسلق من خلال عقد مؤتمر الاقتصادى لىوس على طراز المؤتمر الاقتصادى الأول الذى عقد فى بداية الثمانينات والذي تبنى سياسة التحرر الاقتصادي وأطاع دور أكثر القطاع الخاص إلى إتخاذ خطة لقطاع الاقتصادية للتدبير.

أعتقد أن الحليلة خاصة الآن إلى عهد على هذا المؤتمر لكي يخرج لنا بتصور واضح ومحدد من أفضل الحلول لمعالجة الأزمة الراهنة.

إن الحكومة وحدها مهما بلغت درجة كفاءتها وللأسف فى العمل .. إلى حاجة إلى كل أراء الخبراء والمختصين فى جميع المجالات ومن سفتلت الأزمات وفى حاجة إلى 'بوصلة' ترشدها إلى العمل السليم والمتصمدا والقها عسارة القروض أمام التحديات التي تواجه الاقتصاد المصرى فى المرحلة المقبلة .. خاصة بعد الترويج إلى اتفاقية الشراكة مع الجانب الأوروبي وإيضاح أوجه الشغل والتحديات فى اتفاقية 'الشراكة'.

إن دعوة الرئيس حسنى مبارك إلى بناء الدولة المصرية وهدية تحديث مصر تحتاج إلى تشاور جهود جميع مؤسسات الدولة وكل مواطن.

وللتصالح بها الحكومة وحدها .. بالتشديد على هذه القضايا يمكن إدراجها على جدول أعمال المؤتمر الاقتصادي للزم عهده .. ودعوة للسامعة وللشراكة فى بناء الوطن وتعمل كل مصرى تسمية فيها بإدراج من قيمة الحكومة والابتسام منها لأنها تستطيع أن تفل كل شئ يفردها .. ولأن تتحمل المسؤولية وحدها .. لأنها أكبر من أن تتحملها.

ليس من اللطيف الدخول فى جدول لاطلاق منه حول .. بل لتتبع أزمة السيولة الحالية أم أنها مزالقات قاتمة وتطل برأسها لفضل هذا الاختلاف لن يقدنا إلى شئ .. فضلا عن أن الواقع يلقى بظلاله وهو الذى يقدم الإجابة السائدة للناش عن وجود الأزمة من عدمها.

كما أن الاستثمار فى الحديث حول هذه النقطة يعنى ضياعا للوقت ولتحررا للأصحاب وعدم احترام لعلول الناس.

يبنى سؤال جوهري حول كيفية الخروج من أزمة السيولة؟

وهنا انطلقت الآراء أيضا وتعددت وجهات النظر. إلا أن ضرب هذه الآراء وأكثرها تطرفا هو ما استندت إليه من أحد كبار رجال الأعمال فى مجال الصناعة فهو لا يعترف بوجود أزمة من الأصل كقوله بمعنى أنه لا يترك وجود الأزمة .. ولكن تشويه لونه الأزمة وطريقة الخروج منها ومعالجتها لها هو الجدير.

الأزمة إيجابية..

يقول أن الأزمة لها جانبها الإيجابي .. وهو يشمل فى أنها أبرزت قوة الاقتصاد المصرى كيف مرة أخرى؟

يقول : أن وجود أزمة سيولة يعنى أن جميع الأموال التي ضفتها البنوك فى صورة قروض وغيرها استخدمت بالكامل جيتي لآخر مليم للصرف منها على الاستثمارات وتطوير مشروعات قاتمة حاليا وفى توفير العديد من فرص العمل لعشرات الآلاف من الشباب.

يقول أيضا أن المظرب .. هو وضع مزيد من الاستثمارات ومن الأموال للخروج من أزمة السيولة لانقاذ على استكمال هذه المشروعات لكن تصعب قاهرة على الالتزام وعلى الالتزام بسداد القروض فى مواعيدها.

وهى وجهة نظر حادة تماما .. لم أسمع بها قبل وفى أن لازمة ؟

دعنا جالينا الإيجابى لكن يعترض على هذا الأراء بعض رجال الاقتصاد والبنوك من الأكاديميين الذين يرون أن للأزمة إيجابيا للتدبير منها ما تتمثل مشروعات الحكومة بتوثيقها من سداد المستحقات التي عليها منذ سنوات طويلة للقطاع العام والخاص وبخاصة قطاع البناء والتشييد مما القه للفرق على الحكومة ولداحه إلى الاقتراض من البنوك بلواحه عالية لمواجهة للتطلبات والالتزامات المطلوبة منه.

سبب لآخر يرجع إلى صدور إدارة بعض وحدات القطاع الخاص، نى استكمال الاستثمارات التي حصلت عليها من البنوك ومن غيرها .. ويضاهى يقتر ويضاهى نتائج الإيجابى من الجنبات .. وعدم كفاءة بعض رجال الأعمال فى إدارة مشروعاتهم بطريقة اقتصادية سليمة. وتطالب وجهة النظر هذه بوقفه وتقديم كشكف حساب سريع قبل وضع مزيد من



مجدى مهنا

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

اسم كاتب المقال : عمر عبد الله كامل

الموضوع الفرعى : أزمة السيولة

رقم المجلد : ١٣٦٦٢

المصدر : الحياة

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/٧

التصاعد في عجز الميزان التجاري يشكل ضغطاً متزايداً على الاقتصاد

أبرز الحلول لنقص السيولة في الاقتصاد المصري الحد من الواردات واجتذاب الاستثمارات والادخار

د. عمر عبد الله كامل *

بداية المشكلة

في الواقع إن بداية مشكلة نقص السيولة تعود إلى قيام الحكومة المصرية منذ أكثر من ثلاثة أعوام بسحب أموال صندوق التأمينات والمعاشات التي كانت مودعة لدى البنك الأهلي المصري ووضعها في بنك الاستثمار القومي بهدف تمويل المشاريع القومية الضخمة وسفوفات أبو طرطوس، العوينات، توشكى، شرق الدقهية في بورسعيد... الخ، وكان البنك الأهلي المصري يستخدم هذه الأموال في امراض المصارف الأخرى التي قد واجهها مشاكل في السيولة من خلال نظام الاقتراض بين المصارف وذلك لمدة ليلة واحدة.

وقالت بعد ذلك الأسباب التي كانت جميعها تزيد في مشكلة نقص السيولة مثل أزمة المقصودين بتغطية ١٠٠ في المئة من قيمة اعتماداتهم المصرفية بدل الوضع السابق عندما كان يمكن أن تكم الخسيرة بنسبة ١٠ في المئة من قيمة الاعتماد. وهدفت الحكومة المصرية من وراء ذلك إلى تجميع الواردات بعد الطفرة الكبيرة التي شهدتها في أعقاب تطور سعر صرف عملات دول جنوب شرقى اسيا، وتهاوت المستوردين المصريين على استيراد دول هذه المنطقة فعوضوا عن الاستيراد الكثيف سواء للحاجات الضرورية أو غير الضرورية ومن دون مراعاة لانخفاض القوة الشرائية للمواطن المصري على استيعاب هذه الزيادة ما اضطررنا تزايداً في الواردات وبالتالى تزايد العجز في الميزان التجاري مصر، أصبحت تبتدئ منذ سنوات الاقتصاد المصري، تاركتعت قيمة هذه الواردات ولها لتقدير الاحصاءات المالية الدولية العاصم عن صندوق النقد الدولي في آذار ٢٠٠٠ من نحو تسعة بلايين دولار في عام ١٩٩٤ إلى ١٢.٣ بلايين دولار في عام ١٩٩٥، وتواصل زيادتها إلى ١٤.٦

أما اليوم وبعد حوالى سبعة أعوام لقد انقلب الوضع وأصبح الجهاز المصرفي المصري يعاني من مشكلة نقص في السيولة على رغم زيادته ونامته بالعمل المحلية والأجنبية من ٢٣٧ بليون جنيه في نهاية شهر آذار (مارس) عام ١٩٩٩ إلى ٢٤٦ بليوناً في نهاية شباط (فبراير) ٢٠٠٠، أي بمعدل نمو حوالى ١٠ في المئة. كذلك على رغم أن الأرقام الرسمية لأجمالي السيولة في الاقتصاد المصري تشير إلى زيادات متتالية خلال التسعينات، إذ ارتفع من ١٣٧.٤ بليون جنيه في عام ١٩٩٣/١٩٩٢ إلى ١٩٣.٤ بليون جنيه في عام ١٩٩٧/١٩٩٦، ثم إلى ٢١٠ بليون جنيه في عام ١٩٩٨/١٩٩٧، وإلى ٢٢٤.٧ بليون جنيه عام ١٩٩٨/١٩٩٧. ولكن يبدو أن هناك متغيراً آخر أكثر تأثيراً من حجم السيولة وهو سرعة دوران النقود (نسبة اجمالي الناتج المحلي إلى المصروفات النقدية) فانخفاض هذا المعدل من ١.٥٣ في عام ١٩٩٣/١٩٩٢ إلى ١.٤٢ عام ١٩٩٧/١٩٩٦، ثم إلى ١.٤٠ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ وايواصل انخفاضه في ١٩٩٨/١٩٩٧ عند ١.٣٧. وانخفاض هذا المعدل معناه تزايد لتجاه الأفراد نحو الاضمار وحبس الأموال عن التداول، وتكمن هذا التأثير على زيادة الشحوى بنقص السيولة على رغم زيادة ارقانها بالنقطة.

وربما تلعب البضخ بين هناك دورات الاقتصادية تنهضها الاقتصادات كراسمالية فتمر بها من الانكماش الاقتصادي ثم تتحول إلى حال من الركود والكساد لتعود إلى الانتعاش مرة أخرى. إلا أن الاقتصاد المصري على رغم تدينه الاقتصاد السوق منذ مطلع التسعينات، لم ينفذ بصورة كاملة في الاقتصاد العالي كما أنه لم يقطع شوطاً طويلاً في هذا المضمار.

■ تزايد الحديث أخيراً عن معاناة الاقتصاد المصري من مشكلة السيولة التي باتت تهدد ما تم انجازه منذ انفتاح الحكومة المصرية بسياسة الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٢ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والتي ترتب عليها تحفيز الاقتصاد المصري ما لم تعلقه دولة نامية أخرى، فاضحت التجربة المصرية نموذجاً يجتنب إذا انخفضت نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة إلى اجمالي الناتج المحلي إلى أدنى مستوى (واحد في المئة في عام ١٩٩٧/١٩٩٨) واكتفى بمعدل التضخم في ٣.٨ في المئة في عام ١٩٩٧/١٩٩٨، وسجل معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي مستويات قياسية لم يسبق لها مثيل (٥.٧ في المئة في الفترة نفسها)، وهدفت الحكومة المصرية إلى زيادته إلى أكثر من ستة في المئة في سنة ٢٠٠٠/١٩٩٩، كما ثبت سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكى على رغم الضغوط التي تعرضت لها الحكومة المصرية من قبل صندوق النقد الدولي لخفض هذا السعر بحجة أنه مقوم بأكثر من قيمته الحقيقية. ولتتبع ذلك صعدت حصص الحكومة المصرية في عدم الاعتراف بشروط الصندوق، وبلغ معدل الدولة (نسبة مكنونات النقد الاجنبى الداخله في عرض النقود إلى اجمالي السيولة) ١٧.٣.

غير أن عدم حل مشكلة السيولة في القريب العاجل يزيد الخسيرة على هذه التنازلات، وكانت مصر تعاني في أواخر عام ١٩٩٣ من سيولة مفرطة لدى الجهاز المصرفي، حتى أن بعض المصارف المصرية لجأت إلى خفض سعر الفائدة في محاولة منها لتقليل حجم الضخام إذا ما احتفظت بولائهم كبيرة غير موفقة.

اسم كاتب المقال : عمر عبد الله كامل
رقم العدد : ١٣٦٦٢
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/٧

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : أزمة السيولة
المصدر : الحياة

بليون دولار في عام ١٩٩٨ (بلغت قيمة الواردات عن الأشهر الستة الأخيرة من عام ١٩٩٩ فقط ٨,٧ بليون دولار) في الوقت الذي لم تزد فيه قيمة الصادرات إلا في صورة ضئيلة من أربعة بلايين دولار عام ١٩٩٩ إلى ٤,٦ بليون عام ١٩٩٥، ثم تزايد بليون دولار عام ١٩٩٨، ما انعكس إلى تزايد فجوة الميزان التجاري من خمسة بلايين دولار عام ١٩٩٩ إلى ١٢,٢ بليون دولار في ١٩٩٨. وهذا التصاعد في عجز الميزان التجاري يشكل من دون شك خطراً متزايداً على الاقتصاد المصري وعلى استنزاف حصيلة مصر من النقد الأجنبي، خصوصاً في ضوء انخفاض تحويلات العاملين في الخارج وتراجع إيرادات السياحة، وهو ما دفع المصرف المركزي المصري لفتح نحو خمسة بلايين دولار خلال العامين الماضيين للحفاظ على سعر صرف الجنيه المصري، ما أدى إلى تراجع احتياطياته من النقد الأجنبي من ٢٠ بليون دولار إلى نحو ١٥ بليوناً. ومن المعروف أن سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها مصر منذ مطلع التسعينيات تركزت على خفض العجز في الميزان التجاري والميزان على ميزان المدفوعات وما يترتب على ذلك من خفض العجز في الموازنة العامة للدولة وعلى تقليص مصل الخلف.

وعلى الجانب الآخر، يرتبط انكماش الصادرات المصرية بارتباط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي من ناحية العملية الفارتقية مع صرف الدولار أمام العملات الأوروبية الذي حدث أخيراً أدى بالتالي إلى تزايد مستمر صرف أجنبي مصري أمام هذه العملات وأصبحت الصادرات المصرية في وضع تنافسي غير متكافئ في مواجهة الصادرات الأوروبية، علماً بأن حجم التجارة الخارجية لمصر مع المجموعة الأوروبية يقدر بنحو ٧٥ في المئة.

ومن العوامل التي ساهمت في زيادة الضغط على السيولة ما قامت به الحكومة المصرية من إلغاء التعامل بالبيانات الضمنية التي كان يتعامل بها التجار في ما بينهم، وانقتصرت على التعامل في الشيكات المصرفية التي تصدر من المصارف أو تلك التي تصدر من صائقي التوفيق (البريد). ومع أن هذا الإجراء يجنب المصارف من المشاكل التي ترتب على الشيكات الخطية إلا أن إلزامها أدى إلى تزايد الخزائن السليمة لدى التجار (بلغ نحو عشرين بلايين جنيه) والذين أصبح عليهم المطالبة بالبداد الفوري، ما يشكل عبئاً جديداً على السيولة. وكان من الأجدى إعطاء فترة سماح لإلغاء الشيكات الخطية لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات حتى يستطيع التجار تصريف ما لديهم من مخزون والتعامل مع الوضع الجديد.

وما ساهم أيضاً في أزمة السيولة اتجاه أسعار أسهم الشركات العقارية للانخفاض (بلغت نسبة الانخفاض في بعضها ٥٠ في المئة) في ضوء انهيار أرباحها نتيجة التركيز على الإسكان الفاخر على حساب الإسكان المتوسط وتزايد المخزون العقاري وبالتالي تعطلت استثمارات ضخمة لهذه الشركات من دون تدوير في السوق وتعثر بعضها في سداد التزاماتها تجاه المصارف، وتفاقم الوضع نتيجة تقليص المصارف للقروض الموجهة للنشاط العقاري وتلزم إصدار قانون الرهن العقاري.

يسأل إلى كل ذلك مشكلة الدين الحكومية تجاه الممولين والمودعين والمصارف التي مولت تجارة القطن والتي بلغت حتى نهاية حزيران (يونيو) ١٩٩٩ نحو ٧,٥ بليون جنيه. ومع أن الحكومة المصرية بدأت في سداد هذه الديونيات وقامت بجعلتها على عدة أساق لتنتهي قبل نهاية السنة الجارية، إلا أن سداد هذه الديونيات، في ضوء تصاعد الدين المحلية الحكومية والتي سجلت ١٤٧ بليون جنيه في نهاية حزيران ١٩٩٩، فضلاً عن ديون الهيئات الاقتصادية العامة والتي بلغت ٣٥ بليون جنيه، سيكون على حساب مبادرات التخصيص التي كان من الأجدى أن توجه إلى تمويل استثمارات جديدة تتيح فرص عمل أكبر، وإلى إصلاح الهيكل التمويلي لشركات قطاع الأعمال وعلاج الآثار الجانبية المتصلة في المعاش للمك لتعاملين الذين سيستخسرون من تطبيق هذه السياسة. أما في ما يتعلق بمبادرة البعقث برفع سعر الفائدة على الودائع (إلا أنه من المعروف أن سعر الفائدة يعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية والائتمانية تأثيراً على المعروض النقدي في المصارف بهدف جذب المزيد من المدخرات وزيادة السيولة، فهو إلى جانب أنه يحتم زيادة سعر الفائدة على الودائع وما يترتب على ذلك من دخول زيادة كلفة الأموال بفرض الاستثمار لتراوح بين ١٤ و ١٦ في المئة وبالتالي انكماش الاستثمار وزيادة حالة القساد وتقليص المستثمرين للاداء في المصارف مستخدمين من رفع سعر الفائدة على الودائع بدون مساهمات تاهيك عن زيادة

حالات تعثر العملاء لسداد ديوناتهم، فإن هناك نقطة أخرى يجب أن تؤخذ في الحسبان وهي أن زيادة الودائع في المصارف لا تتوقف فقط على معيار سعر الفائدة وإن كان يعتبر أحد هذه المعايير، ولكن هذه الزيادة تقابل بدرجة أكبر بمعدل الانكماش، أي ميل الأفراد نحو اداء أموالهم وسعمل النقد تاهيك من أن ارتفاع الفائدة على الودائع له

١- أسباب مشكلة السيولة في الاقتصاد المصري ربما كان هناك بعض الإجراءات للحد من خلق الزجاجة لذلك منها:

١- وجود سياسات تسويقية فعالة تتناسب مع الخصائص السوقية يكون من شأنها زيادة الصادرات المصرية وبالتالي زيادة حصيلتها من النقد من الواردات، خصوصاً غير الضرورية منها بهدف تخفيف العبء على الميزان التجاري.

٢- هيكلة المخابر أكثر فاعلية وتوفير الحوافز لجذب استثمارات أجنبية مباشرة خصوصاً تلك التي توجه للقطاعات الإنتاجية سواء صناعة أو زراعة أو لجذب تكنولوجيا جديدة، وذلك لتعويض النقص في السيولة.

٣- بهدف تخفيف العبء المالي على الحكومة في تمويل المشاريع الضخمة، فإنه من الأفضل تشجيع القطاع الخاص سواء المحلي أو المصري أو الأجنبي على زيادة مساهمته في المشاريع بنظام B.O.A (أي البناء ثم التشغيل ثم التسليم أو نقل الملكية).

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عمر عبد الله كامل
الموضوع الفرعى :	لزمة السيولة	رقم العدد :	١٣٦٦٢
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٧

٤ - وإزالة السيولة في المصارف بعيداً عن رفع سعر الفائدة قد يكون عليها استحداث اوعية ائتمانية تتناسب ومختلف فئات المودعين.

٥ - سرعة إصدار قانون الرهن العقاري بهدف تشجيع المصارف على تمويل المشاريع العقارية من دون خوف على أموالها ويشترط ألا تقل رؤوس أموال هذه الشركات عن ١٠٠ مليون جنيه.

٦ - تفعيل السياسة الضريبية وتحصيل المتأخرات التي بلغت ١٧ بليون جنيه ولتوسيع القاعدة بهدف زيادة الحصيلة ومحاربة التهريب الضريبي ومراجعة سياسات الإعفاءات وربطها بإنتاج قيمة مضافة حقيقية للاستثمارات الجديدة، مع خفض الحد الأدنى للضريبة على الدخل البالغ ٢٥ في المئة.

٧ - إعادة النظر في ربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي والتفكير في التية جديدة لسعر الصرف كان يربط بسلة عملات أو المعام بتهريك سعر صرف الجنيه صغوراً وهبوطاً أمام الدولار في حدود خمسة إلى عشرة في المئة من قيمته الحالية، وليتناسب مع ما يعرف بسعر الفل وذلك لتفجيع المصارف وجذباً للاستثمار ولحويلات العاملين بالخارج.

٨ - إعادة النظر في نسبة تغطية الاعتمادات المصرفية في المصارف لتقتصر النسبة الحالية على السلع غير الضرورية حتى لا تتأثر خطوط الإنتاج.

٩ - قد تكون أيضاً زيادة الإنفاق الحكومي - من موارد حقيقية تكفى تسمية - وسيلة لتحريك السوق وعلاج الركود.

• اقتصادى سعودي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	أزمة السيولة	رقم العدد :	٤١٥١٨
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٨

التنافس والاقتصاد

أزمة سيولة أم أزمة سيولة

كثير المحدث في الآونة الأخيرة عن ظاهرة التنافس في السوق الاقتصادية أو أزمة السيولة والتي كان من أهم مظاهره حدوث ركود في بعض التعاملات والأنشطة في السوق. ويسمى رجل الأعمال مصطلح السلاب هذه الظاهرة في رسالته إينا أنها ليست أزمة سيولة بل أزمة خمنية، سمع بها وجود بعض الثغرات في القوائم، فكيف ترفع أن تدور عجلة الاقتصاد وتعد الصفقات وتتوالى السلع والخدمات يصر عن طريق أرواق تجارية مثل الشيك وهي "زى قلنتها" لا تنفع صاحبها، فالمعاملون في السوق يظلمون بنظام وكل لهم حيلهم في حالة إرتداد الشيكات. ونجد في الواقع أن المستفيد من الشيك يكون في موقف ضعيف للغاية بالرغم من أنه صاحب الحق، بل ويصل الأمر إلى حد إبتزاز صاحب الشيك وتهديده بأنه إذا أراد أن يخلص للشخص الغريب للشيك، لابد من دفعه بعد سنوات طويلة، وإذا قام صاحب الشيك بتسديد المبلغ بعد سنوات إلى أي مرحلة من مراحل التنافس للتنافس الدعوى الجنائية عليه في حين يفسر المستفيد من الشيك إرتداد المجهود وتصرفات المحاسبة وأرباح هذا المبلغ إذا تم استشاره وأرباح هذه الفترة. ومن الواضح أن هناك عددا من الأسباب التي أدت إلى ضعف الأرواق التجارية (زنى رأسمان الشيك) ولما منحتها عدم وجود قانون قوى يحازم يحمي الشيك ولا يسمح بوجود ثغرة لأي من اللاعبين في أصحاب القوائم الضعيفة.

كذلك عدم وجود بواقي خاصة لنس للخدمات التجارية بالسرعة اللازمة، مما يؤدي إلى طول إجراءات التنافس والتي تصل إلى سنوات. وهناك أيضا عدم فاعلية في إدارة تنفيذ الأحكام في تنفيذ الأحكام الصادرة في قضايا الشيكات، وعدم وجود نظام مصري يسمح للدين بمعالجة أصعب القوائم الضعيفة. ويقتصر رجل الأعمال مصطلح السلاب عددا من الطول أمهات ضرورية لإنهاء دوائر مخصصة في الدعوى التجارية لنس الفراضات التنافس عن للمعاملات التجارية ولك لأصحاب الفاعلية والقوة للأزمن للأرواق التجارية على أن تتمتع بصلاحيات المحاكم المدنية والجنائية. ويضع تلك ضرورية أن يراعى تطبيق قانون الشيك تعديلا في قانون الإجراءات الجنائية وذلك لتقليل زمن التنافس كذلك ضرورة تعديل دور إدارة تنفيذ الأحكام في تنفيذ جميع الأحكام التي تصدر في الدعوى التجارية خاصة الشيكات سواء كانت مكاسبها غير مباشرة أو مباشرة. ولا بد أن يكون هناك صلاحيات الجواز للمدعى تحت إشراف البنك المركزي وذلك بأن يقدم البنك بتصنيف عماله على أساس الالتزام في سدقة قيمة الأرواق المالية في مواجعتها للتمتع.

عبد الرحمن عقل

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال : يحيى المصرى
الموضوع الفرعى : أزمة السيولة	رقم العدد : ١٦٥١
المصدر : (مجلة الاهرام الاقتصادى)	تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/٢٨

ركزا الكثير من الكتاب ورجال الاقتصاد والنقد
الأجانب الذين تناولوا أخيرا أزمة السيولة
والعوامل التى أدت إليها وطرق العلاج على الحال
فى السياسات الاقتصادية والمالية والتقنية التى
تسبب فى أزمة السيولة والكساد، وطالبوا بما
يسمى بحزمة الصاد، وليس بحزمة طوارئ، لكن
لنتنبه الأزمة نهائيا، ولكن العلاج يسير بطيئا
ويتعثر فى بعض الأحيان، ولا يجدى فى أحيان
أخرى

أزمة

السيولة

وهروب

الأموال

وبالرغم من بداية هذه الأزمة منذ أكثر من ثلاث سنوات، واستمرارها فى الشهور الأخيرة، والكم الكبير الذى كتب عنها، بالرغم من ذلك فإن لهذا لم يتطرق إلى السبب الجوهري الذى كان فى مقدمة الأسباب، والذي نوقش على نطاق واسع فى ندوة نظمها أكاديمية السادات للعلوم الإدارية عن أزمة السيولة والكساد فى الاقتصاد المصرى، حيث عرّضت الندوة أسباب الظاهرة، وركزت على ضخامة التحويلات الرأسمالية إلى الخارج، والتي لم تأخذ مكانها الصحيح فى مناقشة هذه الأسباب، لأنها تتم دون قيد أو شرط ولا حتى ضوابط تحكمها، وذلك فى ضوء القانون ٢٨ لسنة ١٩٩٤ الخاص بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى، والذي الذى تقريبا عمليات الرقابة على النقد.

لقد ذكرت الندوة أن التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، والتي أسهمت فى زيادة عجز ميزان المدفوعات فى تزايدت منذ يناير عام ١٩٩٧، وكانت السبب الرئيسى فى استنزاف السيولة من السوق، وهو مؤشر مبكر يوضح سبب جانب كبير من السيولة المحلية إلى الخارج، وقد طالب الجميع بوضع ضوابط لتنظيم تدفقات رؤوس الأموال المصرية والأجنبية إلى الخارج، وهى الضوابط التى ألغيت بموجب القانون المشار إليه.

يحيى المصرى

مستشار اقتصادى

مدير عام البنك المركزى المصرى سابقا

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	يحيى المصرى
الموضوع الفرعى :	أزمة السيولة	رقم العدد :	١٦٥١
المصدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٢٨

واحدة الخطوة ضرورية لتشخيص البنى والتكامل لتأثير
الخدمات الخارجية خلال السنوات الماضية على الاقتصاد
المصري لتحديد سبلاتها وكيفية علاجها ، وفى مقدمة ذلك
الخدمات المرتبطة بالزراعة الاسيوية . وقد كان البعض يرى عدم
الانظر إليها - وخدمات حرب الخليج وانخفاض أسعار البترول
وتحرير التجارة الدولية واتفاقيات دورة جورجيا والتغيرات
الحاكمة لتدفق الاستثمارات للدولة المباشرة وغير
المباشرة ويالوجع إلى تقرير البنك المركزى المصرى عن عام ١٩٩٨
١٩٩٩ يتضح أن صفات الاستثمارات الأجنبية فى مصر انخفض
من ٢٧٢٤ مليون دولار امريكى فى عام ١٩٩٨/٩٧ إلى ٤١٨,٨
مليون دولار امريكى فى عام ١٩٩٩/١٩٩٨ وهو ما ساهم فى زيادة
العجز الكلى فى ميزان المدفوعات والذي جاء لظهِر من الاستثمار
المباشر فى مصر حيث انخفض من ثمانى قنطرة ١١٠,٢ مليون
دولار امريكى عام ١٩٩٨/٩٧ إلى ثمانى قنطرة ٧١٠,٦ مليون
دولار امريكى عام ١٩٩٩/٩٨ وذلك بالإضافة إلى العجز الفاضح
فى استثمارات محفظة الأوراق المالية فى الخارج والبالغ قدره
٢,١ مليون دولار امريكى ، وكذلك عجز استثمارات محفظة الأوراق
المالية فى مصر والبالغ قدره ١٧٣,٦ مليون دولار امريكى ،
بالإضافة إلى عجز الاستثمارات الأخرى البالغ قدره ٤٤١,٨ مليون
دولار امريكى وتلقى الأرقام:

● زيادة العجز الراسمالي مع الخارج ، خلال
السنتين الأخيرتين والذي يرجع بحسبة أساسية
إلى عجز الأوراق المالية فى البورصة ، وهو ما لم
يُشر إليه أحد ، ويقال لم يتحقق الحديث عن
كيفية معالجته علما بأنه كان أحد الأسباب
الرئيسية فى أزمة دول جنوب شرق آسيا والتي
لا بد أن تكون قد أثرت على مصر بعد تحولها فى
منتصف عام ١٩٩٧ .

● انخفاض الاستثمار المباشر الوارد إلى مصر
بمقدار الثلث فى عام ١٩٩٩/٩٨ ، وهو الاستثمار
الذى يرد بفرض إنشاء مشروعات يتم تصديقها
فى ضوء خطة التنمية الاقتصادية . وبالرغم من
زيادة الحوافز المقدمة للاستثمار الأجنبى فى
مصر ، وهو ما يوضح أن هناك خلا ما فى الحوافز
الاستثمارية وفى السياسات الاقتصادية وفى
النظم الإدارية والهيكليزية وزيادة فى
بيروقراطية الادارية .

● ظهرت هذه الأرقام فى تقرير البنك المركزى
المصرى وهو اصديق تقرير يمكن الرجوع إليه فى
الحصول على الأرقام الصحيحة عن ميزان
المفوعات والذي يوضح أن عجز الميزان الكلى
ارتفع من ١٣٥ مليون دولار امريكى فى عام ٩٧/٩٨
إلى ١١٦,٧ مليون دولار امريكى عام ٩٨/٩٩
١٩٩٩ ، وهو ما ورد أيضا فى التقرير الاقتصادى
الصاد من الصندوق العربى للانماء الاقتصادى

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	ازمة السيولة	رقم العدد :	٤١٥٥٩
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٨

التاسع والاقتصاد

السيولة ومخاطر

القطاع الخاص (١)

بعد اجازة سنوية عدت الى مكتبى لاجد مجموعة من الخطابات احببها ليزال يتكلم عن المشاكل التي كنا نتكلم عنها منذ شهر او شهرين واهمها موضوع السيولة. وفي اعتقادي ان مشكلة السيولة بدأت في الحل بقرارات الحكومة بتسييد ما عليها من ديون للقطاع الخاص على دفعات كترجيح مما ييسر بناءه للمشكلة. ولعلنا نلحق ان برنامج اصلاح الاقتصادى الذى حقق نجاحا شهدت به المؤسسات الدولية كان لابد ان يوجه بعض الآثار السلبية. ورغم هذه الآثار السلبية الا ان القرارات العامة للاقتصاد المصرى تمل على كفايته وسدته على فاصلة التسييد والتناجح.

والراى الذى تلقته اليوم جاء من رسالة للدكتور عبد الواحد حميد رجل اعمال وخبير بالمشاكل الاقتصادية يناقش مسألة ضبط السيولة ويظهر فيه ان قيام للقطاع الخاص باصدار سندات طويلة الاجل كان سيجب ان يظهر المشكلة ووضعها بانها مؤسسات خاصة تعمل فى جانب وزارة المالية والبنك المركزى. ولذا كان للراى وجهته الا ان ذلك يجب الا يلقى فكرة قيام القطاع الخاص باصدار سندات طويلة الاجل اليوم ان تكون الرقابة على القطاع الخاص قوية. وان تكون الجوى الاقتصادية لاصدار السندات هي صمام الامان لاستقبال وتنشيط الاموال التى صدرت سندات بقاتها.

الرؤية تتضح العرض .. وتقول: يتفق الكثيرون على ان حجم السيولة في الاقتصاد (النفوذ) والسيولة النقدية او بمعنى اخر تدار باذات السياسة المالية والسياسة النقدية. والسياسة المالية هي قوات وزارة المالية لضبط ايقاع التدفق الاقتصادى بالسياسة فى حجم وسائل الدفع المتاحة فى المجتمع عن طريق السياسة الضريبية. بمعنى هل تترك الاموال فى ايدى الوحدات الاقتصادية والا افراد او تسحب تلك الاموال لتمثل خزائن الدولة ووسيلتها فى تلك السياسة للضريبة والذونات للخرافة.

هذا رات السياسة المالية ان تخلص من حجم الاموال المتاحة زادت من معدل اسعار الفهرس. ونشطت في جسيما الضرائب واصدرت الذونات الخزائنة والعكس ايضا صحيح. وعموما قلته من المفروض ان تكون لوزارة المالية المعلومات التى عن طريقها تضبط حجم الاموال فى المجتمع بما يتخدم المراض سياسة الدولة. وذلك عن طريق التحكم فى كمية وسائل الدفع المتاحة.

كما ان السياسة النقدية والى يطبقها البنك المركزى تدبر ايضا تدب وسائل الدفع المتاحة عن طريق الجهاز المصرفى (السياسة الاقتصادية) وادواتها فى ذلك سعر الفائدة ونسبة الاحتياطات الى جانب للتعليمات التى تصدرها الى الجهاز المصرفى لتقييد او اطلاق الائتمان.

عند تملك

عبد الرحمن عقل

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	أزمة السيولة	رقم العدد :	٤١٥٦٠
المجلد :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٩

الناس والاقتصاد

السيولة وسدات

القطاع الخاص (٢)

تدابع رؤية الدكتور عبد الواحد حسن سليمان حولاً لمسئولة وسدات القطاع الخاص فتقول :
كما ان السياسة النقدية والتي يطبقها البنك المركزى تثير ايضا كفة وسائل الدعم للتملة عن طريق الجهاز المصرفى (السياسة الائتمانية) وادواتها في تلك سعة الفائدة ونسبة الاحتياطى الى جانب العمليات التي تصورها الى الجهاز المصرفى لتفقيده او اطلاق الائتمان بومن المفروض ان للبنك المركزى لولته التي تكفه من ضبط كمية الأموال اللازمة لتسيير عملية الائتمان .
وخلاصة القول ان وزارة المالية والبنك المركزى كانا هما اللذين في الوحيين لضبط السيولة في الجسم وانهما يملكان الأدوات والوسائل اللازمة لذلك بحيث يتناسب حجم السيولة مع السلع والخدمات المعروضة ونجحت في تلك المهمة طويلة عندما كانا وحدهما اللذان يبرران السيولة في المجتمع فلما ان نال ما حدث خارج نطاق سيطرتكما وادى الى تشكل السيولة .

السبب في دخول الأمر يدوانهم للبحث بتجديد الأموال (السيولة) في الاقتصاد أد تم في خلال السنوات الثلاث الماضية التمسرح للأفراد باصدار سدات طويلة الأجل تعدت خمسة مايا من من الجنيهات او تزيد بدون النظر الى مسئوليات السياسة المالية او للسياسة النقدية وبالتالي أصبحت هناك سوق أخرى للائتمان تخرج عن سيطرة الجهاز المصرفى وقد اكتسبت ايضا مع السياسة النقدية او المالية والأعلى من ذلك انه أبان أزمة السيولة الحالية مازال اصدار القطاع الخاص للسدات مصفرا ليعين من لشفة .

ولذلك ان سحب خمسة مقايير جنيه من حجم الأموال للقطاع المجتمع ويقل مضاعف الاستثمار المتكسي يقضى لشفة في الأسواق بما حجمه ٢٥ مليار جنيه أى ما يقرب ٢٠٪ من حجم الإنتاج القومي ويتناسب ذلك الرقم مع حجم السلع والخدمات الزائدة في الأسواق .
لذا يبدو ان السحب الحقيقي لشفة لخصم الأموال في الاقتصاد قد لا يعود لشفة الائتمانية او الاسميية او اسعار البترول ولكن يعود الى السماح باصدار هذا الكم من سدات القطاع الخاص طويلة الأجل .

وقد يكون من المناسب ان يتم الخروج من اصدار سدات للقطاع الخاص طويلة الأجل وفي الوقت نفسه يتم حصر الجهات التي أصدرت تلك السدات وتوزيع استحقاق تلك السدات لشفة لخصم الأموال في الأسواق .
ويعتبر أموالها فيها وان يمتد البنوك بالانقراض من البنك المركزى بموجب تلك السدات وان يتم تسهيل جانب منها حيث في النهاية ان تلك السدات لها الاصلية الاولى على اصول للتقسيط .

ان ذلك بداية لفتح أموال حقيقية تزيد من قدرة البنوك على الائراض وكذا قدرة الأفراد على الاستثمار تعود للاقتصاد عافية .

عبد الرحمن عقل

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : أزمة السيولة
المصدر : الولد
رقم العدد : ٨٦٥
اسم كاتب المقال : طلعت الطرابيشي
تاريخ الصلور : ٢٠٠٠/٩/٢١

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : أزمة السيولة
المصدر : الولد

بينها «الموبايل» والتهريب والركود

دستة أسباب لأزمة السيولة

الخلاصة
للخزائن الرائدة
وتدعم لائحة الأسباب، ارتفاع
حجم الخزائن الرائدة من السلع
والخزائن دون تعريف، بسبب
ارتفاع حركة شراء عمود لوبن
السيولة للتحقق على ذلك.
ويصل حجم الخزائن الحالية
لرائدة حاليًا إلى ٨ مليارات
جنيه، تمثل قيمة سيولة نقدية
مستعدة في مصرف وصنع
والأخرى.
كما تشمل لائحة أسباب أزمة
السيولة، التغيرات السعرية
السلبية للسلع، التي تعيق
بمحو ١٥ مليون جنيه، في
جانب ظاهرة التهرب من الضرائب،
وبمن عدد التهربين فيها
للمعاملات سنويًا في مليوني
التهريب.. تبلغ قيمة المعصولة
للطوبى حصصها ما يقرب من ١٠
مليارات جنيه، فخلال ١٧
مليار جنيه قيمة غير المعصل
من عمليات التهرب من الزاوية
والنداء الجرمية.
ولتضمن سلامة سلامة
الزوايا كمنهجية
والقانون المعمول، لتتطلب
الزوايا المعصومة من
مزاياها الإيجابية في
السيولة للتقوية لديهم،
واللقد عرضت وجهها لتلبية
احتياجات أخرى بما يقرب
سواء ١١ مليار جنيه سنويًا
بالإضافة إلى ما تحتفظه
فولكس لوبن كظاهرة
للمستحقة بما يعادل ١٦ مليار
جنيه سنويًا،
ويخرج أسعة الأسير في
مصلحة من تسهيلات الائتمانية
دون ضمانات كافية، والفرق
ضمن مقدم الأسباب في جانب
أزمة التهرب عملاً دول جنوب
شرق آسيا، وما تبع ذلك من
انخفاضات على حركة التجارة
مع هذه الدول.

للأزمة (المعروض للبحث)
بالسوق، وفي حيازة الإفراط،
وشركات قطاعي الأعمال العام
والخاص، قيمته ٤٨٨ مليار
جنيه، بنسبة ٧٢,٨ من
إجمالي كمية الأصول المدفوعة
والفردية.
أسباب النقول
أما الجزء الثاني من هذه
الأصول، فقدره ١٨٥,٦ مليار
جنيه، فالمستحقة به البنوك في
صورة لشراء نقد، وتعمل في
البنوك والمصارف الأجلة غير
المرتبطة بالمصلحة الشخصية،
والمبلغ الأجلة، وقسرية
بالمعاملات الأجنبية.
وبمضي عدم تداول المروض
الحقدي بالتعامل في صورة
سيولة، في احتباس الحكومة
وشركات قطاعي الجزء الأكبر
من المروضات لتتطلب للنجاح في
حيازتها، وعدم استخدامها في
الوقاء بالزائمان بين الشركات
بعضها البعض أو للزوايا، أو
بين الحكومة والشركات أو
العكس، خاصة في عدم سداد
الديونية المستحقة، وقلة
الزوايا بالمساومة على جنولة
الديونية، أو لتفادي التنازلات
القضائية.
وتتضمن أزمة السيولة
عقوبة في ١٢ مليار رافعة...
وعلى كل عمل منها على حدة في
خلق أزمة في كمية المروض
من السيولة النقدية،
وفي زيادة هذه المروضات، بطء
سرعة دوران الأموال، نتيجة
التباطؤ والمساومة في سداد
الديونية المستحقة... سواء من
جانب الحكومة للقطاع الخاص،
وتسوء وتزوير قيمة الديونية
للمستحقة على الحكومة من
سنوات سابقة ما بين ١٧ و٢٥
مليار جنيه.
هذا الحجم الكبير من
الديونية الشخصية لدى
الحكومة، سواء بشكل كبير في
خلق أزمة السيولة، وفي زيادة
حالة اكتسبه بالسوق، فضلًا عن
تعرض الشركات الثلاثة لخطر

هذا ولغير العمل بالنقد
وأزمة السيولة للحساب،
وتتضمن وتزيد بظلالها
الضامة على حركة السيولة...
حتى شملت مختلف الأنشطة
الاقتصادية...
وبدا من مواجهة الدولة
للأزمة... والاعتراف بها...
وطرح الحلول، كتفك الحكومة
مستحقة، والاعتراف بأنها
مستحقة، ولا تصنع مجرد
للأزمة عارضة.. وهو نفس ما
قدننه الحكومة السابقة في
أزمة الدولار.
وبدو من تصريحات وزراء
للمجموعة الاقتصادية، أن
الزوايا مازالت غير واضحة
للكافة.. ولم تتجاوز نطاق
التصريحات والأخبار العابرة.
وكرر فعل لاكتشاف
للمعروضات القانونية والبرامج
القوى الفكرية، لتساعد
مختصي اقتصاد، ونشط نظام
حرق الأسعار (البيع بكل من
سعر التكلفة).
وبمضي الواقع إلى أن
احتمالات لفرج الأزمة غير
واعدة في المدى القصير...
كتدريج طبيعي لظاهرة
الصور، ولا يتطرق في اتخاذ
أي إجراءات عملية.. ولم على
مستوى السيولة النقدية،
للتخفيف من آثارها وتدابيرها
السلبية السيولة،
بامتدادها لبقية الزايات من
المروضات النقدية، والسيولة
التي قد طبقت للمعاملات
والبيانات للشركة.. تجد أنها
تقدر عام ٩٩ وما يعادل ٢٢٤,٦
مليار جنيه، ويقارب عام
٢٠٠٠ من هذا الرقم
نفسه، المسجلة للخصم

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

اسم كاتب المقال : طلعت الطرايشي

الموضوع الفرعي : أزمة السيولة

رقم المجلد : ٨٦٥

المصدر : الوفد

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٩/٢١

كما ان الشروط ذات أهمية غير الخطية وغير الثابتة بشكل جيد، وفي بعض الأحيان تكون شروط السيولة النقدية والصورة من المتغيرة، لأن اعتماد أي قرار اقتصادي كان لها تأثير في نتائج أزمة السيولة وتطويعها.

وهذا في حد ذاته ليس من الخصائص التقنية للأزمة من صلات السيولة، باعتبارها صارت سلعة غير متطورة، وكذلك عائلت فئة المستثمرين والممولين، وشركات البنوك، والمعاملين بالخارج، في حالة عدم جزم كثير من العمليات الحرة بسبب عجز البنوك التجارية، وزيادة الفجوة بين الصادرات والواردات.

● ويوضح الدكتور صلاح النجدي استناد الاقتصاديين وشركاء الأعمال المتصورة، نتيجة من الإجراءات التخفيف من أزمة السيولة، مراجعة شاملة لعمليات الاستثمار فيما يتعلق بالبنوك الائتمانية للتخفيف من أزمة السيولة، خاصة في الاستثمارات المبلغ الوسيطة، بإطلاق حلول تقنية الائتمانية، وتحويل ضريبة المسحولات والأوراق المالية، لتخفيف من عمليات الاستثمار، وإصدار السيولة في الإنتاج المحلي، وكذلك في حالة أعمال بورصة الأوراق المالية وتطبيق التقنيات والتخفيف من بعض الشروط.

وطالب بقيام البنك المركزي بإطلاق مخرجه نحو إيفاء بخصم برنامج الترخيص، وهو ما يصحح برنامج السيولة تقنية.

كما تضمن وسائل العلاج، تخفيض نسبة الاعتمادات النقدية للأزمة السيولة لصالح البنك المركزي من ١٣٪، بما ضمن للبنوك توفير نسبة ٧٪ على الأقل من السيولة النقدية، خاصة في نسبة الاعتمادات النقدية يتم إيفائها في البنك المركزي بدون فوائد، في شكل تهيئة للخارج، للاستثمار، وخصوصاً من الأموال المصرية والعربية والأجنبية، لضمان عدم خروج الأموال للاستثمار بالخارج، خاصة وأن عدم الأموال المستثمرة بالخارج لأفراد مستثمرين ملحقاً بعمليات التخفيف في عدم التخلي عن البنك الدولي، نقل حوالي ٨٤ مليار دولار، تعال حجم الإنتاج المحلي الأمثل، وتقليل الملائمة لليون مصر الخارجية.

ويشير إلى هذه الإجراءات، خاصة لتحت في عمليات الائتماني الخارج، بما ضمن استثمار بعض الشركات الخيرية، وفي حالة نسبة الفائدة المخصصة، ويتم التحرك من عمليات الائتماني لتزجها، كمالاً وقادراً من الأموال، أو صرف التظافر على ما يفي بالشرعيات القانونية والاقتصاد عملية التزافر من قبلها يساهم في توفير السيولة من السيولة التقنية.

طلعت الطرايشي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	أزمة السيولة
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	الجريدة
رقم العدد :	٢٩٤٧
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١



رجال الأعمال طالبوا بالاعتماد على رأس المال الأجنبى فى تنفيذهما

□ تحقيق - هدى سلامة :

أكد رجال الأعمال وخبراء الاقتصاد أن قيام الدولة بطرح مشروعاتها الحيوية وفقا لنظام BOT (حق الامتياز) سيساهم فى كسر حدة الركود وحل أزمة السيولة. واعتبروها خطوة لإقامة صرح، وكيان اقتصادى مصرى قوى، وأيد البعض منهم قصر انشائها على الشركات الأجنبية وعدم إلزام رجال الأعمال المصريين فى مثل هذا النوع من المشروعات للعقابة، ورأى البعض ضرورة طرحها من خلال مناقصة عامة على أن يكون للمستثمر المصرى حرية الاختيار والدخول فيها. وفى التحقيق التالى تسرد «العالم اليوم» جميع الآراء والاتجاهات والتي أن اختلفت فى كيفية انشائها ولكنها اتفقت على ضرورة إقامتها بعيدا عن أموال الحكومة كمحاولة للخروج من أزمة الركود الحالية من خلال ضخها المليارات بالسوق المصرى.

عودة السيولة من باب مشروعات

الـ «BOT»

محمد فرج عامر : مشروعاتها مجدية لأن الحكومة تدد تمجيز من إقامتها

د. لويس بشارة : أرفض إلزامم التي تثار بشأن سيطرة الأجانب على المشروعات الحيوية تأخرنا كثير إلى إدخال مثل هذه المشروعات لمصر

د. شريف محمد على : حسن علام أول شركة خاضت التجربة فى مجال العقارات واستصلاح الأراضي

أدوات جذب

ويؤكد الدكتور محمد الفضيرى أن إقامة المشروعات الكبرى وفقا لنظام BOT والتي شجعت عمليات امتياز مقابل حق الانتفاع من عمليات لها طابعها الفنى الذى يقوم على تحويل القدرة وزيادة العائدات وتحقيق التنافسية وفى الوقت ذاته رفع القدرة الاستثمارية للاقتصاد بها يحقق أدوات جذب جديدة للمستثمرين المحليين

بدانة يرى الدكتور محمد الفضيرى المدير الاقتصادى أنها أحد المداخل الأساسية لمحاربة جميع المشاكل الاقتصادية والتي تنبع من خلال المشروعات التنافسية والتي توفقت فى معظمها بعد أزمة السيولة العالمية، ومشاكل البطالة التى تفشيت خلال السنوات الأخيرة فى الشرق، والظن الخفى للتوازن، والالتزام ضرورى لاتعاضد الطلب الكلى العام، وكذلك الجزيى بما يأتى لإقامة مشروعات مختلفة الجالات ومتوقعة الأنشطة دون أن تتحمل الدولة مليصا واحدا فهو بهذا الأسلوب تحصل على إيرادات وموارد إضافية لم يكن مخططا لها من قبل.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	أزمة السيولة
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	الجرينة
رقم العدد :	٢٩٤٧
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١

التطبيق خير وسيلة

[illegible]

الحصول على براءة الاختراع
فيتمتازل عن حقوق الملكية الفكرية
وهذا مقابل دخوله مصر وحصوله
على رخصة، ومكسب سريع لأن
مصر بها سوق استهلاكي كبير
وسوف يستوعب منتجاته وهذا ما
فعله الصين.

لامتخاف علم، الاقتضاي

ويؤكد المهنيّ صالح جيت أمين
جميعاً استمراره كقويّ في احتياج
إلى كلّ ما سيقدم من الخدمات
في سبيل تحقيق أهدافها
وأولها الخروج من خيمته في
الحدّ الأقصى إلى توفير وتطوير
كلّ ما يريده من العاملين الموهوبين لأنّه
سيتحلّ مشكلة البطالة والأدنى هي
التطوير الفكريّ الذي سوف يورده
تحت إشراف دول واستثمارات في الشرق
المصريّ من خلال قطاعات عديدة
ومعها الخروج من قفله وتغيير
قطاع الكهرباء والمطارات وإتقار
تصميم في نهضة المدينة ويؤكد
المهنيّ صالح جيت أنّ أغلب
الخدمات المقدمة حالياً تشمل
القسم الفنيّ كالتصميم والبناء
وخرق والتصنيع أيضاً في أيّ لمت
معدّات تجاريّة مثل أجهزة البنية

كالشروعات الامنية والعسكرية
ما لبست الدولة قد حدث مشروعاتها
فلا خوف على اقتصادنا من ذلك بل
بالعكس ستفيد البلاد

[illegible]

القروض التي قدمت للأفراد وتم استخدامها في المجال العقاري ويرى الدكتور شريف ضرورة تطبيق نظام BOT أثناء إقامة المطارات والطرق والكباري ويشير الدكتور شريف إلى أن تطبيق التجربة بالفشل في مجالات استثمار الأراضي ومجال العقارات من خلال شركة حاسم عام ولكن مزايا تلك مخاوف من استعانة على الرغم من أنها من سهل الحلول لاتخاذ الاقتصاد المصري خاصة أن هذا النوع من المشروعات سيجي تطبيقه في دول متقدمة.

وفريق الهندسة محمود البرعي أمين صندوق جمعية مستثمري 6 أكتوبر أن نجاح هذا النوع من المشروعات يتوقف على النظم والخدمات المقدمة منه لئلا يشك الكوادر يحتاجها للجمع بشدة وهذه المشروعات آتت تمتاز بكونه اقتصادي، واستثماري مال كما توجد مشروعات خدمية أخرى يحتاجها قطاع عريض من الشعب ويعتمد عليها مثل مشروعات تصريف النفايات والمظلات وهي مشروعات لن تكلف الدولة أي

الهاي تك مرفوضة

يضيف الخبير الصيني
تلتان أن الجانبين الهوى أن
الذكور أيضا غير ضرورية
مردود الصينيات في عام
استغرق 3 سنوات في ذلك
في ألبس ومخمر كالطبول
الحصول على فصل حول
الأنثى في عام 1940
760/40 للامتيازات الأربعين
السنتين العري، 300
العام والجميع قد خرج
صبيات خارج ما لا يقل عن
استثمارات وأرباح المصنع
السنتين في 40٪ من الزواجر
740/40 لتفتيش الأربعين
الديارات للرجوع في حين
لصين، وبعد ذلك في مشرق
يتم خروج إشارات من
لنظر إلى سائل ضد الضور
الماء والحد يمكن أن
سجل للسنتين العري
نصية فضلة وهو محدد
تفتيش في إطار الأربعين
نقل إلى ألبس الأنا
وشتل أربعين ولجست
مستط حوافرة الأربعين
الذكور أيضا كسر جديد، و
سريها أن كل شروعات كمال
والبحر والكبرى الخاصة
والجميع وتكون
الأنثى 20 و 30 عاما
في ضرورية أن تكون
والعمل بين السنتين
ألا في الأربعين ولكن

ويشير الفخري في تقريره إلى أن المشروبات التي تم حظرها وفقاً للقانون الأممي خلال حق الانتفاع تصل إلى أكثر من 48 نوعاً في جميع أنحاء العالم، حيث أن 14 نوعاً من المشروبات المختلفة المنع في واحدة على الأقل من البلدان، وإزالة الخيارات المحدودة في الدول لبيعها للمشروبات وإزالة توريد مثل الاتصال الكوني في مختلف دول القارة وتزعم من قِبل شركات التابيسكو، ويؤكد الفخري في هذا التقرير أن المشروبات التي تم حظرها الأولى لمل مشايخ، وإزالة التوافر النابذة، والتجديبة، الإسراع بعملا، والحد من المشروبات التي في هذه الدول خاصة في مناطق بعينيات التركامك الراسالي ينادي بوقف تفكيك مشروبات هذه الشركات الصوري بحاجة إلى وجود خبراء متخصصين لهذه المشروبات والمجالزة لإزالة مثل هذه المشروبات الكبرى وإزالة تلك التي لا تملك الأمانة المحلية، ويؤكد الفخري في هذا ملحقه مل من الدول من الأمانة العامة من الدول من المشروبات بما في ذلك، والتجديبة، والتشابيات، موز، أيضا أن هناك في مصر.

مشاروعات لاتصلح

ويؤكد الدكتور شريف علي فيليب الاقتصادي من ضرورة استخدام هذا النوع من الاستثمار في قسمة النفقات التي يمكن أن تتحملها من قسمة استثماراتها في زيادة التوسع القومي ولكن لا يمكن قسمها على النفقات التي يمكن أن تكون لها أهمية خاصة في تطويرها في الدول التي تعاني من نقص في الموارد من خلال توفير الأموال. ويؤكد فيليب هذا النوع من الاستثمارات في الدول التي تعاني من نقص في الموارد من خلال توفير الأموال. ويؤكد فيليب هذا النوع من الاستثمارات في الدول التي تعاني من نقص في الموارد من خلال توفير الأموال.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	أزمة السيولة
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	الجريدة
رقم العدد :	٢٩٤٧
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١

المحيط

[illegible][illegible]

مجانية ومفيدة

رئيس جمعية مستثمرين بفرج العرب
 إلى إقامة للفرصات التجارية
 مصر إلى مدينة وادعية
 للاقتصاد المصري لانا
 وإقامة شروعات في تعزيز الحكومة
 في إقامتها بين القطاعين الخاص والعام
 في القاهرة كسها في إقامتها فراسا
 من الدول سواء التجارية أو للتجارة
 سيقا تعامل في إقامتها ومن ثم
 بين خلالها بين جميع
 شركة كبرى وسريعة وآدم ومارم
 وإقامة وشبكة تربية إلكترونية
 وبذلك كسحتور غير عامر من
 تكون لانا من الفرصات عاما
 في الاحتمالات والامال أكبر من
 قدرات دولة مصر من ملك
 الإقليم التي في خلالها من فرص
 على التجارة والصحة وخدمات كبرى
 بتجملها لشعب لانا

مشروعات يبرية يحتاجها الشعب
وكان قد اجتمع من انشائها ويشهد
على اعداد اول كلية شاملة على
طريقها الاقتصادية في اقله
شهراتها على نظام BOT
سنتقلها ويرى وتلكات ويرى
انها جميعا مستغنى عن العرب
ولذلك الكليات والفرص
التي لابد ان يلاحظها الشركات
الغربية تستعد لها في من
المناسبة مع ما في التفرع
من انشائها التي تبنيها الدول الكبرى
ويشيد رئيس الجمعية في رغبة
الاستاذة الاكاديمية في الحصول على
خدمة على عمل مسؤولي عمل في
الجهة وسوف النظر عن مشيها
هذه الشراكة على خارج شريها
في مرة اسماء الى ملا من
الاشخاص يملكون على العمل
التي وتلكا على انشائها
على ذلك على على على
من التفرع من انشائها
خروج من انشائها
مستقل وخمسة الشركات
الشركة والتشجيع سيومدها
الشركة على خرمه من خلال
تخصص على استحداث
العام على انشائها الشركة
التخصص التي تبنيها
على جسر الى ويران الى للبلد
مستقر من انشائها الشركات
على الى مصر وسقط
التفكير في انشائها اننا على
على تقديم وتلكا في تحقيق
انشائها ويظهر الشركات على
في ضرورة التفرع على
تلكا من مشاركة في الشركات
المستقرة على التفرع ويرى ان
سودج نوعا من التفرع
فيكون على انشائها على العمل
والعمل انشائها من قبل
الشركات من انشائها
للشركات من خلال
سببها من الحصول على خدمة
ويصل الى

ويؤيد محمد اللواتي رئيس مجلس
التقارير التابعة للهيئة التشريعية
والتي تدير الشركات العامة الحيوية
في العراق. وقال بوم باتر في بيان
للصحافة: "نحن نعتقد أن هذا
الاستثمار سيوفر فرصاً اقتصادية
جديدة للشركات في شمال العراق
وأنه سيعزز اقتصاد العراق ويؤدي
إلى نمو في فرص العمل والاستثمار
في العراق وفي القطاع الخاص".
سواء كان هذا من شأنه أن يخلق
فرصاً جديدة للشركات في العراق
أو أن يخلق فرصاً جديدة للشركات
في العراق، فإن الاستثمار في
القطاع الخاص في العراق هو
الاستثمار في العراق. وقال بوم
باتر في بيان للصحافة: "نحن
نعتقد أن هذا الاستثمار في
القطاع الخاص في العراق هو
الاستثمار في العراق".

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	الجزيرة
الموضوع الفرعى :	أزمة السيولة	رقم المجلد :	٢٩٤٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/١٠/١

محمد كمال

طرح المشروعات
على المستثمر
الأجنبي
والصغير
المتوسط
السيولة

محمود البرعى

إنجاح هذه المشروعات
من المشروعات
يتسولت على
الخدمات التي
يتطلبها

ويشترط الدكتور أحمد محروس مشور الشعبية العامة للمستثمرين لإقامة مثل هذا النوع من المشروعات أن تعتمد بالدرجة الأولى على التمويل الخارجي والفكرة في ذلك هي عدم تحميل الخزنة المصرية أى عبء مالي إضافي فهو بدون شك مثل أى مشروع له اشتراطاته وقدرته المالية والتكلفة المتضمنة لإقامته ويؤكد الدكتور أحمد محروس أن ضخ أموال في البلد من خلال هذه الاستثمارات سيسهم بدون شك في حل أزمة الركود، وبالطاقة في أن واحد ويقول عضو شعبة المستثمرين أن هذا النوع من المشروعات مطلوب في ظل سيطرة القطاع الخاص خلال المرحلة القادمة على جميع المشاريع التي ستقام فيها بعدما فيها الخدمات الحكومية فهنا نورة في ظل نظرية السوق للفرح ويرى الدكتور أحمد محروس الالتزام بأن يكون التمويل للمشروع كله من الخارج ولكن لو كان من الداخل فمن يحدد في حل المشاكل الاقتصادية لأن مشاكل رجال الأعمال المصريين والحكومة تسبب كلها في وعاء واحد. فإلى قام بها القطاع الخاص لن يحقق الهدف المرجو منه وهو ضخ أموال إضافية في السوق المصري ولكن يفسد الدكتور أحمد ويضيف قائلا: أن هذا النوع من المشروعات أن يفرج بقوة الفصاحة فممازلات نوابك الفكر الاشتراكي مستمرة في البلد فالفكر الاشتراكي الحر لم تستطع حتى الآن استعماله على جميع المستويات وبالتالي نحن في مرحلة من مراحل استيعاب الفكر الاقتصادي الحر ومازالت أمانتنا الكثير لاستيعابه وعلى ذلك لصبر الحكومة على التمسك بغير صرف ثابت حتى الآن فإلى خلاف من تحريك سعر الدولار وهذه الضغوط التي أدت إلى تراجع الاستثمارات ورفض الدكتور أحمد تدخلات الحكومة في سياسة الاقتصاد ورفضها حتى الآن التحول النهائي للاقتصاد الحر.

صالح غيث: أغلب المشروعات المطروحة
عالميا تحمل الصفة المدنية ويجب الإعلان عنها

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	نبيل سيف
الموضوع الفرعي :	أزمة السيولة	رقم العدد :	٢٩٦٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠١/١٠/٢٥

إطلاق حرية البنوك في تقييم خطابات الضمان فائقة الرفع: 5 إجراءات اقتصادية لمواجهة أزمة السيولة

□ كتب - نبيل سيف:

أكدت فائقة الرفاعي وكيل محافظ البنك المركزي سابقاً أن الاختلال في ميزان المدفوعات يعود إلى إدارة سوق الصرف الأجنبي وما أدت إليه من قرارات سلبية وتدخلات راسمالية في الخارج من جهة ومزاومة المكنية للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان من البنوك. وأوصت في دراستها «السيولة في مصر الأسباب والحلول» التي صدرت عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية باتخاذ 5 إجراءات ميزان المدفوعات وهي تقديم إعادة النظر في أهداف السياسة النقدية للتشجيع بشكل ضمني في معدل التضخم وسعر الصرف وكذلك إعادة النظر في نسبة 100٪ لفخاء التقييم لخيارات الاعتماد وتركه لتقييم البنوك. ونشرت الدراسة في أن السيولة الحليلة لارتفاع كرقم مطلق خلال لفترة من مارس 1996 إلى ديسمبر 1999 وتمت بعمل موجب خلال الفترة بأكملها إلا أن الاقتصاد المصري شهد هبوطاً حاداً في معدلات النمو السيولة خلال الفترة من سبتمبر 97 - مارس 1998 ورغم تعرض هذا التجهيز جزئياً إلا أن معدلات النمو في السالبة تتعاظم نظراً إلى بعد ذلك.

أشارت الدراسة في أن التزخم المصري تعتمد على هذه الولا أساساً كمصدر أساسي لتمويل منح الائتمان لذلك لمعالجة أزمة السيولة في البنوك تتركز مظاهرها في عدد من العناصر: انخفاض فائض السيولة للبنوك مع البنك المركزي وتحويله إلى السالبة. = النمو في الطلب على الائتمان بصورة تفوق التوسع في الائتمان.

= انخفاض استثمارات البنوك في الأرباح المالية الحكومية حيث بلغت 73 مليار جنيه عام 1997 مقابل 64.8 مليار جنيه عام 1999.

انخفاض التوسع في المركز المالي الإجمالي للبنوك حيث زاد بـ 40.9 مليار جنيه، وصل 22.1 مليار جنيه وبمعدل 26٪ فقط عام 1999، زيادة اقتراض البنوك من الخارج.

حدث بلغ 10.9 مليار جنيه في يونيو 1997 وارتفع إلى 17.0 مليار جنيه في يونيو 1998 وبلغ انخفاضه إلى 15.4 مليار جنيه في ديسمبر 1999. إلا أنه لم يرجع إلى مستواه قبل الأزمة في يونيو 1997.

= التمسك بالسياسة في الأصول الأجنبية

البنوك حيث انخفضت من 37.8 مليار جنيه في يونيو 1997 إلى 25.9 مليار جنيه في فبراير عام 2000.

نقص السيولة والمستوطن

أشارت الدراسة في أن قطاع الأعمال واجه

أيضاً نقصاً في السيولة فمن جملة

الاستثمارات للقطاع ارتفع تصحيح القطاع

لنقص من 31.5٪ عام 1997 إلى 68.6٪

في عام 1999/98 وفي المقابل بلغ تمويل

قطاع الأعمال للنقص من البنوك في

استثماراته من 770 عام 1997 إلى 99.5

عام 1999 حيث لاحظ أنه في العام المالي

2000 وصل إجمالي الاستثمارات للقطاع

80 مليار جنيه. يتخذ القطاع الخاص ما قيمته

56 مليار جنيه لتغطية لباقي القطاع خلال النصف

الأول من عام 1999 نجد أن نسبة التمويل

للقطاع الخاص قد انخفضت لنحو نسبة 32٪

من استثماراته أي نصف ما كانت عليه في

التوسط خلال الأعوام الثلاثة السابقة.

وأشارت الدراسة في أن الاقتصاد المصري

خلال النصف الأول من العام المالي

1998/97 سجل مؤشرات متضاربة حيث في

الأزمة السيولة التي بدأت في أغسطس

1997 وإحداث الانسحاب في نوفمبر 1997 ثم

تدهور أسعار البترول ومشتقاته نهاية

1997، كل نتيجة ذلك أن انخفاض العرض

من النقد الأجنبي نسبة إلى الطلب عليه وبدأ

ميزان المدفوعات يتفوق عجزاً حاداً.

وأشارت الدراسة في أن البنك المركزي

واجه نقصاً من النقد الأجنبي مستخدماً عدة

شعور خوفاً من استخدام الاحتياطات الدولية

ثم قام باستدراجها بصورة أقل مما كان

معتاداً في البداية. وكان من نتيجة هذا

التدخل في سوق الصرف أن تظلعت السيولة

بمصلحة للقطاع في المقابل وهو ما أدى إلى

نقص كبير تحول إلى أزمة في السيولة بشكلها للقطاع. كما رصدت الدراسة أن مدة طلعت عمليات إعادة شراء الدين الخزانة 60 مليار جنيه عام 1999/98 مقابل 20 مليار جنيه خلال 1998/97 كانت قصيرة للغاية حيث لم تزد على ٩ أيام وكان بعضها لمدة يومين أو ثلاثة وهي بذلك غير كافية لجعلها لم تتركب طبيعة نقص السيولة في

تظهر منح الائتمان الأول لرجال الأعمال

الأعمال وفي نفس الوقت ظل كل من نسبة

الاحتياطي التقني وبالنسبة 71٪ إلى الارتفاع

بمصلحة للقطاع ونسبة 10٪ للقطاع على

أرباحه وبالمعنى الأجنبية وكذلك على المعاد

الحقيقي على الجنيه المصري مرهقاً من مثله

على الدولار الأمريكي مرتفعاً بالرق وأضعف

وهو الأمر الذي حد من صلاحية الإدارة لوجها

قبل الأزمة.

التوصيات

أوصت الدراسة في أن:

البنوك من أجل تمويل سوق المربح الأجنبي

والبنوك وما أدت إليه من قرارات سلبية وتدخلات

راسمالية في الخارج من جهة ومزاومة

المكنية والميزان الاقتصادي للقطاع الخاص

في الحصول على الائتمان من البنوك ومن

ذلك ترسيخ الدراسة إعادة النظر في أهداف

السياسة النقدية للقطاع بشكل ضمني في

معدل التضخم وسعر الصرف.

= إعادة النظر في فضاء النقد 100٪،

لعمليات الاعتمادات كتحسين البنوك كذلك

إعادة النظر في سياسات سعر الخصم ونسبة

الاحتياطي التقني.

= رفع السيولة وأضعة ومعالجة

الأزمات فيما يتعلق بتقييم الخروجات

الكبرى.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	إيهاب عبد الحميد
الموضوع الفرعى :	ازمة السيولة	رقم المجلد :	٢٩٧٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/١١/٧

فى ندوة جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع .

رئيس الوزراء الأسبق د. على لطفى يحدد:

مشكلة الركود وتقص السيولة كانت محور الندوة الاولى للموسم الثقافى للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع والتي اقيمت الاسبوع الماضى وكان المتحدث الرئيسى بها الدكتور على لطفى رئيس الوزراء الاسبق وشارك فى المناقشات د. حازم الجبلاوى السكرتير العام المساعد لبرنامج الأمم المتحدة للمنطقة العربية وغرب آسيا ورئيس بنك الصادرات السابق والمفكر الاقتصادى والدكتور السيد عبد المولى استاذ المالية العامة بجامعة القاهرة والدكتور صلاح زين والدكتور فوزى حليم وعدد آخر من خبراء الاقتصاد والمهتمين بالاسواق والبيزنس.

10 مظاهر لنقص السيولة و12 سببا للركود

و10 وسائل لعلاج المشكلة

قام بتغطية الندوة: إيهاب عبد الحميد

اسم كاتب المقال : ايهاب عبد الحميد
رقم العدد : ٢٩٧٩
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١١/٧

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : أزمة السيولة
المصدر : العالم اليوم

٥. البحث عند المؤلف:

**الركود موجود منذ منتصف الثمانينات
فلماذا لم يشك أحد من نقص السيولة ؟
د. صلاح زين:**

**لماذا لا توجد معاهد للتنبؤ
بالركود وأزمات السيولة ؟**

العالم اليوم وصلت ما نلر
فى الندوة:

فى البداية أشار د. على
لطفى إلى أن الركود ظاهرة
تتعلق بالقطاعات الدول
الرأسمالية والدول التى تطبق
نظام الاقتصاد الحر بعض
أى دولة تتبع الاقتصاد الحر
فلا بد أن يمر اقتصادها
بفترات من الراج والكساد
والمهم هو التعرف على فترة
الركود أو الكساد ومحاولة
تقليل هذه الفترة الزمنية
وتقليل حداثها لنتقل إلى
مرحلة الراج فهى إذن
ظاهرة مسجودة فى
اقتصاديات جميع الدول التى
تتبع نظام الاقتصاد الحر.

أكد رئيس الوزراء الأسبق
تنبيه الحكومة إلى أزمة الكساد
حيث لم تكن الحكومة أية
أرقام أو حاولت إخمادها وإنما
اعترفت بوجودها والاعتراف
بالمشكلة فى بداية حلها وقد
بدأت الحكومة بالفعل اتخاذ
خطوات جادة لحل المشكلة فى
العام الأخير وقد بدأت الأمور
فى الاتجاه للتحسن.

مظاهر الركود

وتناول د. على لطفى

مظاهر الركود فى الاقتصاد
المصرى حيث جمع تلك

المظاهر فى عشر نقاط هى:

١- تراكم المخزون السلعى
حيث أن المخزون سواء كان
إنتاجيا محليا أو مستوردا
لا يوجد طلب فعال على الأمر
الذى أدى إلى هذا التراكم فى
المخزون السلعى.

٢- شحور ظاهرة حرق
الأسعار وهى ظاهرة جديدة
على الاقتصاد المصرى ولم
نشهد بها أو نراها إلا فى
السنوات الأخيرة وهى أحد
مظاهر نقص السيولة حيث
توجد علاقة بين الركود
ونقص السيولة.

وقضية حرق الأسعار
وخاصة فى السلع الهندسية
وبعضها بسعر التكلفة أو أقل
تأتى بسبب احتياج المواطن
إلى السيولة.

٣- انخفاض معدل دوران
النقد فالأرقام التى نشرها
البنك المركزى تؤكد أن
للمشكلة أبعاد فى حجم
النقد بقدر ما هى فى معدل
سرعة الدوران فليس سبب

مشكلة نقص السيولة فى
المعرض النقدى ولكن سببها
انخفاض معدل دوران النقد
فالتاجر يعبر عن ذلك بأن
البضائع لا تبيع إلا مرة واحدة
فى العام وكانت قبل ذلك تبيع
عدة مرات على مدار العام.

٤- عجز بعض البنوك عن
الوفاء بنسب السيولة التى
يقتضيها البنك المركزى حيث
أن البنك المركزى يحدد نسب
سيولة على كل بنك أن يحتفظ
بها سواء بالعملة الوطنية أو
غيرها والكثير من البنوك لم
تستطع ذلك. وذلك أحد
استنتاجات من البنك المركزى
لطرف السيولة لديها.

٩- اضطراب سوق
الائتمان فى مصر فى الفترة
الأخيرة وهناك تأخر فى
سداد القروض وبعض البنوك
أشدت على البعض مبالغ
بمئات الملايين وهروب بعض
رجال الأعمال إلى الخارج.

١٠- عجز ميزان
الميزان لتقليل الإصلاح
الاقتصادى كذا نعانى من
عجز فى الميزان ولكن بعد
الإصلاح قل العجز وحدث
توازن وحدث فائض واستمر

الفائض إلى عام ٩٦ - ٩٧
فى آخر ثلاث سنوات انتهى
الفائض وبدأنا تعود إلى
العجز مرة أخرى.

أسبابه

وصد د. على لطفى اثني
عشر سببا لظاهرة الركود
هى:

٥- تأخر برنامج
للمخصخصة وكان آخرها
تأجيلا للمرة الثانية بـ ٢٠٪
من شركة الاتصالات وبسبب
خسامة هذه الشركة فإن
الحكومة تخصص قبل عملية
البيع وتحاول أن تتأكد أن ما
سوف يطرح سيغطي عدة
مرات ولا تكون قد نشلت
وبالتالى فتأجيل خصخصة
بعض شركات القطاع العام
مظهر آخر على
السيولة.

٦- تزايد فترات
الائتمان بين البنوك وبسبب
الأسعار ومهرجانات التسوق
وكان آخرها مهرجان العرة
إلى للمدراء وهذه الأشياء
مطلوبة ولكن تدمها وتكرتها
تدل على أن حركة البيع
ضعيفة.

٧- ارتفاع معدل وسعر
الائتمار بين البنوك حيث
تصل الفائقة بين البنوك إلى
١٥٪ وتعود وتغطيها للأفراد
بسرعة فائقة ١١٪ وذلك أحد
مظاهر نقص السيولة.

٨- اختلال الهيكل
التمويلية فى الوحدات
الانتاجية فالممول لا يستطيع
خسفاً فى رأس المال فيقوم
بالاقتراض.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	أيهاب عبد الحفيد
الموضوع الفرعي :	ازمة السيولة	رقم العدد :	٢٩٧٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٧

العلاج

وصف الدكتور عبد الحفيد لطفي روشة علاج لمشكلة الركود وتقص السيولة وحدهما في عشر وسائل وهي:

1- سرعة قيام الحكومة بسداد الديون والتي تصل الآن إلى 11,7 مليار جنيه بشرط ألا تلجأ إلى الوسائل التضخمية ويذكر ذلك عن طريق الاسراع في برنامج الخصخصة وإقبال مستثمرين عرب وإجانب ليعتدوا إضافة إلى الاقتصاد.

2- تخفيض نسبة الاحتياطي لدى البنك المركزي تخفيضاً بسيطاً جداً من 1/1 إلى 2/2 فالتنسيب التي يحددها البنك المركزي لاحتياطي البنوك يمكن التخطي في تخفيضها لتصل مثلاً من 10٪ إلى 14٪ أو 13٪ ولو لفترة مؤقتة للخروج من هذه الأزمة.

3- سرعة إصدار قانون الرهن العقاري والذي كان من المفروض أن يصدر في الدورة السابقة لمجلس الشعب ولكنه تأجل لأن الاسراع في إصدار هذا القانون يحد من حجم الأموال الجيدة في العقارات.

4- مواجهة ظاهرة التهريب وقد بدأت الحكومة بالفعل في مواجهة هذه الظاهرة ولكنها بحاجة أيضاً إلى زيادة هذه المواجهة لأنها تؤثر على المنتج المحلي والمستثمر الأجنبي.

5- تخفيض معدلات الضرائب فالعدل القطعي للضريبة في مصر مرتفع جداً مما يشجع على التهريب منها ورغم ارتفاع العدل فإن التحصيل ضعيف.

التاسع: ظاهرة التهريب وقد لجأت الحكومة إلى اتخاذ بعض الإجراءات الفعالة في الشهر الأخير ولكن قبل ذلك كان تهريب السلع ظاهرة مستشرية بشكل كبير جداً وكانت السلع المهربة موجودة في كل مكان.

العاشرون: تزايد الديون بصفة عامة في السنوات الأخيرة بمعدلات كبيرة جداً في مقابل عدم تزايد الصادرات الأمر الذي أدى إلى عجز في الميزان التجاري باستثناء العام الأخير.

الحادي عشر: التضخم للموصل .. فجميع الأجهزة مستوردة مما يعني خروج جزء من الأموال إلى الخارج وبالإضافة إلى قيمة القوافل الشهرية علاوة على أن هناك جزء آخر للخارج في صورة مديونيات الخبراء الأجانب لأن الشركتين بهما عدد ضخم من الخبراء الأجانب ففي الأعوام الأخيرة ونتيجة لكل هذه الأسباب تم سحب حوالي 6 مليارات جنيه من السوق.

الثاني عشر: الدروس الفصومية والتي تساهم في حالة الركود وتقص السيولة لأن النقود تفسر عن أشخاص يتفقون في أشخاص يكتزون حتى أنهم لا يودعون هذه النقود بالبنوك خوفاً من الفسار أو من قانون من أين لك هذا كما أن النقود تخرج من أعداد ضخمة وهم الآباء وأولياء الأمور وتذهب إلى أعداد قليلة جداً وهو للمرضى وهذه الأموال كان يمكن إنفاقها في شراء سلع عديدة مما يسهم في تنشيط الأسواق.

الثامن: التوسع في الاستثمار العقاري الفاخر فالاستثمار العقاري مطلوب لأنه أكثر قطاع يستخدم في عمليات قطاعات الانتاج الأخرى ولكن الخطأ هو الاتجاه إلى الإسكان الفاخر في الوقت الذي تشجع فيه الطلب وأصبح هناك عرض أكثر من الطلب فجمدت الأموال في هذه العقارات فقل معدل دوران النقود مرة أخرى وحدث عجز عن سداد قروض البنوك.

التاسع: ازلام شركات التأمين بالاحتياط في ائنون الخزنة العامة وقيامها ب 3 مليارات جنيه وهي عبارة عن ودائع لشركات التأمين لدى الجهاز المصرفي فتم سحبها وذهابها إلى الحكومة.

السادس: الاندفاع نحو الاستيراد من دول جنوب شرق آسيا بعد الأزمة الاقتصادية التي مرت بها هذه الدول في صيف عام 97 وأدت هذه الأزمة إلى انهيار عملات دول جنوب شرق آسيا أمام الدولار فأصبحت سلعها وخصمها جدياً فالتدفع المستوردين المصريين في استيراد كل شيء وبأى كمية لأنه أرخص من الانتاج المحلي رغم الجمارك ورغم مصاريف الشحن لمتزايد الميزون الصلي مرة أخرى من حاجة السوق علاوة على أن تلك السلع نفس سلع الانتاج المحلي فساعد ذلك على عملية الركود.

الثامن: عودة أعداد كبيرة من المصريين من الخارج عقب انهيار أسعار البترول بعد أن وصل سعر البرميل إلى 8 دولارات فحجزت هذه الدول عن دفع بعض للديون فاضطرت للاستعانة من جزء من العملة المصرية فحرم الاقتصاد المصري من جزء كبير من تدفقات التحويلات بالدولار.

الأول: عدم سداد الحكومة لديونياتها للشركات. وبصفة خاصة شركات المقاولات الكبيرة فالحكومة لديها مشروعات قومية كبيرة تحتاج لأشكاليها ولكن لا توجد لها اعتمادات فتتطلب الحكومة إحدى الشركات بقيام المشروع ولا تسدد التكاليف فتتعرض الشركة من البنوك ولا تسدد لها فيتأخر السداد ويضعف معدل دوران النقود وقد بلغت هذه المتأخرات 20 مليار جنيه قامت الحكومة بسداد 8,3 مليار منها ولكن لا يزال هناك الثاني: تحويل أرصدة الهيئات الاقتصادية العامة من البنوك إلى البنك المركزي بينك الاستثمار القومي ..

بعض الهيئات الاقتصادية العامة كانت لها ودائع ضخمة لدى البنوك التجارية وصدرت تعليمات بتحويل جزء من هذه الودائع إلى البنك المركزي وجزء آخر إلى بنك الاستثمار القومي لتضاف إلى حسابات الحكومة لأنها محتاجة إلى سيولة لتسديد الديون.

الثالث: مشكلة سعر الصرف والضغط على الدولار حيث كان طبيعياً أن يضعف البنك المركزي دولارات لأنه كان يمتلك فائضاً احتياطياً يصل إلى 22 مليار دولار وتم سحب 7 مليارات دولار فقيط الفائض إلى 15 ملياراً وفي مقابل شيخ الدولارات يتم سحب الجنيه من السوق فتزد من مشكلة السيولة.

الرابع: التوسع في الائتاف الحكومي الاستثماري في مشروعات طويلة الأجل لا تلتصق عائداً إلا في الأجل الطويل.

الموضوع الرئيسي :	اقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	أيهاب عبد الحليم
الموضوع الفرعي :	لزمة السيولة	رقم العدد :	٢٩٧٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٧

من السلطات وذلك لمنع هروب رجال الأعمال بأموال البنوك. 8- سرعة إصدار مجموعة من القوانين الجديدة وتعديل بعض القوانين للمساعدة في مبدأ دعم المنافسة ومنع الاحتكار فلا اعتقد ان هناك دولة رأسمالية ذات اقتصاد حر وليس عندها قانون منع الاحتكار.

9- ترشيح الرابلات وتشجيع الصادرات لعلاج العجز في الميزان التجاري. 10- العمل على رفع معدل الانخراط ليصل إلى 25٪ من حجم الاستثمار حتى يمكن سد الفجوة بين الادخار والاستثمار.

واختتم د. علي لطفي رايه في قاهره الزكود بمعرض مجموعة من الارقام توضح نجاح الحكومه في محاصره الاصلاح في الفترة الاخيره فذكر ان حجم السيولة النقدية زاد من يوليو 99 من 236 مليون جنيه إلى 257 في يوليو 2000 والمعرض النقدي ايضا زاد من 48.5 مليون جنيه إلى 52.2 مليون جنيه في نفس الفترة وبلغ اجمالي الودائع 236 مليون جنيه إلى 260 مليون جنيه وزادت القروض من 206 ملايين جنيه إلى 223 مليونا، ايضا الاستثمار المباشر وغير المباشر ارتفع من 711 مليون إلى 1636 مليون جنيه. كما زادت الصادرات من 4365 مليون إلى أكثر من 6 مليارات جنيه.

مناقشات

وفي نهاية الندوة جرت بعض المناقشات استهلها الدكتور السيد عبد المولى استاذ المالية العامة بجامعة القاهرة بمسأله ان هناك ركودا منذ منتصف الثمانينات ولم يشك احد من نقص السيولة فهل فترة الكساد الطويلة ادت الى نقص السيولة كما اشار ايضا الى ان الزيادة في الصادرات هذا العام ترجع الى الزيادة في اسعار البترول.

واجاب الدكتور علي لطفي بأنه قد اوضح اسباب نقص السيولة وهي مرتبطة بالركود وظهورها في الفترة الاخيره وكان نتيجة اجتياح اسباب عديدة منها الاستثمار في مشروعات استثمارية غير سريعة العائد وغيرها من

الاسباب السابقة وعن الصادرات فنحن بالفعل في حاجة الى ترشيح الرابلات وزيادة الصادرات غير البترولية.

وتسأل الدكتور حازم البلاوي ان البيانات التي ذكرت تدعو للاطمئنان ولكننا لانشعر بأي تحسن فهل هذه الارقام صحيحة ام لنا نواجه حالة شاذة للاقتصاد المصري دون غيره؟

واجاب الدكتور علي لطفي: البيانات صحيحة تماما لانها صادرة عن البنك المركزي واننا ان نتحدث عن تحسن فنجائي فالحكومة بدأت في الاصلاح منذ عام فقط وهذه الارقام في العام الاخير والمشكلة ليست في نقص السيولة ولكنها في معدل دوران النقود.

وتسأل الدكتور صلاح زين هل هناك مؤسسات او معاهد للتتبع بحالات الركود ونقص السيولة خصوصا ان هناك في الدول الرأسمالية معاهد تعد تقارير شهرية حول اقتصاد بلادها.

وعقب رئيس الوزراء الاسبق انه لا توجد هذه المعاهد في مصر للأسف ولكن هناك محاولات في رسائل الماجستير والدكتوراه يتم فيها رصد هذه المؤشرات وعمل دراسات عن الاقتصاد المصري كما انه توجد نشرات يومية يعدها مجلس الوزراء والجهاز المركزي للتعبئة للاحصاء.

حازم البلاوي هل الأرقام المعلنة صحيحة أم أننا نواجه حالة شاذة للاقتصاد المصري؟

وطق الدكتور فوزي حليم على هذه المناقشات قائلا انه خلال فترة الاصلاح الاقتصادي ارتفع عدد الفقراء إلى 48٪ كما تلاشت الطبقة الوسطى وتزايدت حالات الافلاس والشيكات المرتدة. كما تحدث بعض الحاضرين حول ان الارتفاع في الاسعار راجع الى شح بعض التجار ويجب تدخل الحكومة في تسمير السلع وطالب اخرون بالغاء ضريبة الليمعات.

وقد رفض د. علي لطفي هذه الراء قائلا: انه من الخطا ان تدخل الحكومة في عملية التسمير كما رفض الغاء الضريبة مشيرا الى ان جميع دول العالم تطبق ضريبة الليمعات ثم انها تدخل الدولة مليون جنيه فكيف للحامد الشح الحل من 17٪ من دخله عن طريق الغاء ضريبة الليمعات.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	جابر القرموطي
الموضوع الفرعي :	ازمة السيولة	رقم العدد :	١٣٧٦٦
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١٩

مع الشركات خلال النصف الأول من السنة

مصر: نقص السيولة يسبب تراجعاً في الأداء والانتاج

أما التوقعات حتى نهاية السنة الجارية فهي إيجابية، على رغم أنها أقل من السابق، فالتجربة الشركات تتوقع ارتفاعاً في مستوى مبيعاتها ما عدا الغزل الجلبية إذ تتوقع انخفاضاً في الطلب في السوق المحلية، وفي المقابل تتوقع ١٨ في المئة من الصناعات المساهمة في الغزل والنسيج والكيمويات، والنقل، والمنتجات الجلبية بقاء مبيعاتها على حالها أو أن تنخفض في الأسواق الخارجية.

وتعكس هذه التغيرات المخاطرة إلى حد كبير جهود الحكومة المصرية لتنفيذ الاقتصاد وذلك من خلال تسوية المستحقات عليها، وإلغاء الفهر من البرونة على سعر الصرف، واتخاذ خطوات عملية لدفع الصادرات.

انخفاض المخزون

استخدمت غالبية الشركات في صناعة قطاع الصناعة المخزون لديها لتلبية الطلب خلال النصف الأول (لا يحتفظ قطاع التشييد بمستوى مخزون، في المتوسط ٢٨ شركة فقط تمثل أقل من ربع العينة في قطاع الصناعة، إلى تراجع المخزون لديها خلال الفترة، وتتركز هذه الشركات في صناعات الملابس الجاهزة، والمنتجات، حيث أفادت صناعات الفحم والخشب والاثاث والمخاطات بأنها صاقلية على مستوىات المخزون، في الوقت نفسه، أفادت غالبية الشركات (١٢٢ شركة) بأنها لم ترفع من مستوى تشغيل أصولها الانتاجية.

أما بالنسبة للأصناف الثمانية من السنة نجد أن عددا محدوداً من الشركات (أقل من ٢٥ في المئة) يتوقع أن ينمو الاقتصاد بمعدل أعلى من السابق.

وأشار التقريرون أن هناك نحو ثلاثة أرباع الشركات في العينة (٧٢ في المئة منها) تلت انتاجها خلال النصف الأول إما على حاله أو انخفض نسبة للفترة الماضية. وتتلص صناعات الورق والفحم والأخشاب والاثاث استثناء لهذا الاتجاه. وبينما ظلت توقعات الانتاج في المستقبل متفائلة، حيث توقعت نمو ٤٣ في المئة من الشركات في العينة مستويات أعلى لإنتاجها. وتولصت صناعات المصانف الأساسية والأغذية والطباعة والمنتجات غير المعدنية والمشروبات والدخان انخفاضاً في انتاجها خلال السنة أشهر المقبلة.

انخفاض المبيعات

وعلى عكس الاتجاه الصناعي للمبيعات عام ١٩٩٩ تظهر نتائج المسح انخفاضاً ملموساً في المبيعات في السوق المحلية وفي الخارج خلال النصف الأول من السنة إذ أفادت ١٣٥ شركة بأن مبيعاتها كانت راكمة أو انخفضت عن ذي قبل. وشجرت بهذه الظاهرة بصورة أكبر تلك الشركات التي توجه إنتاجها أيضاً للتصدير ويعمل عدداً إلى ١١٥ شركة.

وعلى مستوى القطاعات الفرعية، فعلى عكس الاتجاه العام في السوق المحلية والخارجية، أشارت صناعات الفحم والخشب والاثاث والورق والنقل والنسيج والمشروبات والدخان والنقل إلى زيادة مبيعاتها في الأسواق الخارجية.

□ واجه الاقتصاد المصري قدراً من الركود خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٠. ونما بمعدلات أقل مما كان متوقعاً. وقال المركز المصري للدراسات الاقتصادية، في مسح أجراه على عينة مصنفة قطاعياً تتكون من ٢٠٠ شركة كبيرة في قطاعي الصناعة والتشييد والبناء، إن هناك انخفاضاً شديداً في الإنتاج خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٠ نتيجة لانخفاض المبيعات في السوق المحلية وفي الخارج.

□ القاهرة -

جابر القرموطي

■ أفاد معظم الشركات التي تخمسها للمسح بأن اسعار مبيعاتها خلال النصف الأول من السنة بقيت على ما هي مقارنة مع النصف الأول من السنة السابقة. كذلك ظلت الأسعار عند مستوياتها السابقة ما يمكن تفسيره بمحاولة هذه الشركات تجنب كافة الإلحاح للعمالة وكذا الضغوط التنافسية المزمنة في العمالة الماهرة.

وخلصت خلط الشركات في ما يتعلق بمستويات الإنتاج والاستثمار والعمالة للنصف الثاني من السنة. ويتسق هذا الانخفاض في الأثر خلال النصف الأول مع المؤشرات الاقتصادية الأخرى، خصوصاً ما يتعلق باستهلاك القطاع الصناعي لتلكه واستهلاكات الإسمنت والتشييد في الوحدات. ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية. ولكن من أهم هذه العوامل مشكلة نقص السيولة التي ألمت نفسها بسبب الرغبة في الاحتفاظ باستقرار سعر الصرف الاسمي في وقت ساد فيه فائض طلب على العملات الأجنبية. ويشير كل من الانخفاض في المبيعات، وجود الحكومة لسداد المستحقات عليها، والبرونة الضمنية في سياسة سعر الصرف التي تم البدء في تطبيقها أخيراً إلى أن المشكلة ستحفظ حتماً مستقبلاً.

يشار إلى أن المركز مؤسسة بحثية مستقلة ويقدم أعضاء بارزين منهم رئيس الوزراء الأسبق مصطفى خليل ونجل الرئيس لمصري جمال مبارك ومحمد فريد خميس وشفيق جبر وإبراهيم كامل وأحمد عز وأحمد بهجت.

مؤشرات النشاط الاقتصادي

ويشير التقرير إلى أنه رغم أن النتائج الفعلية لتنامي لن تتحدد حتى نهاية السنة إلا أن تقويم نحو ٩٠ في المئة من الشركات العاملة في قطاعي الصناعة والتشييد والبناء التي شملها المسح خلاف النمو الاقتصادي للنصف الأول من السنة بالكساد يتسق مع اتجاهات بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل الواردات واستهلاك كل من الكهرباء والإسمنت، ومن ناحية أخرى، التي تفكس فترة نمو أبطأ، التقلص الطفيف في عدد الشركات الجديدة المرخص لها (والتي بلغت ٣١٢ شركة خلال الفترة أ ب / أغسطس) وكانوا الأول زديسمبر ١٩٩٩ مقابل ٣٩٦ شركة خلال الفترة كانون الثاني/ يناير وأيار/ مايو ٢٠٠٠.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	جابر القرموطى
الموضوع الفرعى :	لزمة السولة	رقم العدد :	١٣٧٦٦
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١٩

ارتفاع أسعار الأجور

وعلى رغم انخفاض مستوى الطلب، لم تشرى مستوى الشركات في العينة إلى انخفاض في أسعار منتجاتها خلال النصف الأول من السنة. فيما حافظت ١٢٧ شركة على مستوى أسعارها من دون تغيير. ولم يتمكن سوى عدد ضئيل من الشركات (٦ في المئة) من العينة من زيادة أسعارها. وتكس هذه النتيجة عدم رغبة الشركات في تكبد كلفته حتى وإن كان الطلب منخفضاً وذلك أملاً في انتعاش اقتصادي مستقبلي وهو ما قد يساعد على تفسير توقع غالبية الشركات (١٧١ شركة) بقاء أسعار منتجاتها على ما هي عليه خلال النصف الثاني من سنة ٢٠٠٠ رغم توقعاتها بزيادة الطلب وتنوع صناعات الكماليات ومواد البناء واللبسة الجاهزة والورق واللحم والأثاث ارتفاع أسعار منتجاتها.

ارتفاع في أسعار المخلات

تظهر نتائج المسح أن ٥٨ شركة تمثل ٢٩ في المئة من العينة مستحوذ على ٥٠ في المئة من السوق الفالغالية وأجبت ارتفاعاً في أسعار مخلاتها خلال الفترة كانون الثاني - حزيران (يناير - يونيو) ٢٠٠٠. وهذه النتيجة من الصعب تبريرها بالنسبة للمخلات التي مصدرها السوق المحلية (أخذ في الحسبان حالة النشاط الاقتصادي لكن من المحتمل أن تكون أسعار المخلات المستوردة ارتفعت أو أن هناك زيادة في كلفة تأمين الحصول عليها، خاصة مع شدة النقد الإيجابي محلياً نسبة للطلب عليه في بعض الأوقات.

وعلى رغم ذلك فإن التوقعات تبدو إيجابية في ما يتعلق بأسعار المخلات خلال الأشهر الستة الأخيرة من سنة ٢٠٠٠. إذ أن ١٢٧ شركة (تمثل ٨٤ في المئة من العينة) تتوقع استقراراً في أسعار المخلات، فيما تتوقع نسبة ٢٦ في المئة فقط مواجهة ارتفاع في الأسعار.

ارتفاع في الأجور

وفي ما يتعلق بكلفة الأجور، تشير نتائج المسح إلى أن ١٥٢ شركة رفعت مستوى الأجور لديها في النصف الأول من السنة. بالإضافة إلى ذلك، تولعت ١٣٤ شركة بزيادة أخرى في كلفة أجورها في النصف الثاني من السنة ولذا في الاعتبار أن هذه الشركات تعتمد الإبقاء على مستوى العمالة لديها على ما هو عليه أو حتى تخفيضه، فإن ذلك يعني زيادة في متوسط أجر العامل في المستقبل.

انخفاض الاستثمار

وتشير نتائج المسح أن ٩٠ في المئة من الشركات ليس لديها خططاً لزيادة استثمارات بشكل ملحوظ خلال الفترة حتى نهاية العام. وهذه الظاهرة يمكن إرجاعها إلى النسبة المرتفعة للطاقت الانتاجية غير المستخدمة (الطاقات المعاملة) ومستويات الاستثمار المرتفعة خلال الفترة الماضية، والفترة التالية المحدودة في أسواق التصدير. أما في ما يتعلق بالعمالة، فتتوقع ١٣ شركة فقط (وهي تمثل ٦ في المئة من العينة) أن تولف عمالة أكثر خلال النصف الثاني من السنة. وتتوقع غالبية الشركات (١٧٨ شركة) إبقاء مستوى العمالة لديها على ما هو عليه أو خفضه عن ذي قبل.

وتشير المسح إلى أن الطلب في القطاع هو أكثر الوصوات تأثيراً في أعمالها، ومع ذلك أشارت شركات القطاع العام إلى أن نقص العمالة الماهرة يشكل ثاني أهم العوامل بالنسبة لها، فيما كانت أكثر المشاغل حدة بالنسبة إلى شركات القطاع الخاص هي عدم كفاية الائتمان الخارج.

الاقتصاد

المصرى

الاصلاح الاقتصادى

مقدمة

الاقتصاد المصرى

الاصلاح الاقتصادى

مقدمة

م	عنوانه المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تجديد مسيرة الاصلاح الاقتصادى	عثمان محمد عثمان	الاهرام	٤١٥١٢	٢٠٠٠/٨/٢	٤٠
٢	مصر الثامنة عالميا بين اكثر الاسواق الناشئة نمو		الانترنت		٢٠٠٠/٨/١٣	٤٢
٣	الوضع الاقتصادى الحالى وضرورة تشيطة	وجية شندى	الاهرام	٤١٥٤٠	٢٠٠٠/٨/٣٠	٤٣
٤	الاداء الاقتصادى المصرى	صليب بطرس	العالم اليوم	٢٩٣١	٢٠٠٠/٩/١٢	٤٥
٥	لمحة مصر الاقتصادية كيف تدعمها	ابراهيم نافع	الاهرام	٤١٥٢٦	٢٠٠٠/٩/١٥	٤٧
٦	تقوم اداء الاقتصاد المصرى في نصف عام	صليب بطرس	العالم اليوم	٢٩٥٣	٢٠٠٠/١٠/٨	٤٩
٧	سنة اولى حكومة : لسم القصاد	محمد بركة	العالم اليوم	٢٩٦٠	٢٠٠٠/١٠/١٦	٥١
٨	الاقتصاد المصرى يتقدم	انجلة	(مجلة) الحوادث	٢٢٩٣	٢٠٠٠/١٠/١٩	٥٤
٩	الخبراء يركزون لقيرة الاقتصاد المصرى	شيماء على	العالم اليوم	٢٩٦٤	٢٠٠٠/١٠/٢١	٥٦
١٠	تقوم اداء الاقتصاد	صليب بطرس	العالم اليوم	٢٩٧٧	٢٠٠٠/١١/٥	٥٧

تجديد مسيرة الإصلاح الاقتصادي

د. عثمان محمد عثمان

مدير معهد التخطيط القومي

[illegible]

السياسات المالية.

- إبراز الدور الفعّال في سياسة الاستثمار التي يتبناها القطاع الخاص، ومدى حاجة كل مستثمر إلى الفهم في مجالات مختلفة لا يربطها رأب الفجوة لتصبح عليه على القدرة الإدارية والفنية.
- عدم التمكن من مؤشرات الزواج والاستقرار المالي، وبضرورة التأكيد المالية والبيئية لإحداث الاقتصاد الحقيقي (إنتاج) إلى الاقتصاد القائمة.

[illegible]

● على سعيدة تضبطه الطب الكلي: فيا الحكومة بفسح ارمول غير قليلة في شرايين الاقتصاد من خلال سداد متلفرات للالام والذين من الخاطمين العام والخاصة فمرور رئيس مجلس الوزراء بما يزيد على ٥ مليارات جنية واستثمرت سداد حوالي ٤ مليارات جنية حق نهاية هذا العلم.

● تخفيض الاستثمارات الحكومية في مجال البناء الاساسية والمطامير الخدمات الاقتصادية،

[illegible]

خل نشرة الأداء الاقتصادي يرجع إلى انتهاء فترة الإصلاح الاقتصادي، لم أنه بسبب سياسة التجماع نفسها، وسواء كان هذا الأمر أو ذلك، فهل هناك ما يضمن ألا تتكرر مشكلات السيولة وسعر الصرف، ويؤكد النشاط الاقتصادي هل يمكن الاقتصاد المصري استكمال تجاربه مرحلتها الأولى إلى الانطلاق

من ناحية ثانية فإن جهود الرعايا الاقتصادية ومراعاة الجهد الإنمائي من نكثن الاقتصادي، ومن جهة معاللات وتكاليف العمل، تضمن لحوالي مئة ألف اقتصادي ومهنيي العمل والاقتصاد، من ناحية ثالثة، من جهة الاستثمارية لمؤسسات الاموال وعدم القدرة على استقراء التكاليف الاقتصادية خاصة في حالات من الاسواق الخارجية.

[illegible][illegible]

إنما كانت هذه هي مؤشرات التحول وانعاش الاقتصاد اللبناني بعد بيلكانة القول أن «البرنامح قد حقق أهدافه وعلى الرغم من محدودية نمو الاقتصاد خلال 2014، فإن التحول الذي طرأ في السوق (إلى بيلكان) أدى إلى انخفاض كبير الاستثمار، أو تشجيع المستثمرين إلى سيرة جديدة الاستثمار» الاقتصادي قد تكونت في لبنان في ظل الأزمة الاقتصادية تشمل في ثلاث أدوار مختلفة.

١ - استكمال الانتقال إلى اقتصاد السوق
الذي يعتمد فيه النشاط الانتاجي على القطاع
الخاص بصفة أساسية.

٢ - تهينة المناخ للارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي

[illegible]

الأهرام
 الرئيس: الأستاذ الدكتور
 الموضوع الفرعي: الإصلاح الاقتصادي: مقدمة
 اسم كاتب المقال: عثمان محمد عثمان
 رقم العدد: ٤١٥١٢
 تاريخ الصدور: ٢٠٠٠/٨/٢
 المصنف: الأهرام

• تشجيع الإنتاج الوطني وتقليل الواردات من خلال خفض للتصريفات الحكومية على الإنتاج المحلي.
 • زيادة الاستثمارات (الائتمان) المملكتي من خلال برامج قديم الائتماني للأسر الفقيرة والمخ للفقراء لطلاب الجامعات، وتسويق مستشفيات عمدة الطلاب للمدارس.
 وعلى صعيد القطاع الانتاجية، حرصت الحكومة على السيطرة على عدد الوزارات. رغم الإجراءات المالية التي سببت الإضرار بجها. والارتفاع وتحويل المعز من موارد. حاجلية رغم الإجراء. فتح النقود، ومن ثم حصار الدين العام الوطني والائتماني، والحفاظ على امتيازات قديم الاندماج رغم الأزمة في محاولة للحد من الفساد على الحد الأدنى ولادة الدولة.

وأوضحت هذه الإجراءات وغيرها أهمية الاستقرار الاقتصادي ووث روح المساكنة بل والتخالف لأحد النشاط واستدامة حيوية الاقتصاد. كما أنه بات واضحا لقطاع الأعمال الخاص والجهز المصري أهمية تعديل البرامج والنشاط الموضوع لوكالة التغيرات الاقتصادية المالية والسياسة.

• التخطيط وإدارة الاقتصاد القومي في مرحلة الانطلاق.
 ملما بدأت مسيرة الإصلاح الاقتصادي في التسعينات من القرن الأخير، يتطابق الانطلاق في معراج التنمية وتحديث الاقتصاد المصري تجديد مسيرة الإصلاح الاقتصادي لضمان عوامل التوازن الاقتصادي واستقرار الأوضاع المالية والمالية ويوضح أهداف السياسة العامة. ولا شك أن هذا ما قصده السيد رئيس الوزراء مؤخرا بإعادة ترتيب البيت الاقتصادي.

وكما ذكرنا لغا فإن الاستفادة من تجربة الستين الأخيرين تستوجب إلقاء حليمة من ملاحظات.
 إن الاقتصاد المصري يتلقى ويواجه أن يستكمل التحول من حالة الاقتصاد المغلق الذي يعتمد على التخطيط المركزي إلى بناء وتعميم

أسس اقتصاد السوق الخليل.
 - أن البنية الاقتصادية والمالية مصر وللأقتصاد العالمي قد تدهورت جديرا من أوضاع روح قرن ماضي.
 وتتكسر هذه التغيرات العميقة في متغيرات التنمية، بالذات، الاقتصادي وغيره أمور شوكا. ولا شك أن الغاء من مزايا تسعير أيا من حركة الاقتصاد المصري وأهمية النشاط الاقتصادي الخليل. وتعتمد التغيرات ومصادر الاحصاءات للبردة في هذا الصدد. ولكن مزال للتعيم لحركة التغيرات الاقتصادية للمطلة يعني بعض التغيرات والثبات في الاحصاءات بين المصادر المختلفة، ولكن الأكثر أهمية هو نشر نشر بعض الدراسات والاحصاءات العامة وعدم حمايتها بما يحددها من مسيرات التغيرات الاقتصادية المالية. خصوصا أشار البعض، على سبيل المثال، في مجلة أفريكو، ٢٠٠٠، كتبت البيانات للقطاع من النشاط الاقتصادي تشير إلى معدلات التغير في الناتج المحلي في ١٩٩٧. ١٩٩٨، بينما بعض المؤشرات المالية واقتصادية لرمسد الأوسع في الخمس الأخير من سنة ١٩٩٩.

أما أهم مجالات تطوير النظرية لتتنقل برعاية التخطيط وإدارة الاقتصاد القومي في ظل تغير أوضاع ومستويات الحراك التنموية. إن التخطيط القومي ليس مستحيلا خيط من الاستثمارات العامة، لكن قد تعدد أكثر من ١٠، ٢٠٠٠ في إيماني الاستثمار الخاص، والتي قد يتلام معها أساليب التخطيط العيني والقرارات المالية، ولكن يأتي في مقدمة مهام التخطيط إلى جانب استكشاف الطرق التنموية للتحول وتحديد إطار عام متسق للأهداف والموارد، وضع أسس السياسة الاقتصادية الشمولية والتتبع مع وثائق المالية والاقتصاد، إذا إن تتناسق السياسة المالية والسياسة النقدية مع سياسة الإنتاج والتصميم، وسياسة العمالة والإنتاجية وإدارة هذين العام مع سياسة تمويل الاستثمار المالي. لا يتحقق من طريق قيام راجحة مستخدمة صياغة جزء من السياسة الكلية للاقتصاد القومي في معز من الآثار الكلي لهذه السياسة. وربما يكن من السهل تحقيق هذا التناسق بين الوزارات والجهات الحكومية المعنية. ولكن ما يحتاج إلى تطوير حقيقي في لوجيستة التخطيط للتوافق مع متطلبات الاقتصاد السوق وإتساع نطاق عمل القطاع الخاص هو لوزة الريات ومبادرات جديدة لتطبيق التخطيط بالمشراكة. إن تعدد ونظرة أدوات التنمية لتتشارك في التعاون مع القطاع الخاص والمالي أصبح أمرا لا يني شوكا في مرحلة تعدد أهداف القطاع أو منه صياغة سياسات للاتقاء، أو تمويل البرامج والشاريع المنفاعة. وفي تقديرنا أن الأمر يحتاج لأكدا، الحكومة بوضع السياسة العامة وترك القطاع الخاص لاستقرار توجهاتها من خلال مؤشرات ومصح كذا، وضعها قد يسل أي بعض رجال الأعمال مجموعة خيط على الحكومة.

من أجل هذا الإطار للنسب الأكثر لعالية يمكن أن يتحول اهتمام فريق كبير من الباحثين على نشاط تجارة الاستثمار (إالة الأسرع ربحا) إلى تنمية الصناعات التي تقيد القيد الاقتصادي والتطوير التكنولوجي، وأن يتم ترسيدها لقرنوي لتعويل الاستثمارات التنموية تخلفها خيط التنمية لا أن تظل في مخزون ماضي ركاد. وهكذا، وربما يكون أحيست في مصر رسائل، التخطيط الجديدة فرصة متسيلة لأن يتناول القطاع الخاص تنظيم مسجولة وتنسب منتديات ولغات أعمق وأوسع متسيلة لروا، ويجهزها، بما يتعلق مشركته بفعالية في عملية تنظيم التنموية. وتلاي تصديرات ينمست. لشرارت الفرقة وتعمل مسيرة البناء.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى:مقدمة	رقم العدد :
المصدر :	الانترنت	تاريخ الصدور :
		٢٠٠٠/٨/١٣

مصر الثامنة عالميا بين اكثر الاسواق الناشئة نمواً

تاريخ النشر : 00/13/8

القاهرة : احتلت مصر المرتبة الثامنة بين قائمة الاسواق الناشئة الاكثر نمواً للناتج المحلى الاجمالى فى العالم خلال النصف الاول من العام الجارى والسنة المئتين.

حققت مصر معدل نمو قدره 6 ٪ فى الناتج المحلى الاجمالى وكان القطاع الصناعى من اكثر القطاعات نمواً حيث زاد معدل النمو بنسبة 7.9 بالمئة بينما هبط معدل التضخم الى 9.2 بالمئة . وتصدرت هونغ كونج قائمة الاسواق الناشئة من حيث معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى بنسبة 8.14 بالمئة تليها كوريا الجنوبية بنسبة 8.12 بالمئة فاليزيا بنسبة 7.11 بالمئة وروسيا 4.8 بالمئة والصين 3.8 بالمئة.

وسفاحورة غانية بالمئة والمكسيك وتايوان 9.7 بالمئة والبر 6.6 بالمئة. واشتركت مصر وبولندا فى المرتبة الثامنة بنسبة ستة بالمئة وتركيا 6.5 بالمئة وبنما 5.5 بالمئة والبنك 4.4 بالمئة واليونان 7.3 بالمئة والفلبين 4.3 بالمئة والارجنتين 9.0 بالمئة وفروبيلا 3.0 بالمئة . ونقلت صحيفة البيان فى عددها الصادر اليوم من مجلة ذا اقتصادى ليكونومست ان المشكلة الحقيقية التى مازالت ترقى الاقتصاديين المصريين هي المعجز التجارى الضخم الذى بلغ فى الربع الاول من العام الجارى نسبة 9.11 بالمئة من الناتج المحلى الاجمالى فيما انخفض عجز الحساب الجارى على نسبة 5.1 بالمئة



ارتفاع
ونضج
لمعدل
النمو
اقتصادى

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	رجية شندى
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى: مقدمة	رقم المصعد :	٤١٥٤٠
المصنوع :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٣٠

الموضع الاقتصادى الحالى وضرورة تنشيطه

١. نظرة استراتيجيه دلت الازمة، وبمعضمة إلى انخفاض العديد من أسعار السلع للصناعة بسبب مشاكل البطالة وانخفاض أسعار العمالة. فضلاً عن انخفاض أسعار مواد أولية عديدة بسبب ازدياد بين ١٥ و ٢٠٪ وقد وجد العديد من المستوردين في مصر أن هذا الوضع يمثل فرصة لا تموز لتفاوض في نهاية ٩٨ وتوافق ٩٩ لاستيراد كميات كبيرة من السلع الخارجية بضوابط من البنوك المصرية. وقد أثر هذا الحجم الضخم من الواردات على مستوى سيولة العديد من المؤسسات المالية فضلاً عن تأثيره هائل على الإنتاج الوطني للأجل.

٢. انخفاض أسعار النفط وبتروكيماويات المصريين: كان من تأثير الأزمة سلبية انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية. وقد أثر هذا الانخفاض على مختلف الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، خصوصاً الدول العربية. ولذا طالب كبار المسؤولين في الدول المصدرة للنفط بمثل لمحاكة العربية السعودية بضرورة اتباع سياسة تدابير الأزمة على

تعرض الاقتصاديات مختلف دول العالم، للتحديات والمخاطر. على السواء لفترات مختلفة من الانعكاس والركود. وحال خراب الاقتصاد تفسح هذه الفترات بما يعرف باسم البورات الاقتصادية. ومع ذلك فمثل هذه البورات لها أساليبها وتدابيرها، ويتألف تحريك حكومات الدول المختلفة للتدخل في قدر الائتمان من أسباب المساء والركود الاقتصادي. وتحاول جامعة خلق وتبذلة الأساليب التي تلعب اقتصادها إلى الارتفاع والارتفاع.

لعل مستوى العلم حقق الاقتصاد الأمريكي يعبره أكبر فائدة إزهار خلال السنوات التسع الأخيرة إذ وصل متوسط معدل النمو السنوي ما بين ٣.٥ و ٤.٥ سنوياً، أى ما يعادل ضعف معدلات نمو الاقتصاديات دول المسوق الأوروبية المشتركة بفضل السياسات التي اتبعتها الأزمة الاقتصادية وبذلك مستط أن جرين سببان رئيس ذلك الاحتياطي الفيدرالي ومع ذلك فقد عانت أغلب الدول النامية. ويقادرات دول جنوب شرق آسيا ودول شرق أوروبا الأزمة الأسيوية وتوابعها التي استمرت لسنوات حتى بداية العام الحالي. فقد حاققت أغلب هذه الدول معدل نمو بالسابق تراو ما بين ٢- ٣٪ من السنوات الأخيرة.

والاقتصاد المصري ليس استثناء من الوضع السابق. فاد حقق معدلات تنموية عالية من النمو خلال السنوات الأخيرة. بعد ثلاث بما تأخرت به مختلف دول العالم من مؤشرات الاقتصادية بسبب الأزمة الأسيوية. وإن كان تأخره بها جاء متأخراً. ويتألف بدأت تظهر عليه أعراض محددة أثرت على نشاطه وجديوه.

فقد أعلنت الحكومة منذ فترة قصيرة أن الاقتصاد المصري يعاني من مشكلة سيولة. وأنها مستعجلة هذه المشكلة من طريق شح حوالي ٢.٥ مليار جنيه شهرياً في الأموال المتاحة القائمة. وأن شح هذه الأموال سيؤثر من موزة حقيقية لتجدي للتمويل الاقتصادي. ثم أعلنت بعد ذلك أن شح هذه الأموال قد تم وأن مشكلة السيولة قد انتهت.

و مع تقديرات كاملة لا أعلن في هذا الشأن. فإننا نعتقد أن المشكلة الحقيقية التي تواجه الاقتصاد المصري حالياً هي مشكلة ركود. الاقتصادي قد تكون مشكلة السيولة أحد عناصرها. إلا أنها دعم واشمل من موضوع السيولة فقط. وبالتالي يجب أن نتعامل هذه المشكلة من جنورها. لتستعيد الاقتصاد المصري أن يتخطى لأفاق جديدة بتيسير المعاملات الاقتصادية ليزداد معدل النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي. وتزيد الاستثمارات الحقيقية. ويتم خلق فرص عمالة حقيقية. وتزيد مستويات دخول المواطنين وترتفع بالتالي معدلات التنمية الاقتصادية.

أول أسباب الحقيقية لركود الاقتصاد:

١. الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في دول جنوب شرقى آسيا في نهاية ٩٧ وانطلقت منها إلى أغلب دول أوروبا الشرقية عام ٩٨. فبعض دول أمريكا للاقتصاد. مما أدى إلى انهيار معدلات النمو بل وتحقق معدلات سلبية لم تعمرها هذه الدول من قبل. ووجود أكثر من ٢٠ مليون عاطل وانخفاض أسعار صرف عملات هذه الدول. وتألف انخفاض مدا في أسعار الصادرات وانخفاض أسواق المال. وقد أثرت هذه الأزمة كما توالتنا من قبل (مقالاته المنشور بالأهرام) على الاقتصاد المصري من جانبين:

١. رجية شندى

البطون. وبالتالي انخفاض حجم الائتمان العام في هذه الدول. وبالتالي انخفاض حجم الاستثمارات الخاصة وبالصيغة حجم المعاملة خصوصاً صناعة السيولة. وإذا تأخرت العمالة المصرية في هذه الدول سواء من حيث الأعداد الكلية أو مستويات الدخل. وقد انعكس انخفاض أسعار النفط وانخفاض تحويلات المصريين العاملين في الخارج على الوضع الاقتصادي في مصر. فصحح أن أسعار النفط ارتفعت إلى حوالي ٢٠ - ٢٢ دولاراً للبرميل في الفترة القليلة الماضية. إلا أن هذا الارتفاع لم يزل قريباً في توقيته الزمنى ولم يعد تأثيره الإيجابي بعد.

٢. انخفاض الحجم كلى الاستثمار: انخفضت نسبة التغطية من حوالي ٧٥٪ من خطة الاستثمارات القومية سنة من مصادر حكومية أو عامة. أما الباقي وهو ٢٥٪ من خطة الاستثمارات الخطة فثاني من طريق قطاع الخاص. ومن أهم أن استثمار القطاع الخاص لم حصل إلى التمسك للسيولة. وبالتالي لم توافر كل الاستثمارات اللازمة لتفعيل معدلات النمو والارتفاع. وبالتالي أدى النشاط الاقتصادي. ومع ذلك فقد أدى تجاوز حجم الاستثمارات الحكومية لاحتياجها في العام الماضي إلى سد جزء من النقص الحادث في الاستثمارات الخاصة.

٣. نوعية الاستثمارات التي تمت ولم يلق أثرها عند تعفن حجم الاستثمارات الكلية بسبب فشل الاستثمارات التي تمت بل أن جزءاً كبيراً من الاستثمارات العامة التي تمت في العام الماضي وجوه لعدم حصول من المشاريع الاستثمارية التي لا يزيد عداها على ٤ إلى ٦ مشاريع. وهي كلها مشاريع جديدة. إن يتحقق العائد منها الآن. يتحقق هذا العائد بعد مزيد من الإنفاق لسنوات وعند استكمال هذه المشاريع الكلية.

وبالتالي أدى نقص الاستثمارات الخاصة وتوجيه الخراج الاستثمارات الحكومية إلى مشاريع جديدة انتخاب لاستيراد آلات ومعدات من الخارج بدلاً من شراء حرمات القطاعات الداخلية. وهذا انقطاع الاستثمارات والزراعى إلى مثل دولي أنشطه التخليد من استثمارات مهمة كلفت في حاجة إليها.

صغار موظفى الدولة
التي يتعامل معهم
الاستثمار الخاص في
البنوك وللحافلات
للخلفه للحصول على
نوع القصاصات
للخلفه للبناء
توسيع الكورس
لوسيل الماء الحريق
لجسدي القصاصات
الاستثمار إلى آخر
معارف المستثمرين
الوطنيين والأجانب مع
الأجهزة الحكومية.

ولدت سياسة تشجيع الاستثمار الخاص وتحرير
التجارة الخارجية من أغلب القيود للخدمة عليها. إلى
إنتاج السلع السبقية بتوافر وحجم ومراكز متزايدة
عاما بعد عام بسبب الإقبال عليها. ومع ذلك فقد قام الإقبال
على شراء هذه السلع أخيرا بحسب منافسة السلع
المستوردة والمهربة مما أدى إلى انخفاض حجم المبيعات
وزيادة حجم الخسائر.
ويرجع ذلك إلى قلة التمسك في التخليص مع تزايد أعداد
الواردات المستوردة وتناقض قدر لا يستهان به من ميزانية
الأسرة على نفقات المدارس والدراس الخصوصية
والتي تكون للمحور. إلى آخر هذه البنوك. وبالتالي كان من
واجب الاتحادات النوعية أن تهتم بفراسات المستقبالية
وتنبه المتحدثين إلى أن التوسع في الإنتاج له حدوده الأمنية
التي يجب الإلتزام بها.

لذلك: للتحرك لتعلاج الأوضاع السبقية فإننا نقترح
إجراءات للتمسك الخاص. وأخرى لتمسك للتوسيع والتمويل.
التمسك الخاص: محاولة خفض نسبة. ورفع البنوك
الاجارية إلى البنك المركزي المصري. حتى يتحكم بنك مصر
من الأموال لدى البنوك المستخفصة منها في الإنتاج. حتى
تستفيد المشاريع المختلفة خصوصا متوسطه وصغيرة
ال حجم من توسيع نشاطها. أو إنشاء مشاريع جديدة.
التمسك للتوسيع: محاولة تخفيض سعر الفائدة السارى حاليا بنسبة
١٠٪ لتستطيع شركات قطاع الأعمال والواردات الذين لم تكن
لهم فرصة الإقراض من البنوك بأسعار فائدة مقبولة. بدلا
من رفع سعر الفائدة حاليا فيجذب مزيد من الاستثمار في
السوق.

٢. تشكيل لجنة من الفنين والخبراء. من خارج الجهاز
المصري. للتفر في أوضاع البنوك وحجم الائتمان الذي
تتمتع به بنك والقطاعات المختلفة التي قدمت لها. وحجم
الفرص المتاحة لتقديم مقرحات عملة في هذا الشأن.
٣. اللجوء إلى التمويل بالعملة في حدود امته لا تتمتع
نسبة مقبولة إلى ٢ إلى ٢٠ فقط للمحافظة على نسبة
للتنظيم الحالية. ولا يمتد العكس. لإلاز الله. كتمتلك
مستويات الأسعار من عائلها.

في لدى التوسيع: ضرورة إعداد برنامج للتشجيع تمويل
قطاع الخاص متوسط وصغير الحجم عن طريق البنوك في
الاجالات الصناعية والزراعية والسيادية. استخدام الائتمنة
المعقولة من التمويل. ولا شك أن انتهاء دورة تمويل البنوك
وبراسة الائتمان للمصري من عملها. سيساعد في وضع
القطاع اللازمة أمام الخبراء لإعطاء طر هذا البرنامج.

١. ضرورة تحريك سعر صرف الجنية كرافعة وأخطافها
للجالات الصناعية والزراعية والسيادية. استخدام الائتمنة
المعقولة من التمويل. ولا شك أن انتهاء دورة تمويل البنوك
وبراسة الائتمان للمصري من عملها. سيساعد في وضع
القطاع اللازمة أمام الخبراء لإعطاء طر هذا البرنامج.

٢. إنشاء نادي لتجديد العمل. يلقون شتد عدة سنة مساعدا
مجتمع فتحي. وبالتالي يجب ومن الآن بحث وسائل تدعيم
التمسك الخاصة اداء الائتمان حافلية مقبولة. تختلف
العملين في السوق من مشرتين وتحت.
٣. ضرورة تخفيض مستوى للضرائب المرفوعة على
الاستثمارات الجديدة أو التوسع في النشاط الاستثماري
القائم بعد انتهاء كترات الإعفاء المختلفة. حيث وازدحت
براسة قام بها فريق من الخبراء تحت إشرافنا أهمية هذا
التخفيض في ظل المنافسة الشائنة لجذب الاستثمارات
المختلفة بين مختلف الدول المستوردة قواس المال في
العالم.

٤. القضاء على البيروقراطية المتطرفة. وهو بيروقراطية

م عدم زيادة حجم الائتمان للمصري. لم تحدث زيادة في
حجم الائتمان الذي خدمه الجهاز المصرفي. تختلف
الضرائب والواردات القطاع الخاص خلال الفترة الأخيرة.
ومعنى ذلك أنه قد حدث ثبات نسبي أو تراجع في معدلات
الزيادة في الائتمان المصرفي.

فإننا أضفنا إلى هذه الحقيقة ما لوحظ خلال الفترة
الأخيرة من:
١. انخفاض الأوراق بين بعض البنوك ورجال الأعمال. مما
أدى إلى حصول عدم مقدور من التزويد ورجال الأعمال. لا
يزيد عديم على خمسين عملا قريبا. على نسبة معينة
من جملة الائتمان التي قلته القطاع المصرفي للقطاع
الخاص في مصر. ومع أن أغلب هذه الشركات وأصحابها
من رجال أعمال لهم معاملات سابقة مع البنوك ولم يلم
سداء ميونيخاتهم إلا أن بعض البنوك وأقام مع ذلك على
تأجيل سداد بعض ميونيخاتهم أو زيادة حدود الائتمانية
المصرح بها لهم وبالتالي عوالت للقطاعات الإنتاجية
التي تلبية من زراعة وصناعة وسيادة بسبب كلة الأموال
المتاحة مرتين.

الأولى بسبب نقص استثمارات القطاع الخاص.
الثانية بسبب عدم إمكانية الحصول على كل التمويل
المطلوب من البنوك.

ب. رآه من صعوبة الموقف أن جزاء غير قليل من تمويل
البنوك قد توجه للتوسيع المقارية في أكثر المصنعة
وأنشأت حول القاهرة لإنشاء لحياء سكنية راقية أو فيلات
وتكون تفكر في عرض في الساحل الشمالي أقرب مدينة
الاستكشافية قدر إنشاء مصايف من فيلات وشاليهات. وبعض
التعلق في عمارات. مما أدى إلى زيادة المعروض الفعلي من
هذه النوعيات المصنعة من المساكن والمصايف عن حاجة
الطلب الفعلي عليها. وبالتالي حدث أزمة مقارية لمكتسب
ضخامة استثمارات. وهو حركة البيع وشراء فيها.
على مختلف الشركات والواردات للتعاملين فيها. ويخشى
من أمداد آثار هذا الوضع إلى قطاعات أخرى.

٢. التوجهات من مستقبل سعر الجنية: أدى الحديث عن
تأجيل المعروض من النقد الأجنبي وعدم إمكان حصول كل
مطلبي العملة على احتياجاتهم بالأسعار للعلن ولقروا. إلى
طلب المزيد من المعاملات الأجنبية. عن طريق الجهاز
المصري أو الائتمنة بالعملة الأجنبية عند توفرها دون
نقص. واستمر البنك المركزي في توفير كمقاتل الأجنبية من
إحتياطياته بنقد السحب.

٣. عدم الإهتمام بالدراسات المستقبلية وتزايد المخشرون
لقطع الاقتصاد المصري شوطا كبيرا في سبيل إنتاج أنواع
عديدة ومختلفة من السلع المعروفة مثل السيارات أجهزة
التكييف الخلاجات التلميزونات الخ. الخ. فاستاءت
مناكبات التكييف بأنواعها إذ كانت السلع السابقة
تستورد من الخارج حتى عهد قريب. وبالتالي كان يطبق
عليها قيود الاستيراد المختلفة فضلا عن فرض رسوم
عمرتية مرتفعة عليها. وبالتالي كان شراؤها غير متاح
لأغلب المواطنين.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعي :	الاصلاح الاقتصادي : مقالة	رقم العدد :	٢٩٣٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٢

نشرت جريدة الاخبار الاسبوع الماضي على صدر صفحاتها الاولى ان المجموعة الاقتصادية في اجتماع موسع لها توفرت على بحث برنامج جديد لرفع الأداء الاقتصادي ولان الحكومة حريصة ايضا على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق تحسن ملموس في أداء الاقتصاد المصري والواقع ان هذه العملية لا يمكن ان تفرض على المجتمع أي عبء فالاتحاد الاقتصادي والنهوض به هو بمثابة «فرض عين» «لا يفرض كفاية» كما تنادي احكام الشريعة وأول نوع من الفروض لا يسقط عن صاحبه الا متى اياه بشخصه ومن الامثلة : الصوم والصلاة وذلك على عكس النوع الثاني الذي اذا ما اياه شخص سقط عن سواء من افراد المجتمع كثافة الشوارع وفي تسموئى ان رفع مستوى الأداء الاقتصادي لا يمكن ان يكون من ذلك النوع وكيف يتصور ان يصف الهبوط بكتلة الإنتاج (لا اذا التزمه الجميع : في المصنع والحل والمكتب وغيرها) ولتوضيح ذلك استعرض في عدد من المقالات ماهية وفروع هذه القضية.

الأداء الاقتصادي المصري فى النصف الأول من هذا العام

انخفاض المعجز

شهدت السنة العشر الاولى من السنة المالية ٢٠٠٠ من يونيو ٩٩ الى بداية ابريل ٢٠٠٠ انخفاضا طفيفا في عجز موازين للتوريدات ارتفعت حصة سوق النقد الاجنبى بفضل انتعاش حركة السياحة واستعاضا بالتفصيل عن الكلال من ميزان المدفوعات ولكن ما زالت متدهورة الاستثمارات المباشرة والاستثمارات غير المباشرة التي تزد من خلال سوق الأوراق المالية وتمكن هذه الصورة مدى تلك المستثمرين لما تطله الحكومة بين التنمية والبيئة من خطتها في الاصلاح الهيكلي للاقتصاد المصري ولم تنخفض نسبة المعالجة في المداينة بضرورة الاصلاح السياسى شرطا لازما وضروريا للاصلاح الاقتصادى وبكر هذا ماسبق الاتيان عليه من ان الاحزاب المعارضة لم تقم حتى الآن برنامجا تفصيليا لفهمه الرأى العام في مصر وسهولة عن السبل الذي توصل اليه الاصلاح الاقتصادى ومنه فتركيزه مع الاصلاح السياسى ولم يتجاوز مائتين مائتين حدود ما يذهب الناخبين السياسية.

اعطت الحكومة في الفترة موضوع البحث على عدم قدرتها على تحديد مديونياتها للقطاع الخاص جهات عدم استغلالها بمكس لها عن الاضباب تقديم ارقام مملعة لتخفيف لانتهاية لاولى الضرائب وحيزت الحكومة من الرد على ما كتبه الكتيرون من صعوبة تنفيذ هذا الاجراءات اعتبارات مالية تشق في ان المولدين لاستعمالهم تسديد حساب من الازمعة التراكمة مع صعوبة الترتيبات الاقتصادية السبوية لاجارية التعمد بالاضافة الى ذلك هناك اعتبارات قانونية تطل حركة الحكومة في اقتصاد أي اجراءات لتحصيل الازمعة المتأخرة ومع ذلك اعطت الحكومة من التزامها بنحو 25 مليار جنيه من هذه المديونية لانخفاض الاقتصاد خلال عشرة اشهر لم تنقش بعد.



د. صليب بطرس

وفي النصف الأول من العام الهلالي الحالي ويقابل النصف الثاني من السنة المالية 2000/1999 وجهت بعض التهامسات القاسية لحكومة الجنوري باعتبارها للشعلة من تزايد عجز الميزانية العامة على خطه له ويعتقد بعض الملحن ان الحكومة المالية تبتل تصاري جميعا للحد من تزايد هذا المعجز ولكن ظهرت مؤشرا وبعض تصرفات من جانب الحكومة من شأنها ان تفرح بغير ذلك فقد اعطت لخاصية قرب الانتخابات الدورة البرلمانية الجديدة عن تدبير فرص عمل جديدة بامداد غير سالوة كما اعطت تدبير قواعد ترقية العاملين بالحكومة الى وظائف ذات درجات اعلى وكلها لرامات من شأنها الارتقاء بشفقات الميزانية بالرغم ليدري لشره من أي الموارد يمكن ان تمول ويعد هذا الى الامان ساكنات يتبع فيما قبل الترة لخاصية اجراء الانتخابات من لمرات سالوة لافراء الموظفين على اعادة انتخاب الحكومة مرة اخرى وهذا اجراء عفا عليه الزمن.

وفي شهر ابريل المنس اعطى ان الحكومة اعطت النظر في رقم عجز الميزانية لخاصية اعداد الحساب القاتل سنة 1998/1999 والذيع في هذا الصدد ان معدل العجز ارتفع من ١.٣٪ الى ٢.٢٪ في اجمالي الناتج للملي على الأرجح لما عن عجز الميزانية من السنة المالية 1999/2000 لملازل في علم القبيد.

انتاب الاقتصاد المصري في هذه الفترة هزتان عظيمتان احدهما لزمة رحلت بانها تنقص في السبولة عن ان الكس هو الصحيح انها لزمة ميكانيكية تراكمية تدعى بالضرورة ان علاجها اذا لم يخذ بجدية لانه قد يستعصى على الحكا وأما البزة الاخرى فهي ما اثاره حكم ممكنا امن الدولة العليا في قضية ثواب القروض ليس في الجهاز المصرفي وحده بل في الاقتصاد المصري كله وقد عالجت هذه الآثار في اكسبر من مقال ولكن انظره الضمومية من دل على الاقتصاد ككل ٣٠ تصاعد الفارق في الواقع على حقيقة ماينور ومايتوقع تكان الممكن انها ما تزال تسم على موارضها به بشأن تمهيدها بتحصير الاقتصاد هذا ولعلنا يعلق مصالح الشعب وفي هذا الصدد لا تخفى الحكومة تقاويلها انها اريد وما وعدت من تحقيق نمو الناتج المحلي الاجمالي بسجل بدور حول ٨٪ من سنة 2000/1999 عندما تظهر الأرقام النهائية اما رجال المال والمستثمرون شركاء التنمية وبعض الملحن يرون الامور من زاوية اخرى مسالفة خاض الرأى العام من خلال موارسله اليومية الى ان هناك نقصا في أداء بعض القطاعات يرتقي الى مرتبة الركود.

وفي تلك الفترة عد البنك المركزي الى السحب من احتياطات النقد الاجنبى نتيجة لما تعانيه البلاد من نقص في الموارد الرئيسية للعمليات الاجنبية وما ضاعف من آثار التقلص تزامن هذه الاوضاع المقلقة مع صدور الحكم للشرا لثبه مما حدا بالادارات العليا لوحداث الجهاز المصرفي الى التزلم المصري من منح الائتمان بالقدرة الكلى والذي يرضى رجال الاعمال والمستثمرين وكان مضمنا ذلك نقص لينة الاحتياطي الشرا لثبه الى ارقام لم يسبق ان شهد اليها من قبل بحيث تتراوح ما بين 15 و16 مليار دولار بدلا من عشرين مليار.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعي :	الإصلاح الاقتصادي : مقدمة	رقم العدد :	٢٩٣٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٢

أعلنت الحكومة عن امتثالها لتنفيذ متطلبات منظمة التجارة العالمية في طرائق تقدير قيمة السلع المستوردة بغرض تطبيق الرسوم الجمركية ولإريب في أن تطبيق هذه القواعد من شأنه أن يقتضي إلى تخفيض حصة الرسوم الجمركية وأكدت الحكومة التزامها بتنفيذ برنامج الخصخصة الذي بلغ مرحلة التجسّد ومآزال غامضا حتى الآن موقف الحكومة من خصخصة بعض البنوك التابعة للقطاع العام وشركات التأمين.

الخصخصة الحكومية من عدة مشروعات يقوّنات ترمض على البرلمان في، ثورته القادمة في شهر نوفمبر القادم ونقص السياسة الاقتصادية منها الشكر نحو ضريبة القيمة المضافة بدلا من ضريبة المبيعات وتذكر أيضا مشروع قانون الرهن العقاري لما يقدم لوحيد الجهاز المصرفي ويعد هذا المشروع متى أقر أن يقتضي على جانب من الكوارث التي لحقت ببعض هذه الوحدات من جراء قبول فروض وخسائرنا غير كافية والواقع أن بوائت المال والأعمال وإسواها أنستثمرتين تترافق باهتمام بالغ مائة تتخذة الحكومة في ميدان الاقتصاد خلال النصف الثاني من العام الحالي ولإريب في أن إداء الحكومة المرتبط في تلك البقرة سوف يتسدد صفاء في الوقت

الاقتصادي أن صلبا وإن إجهابا.

بداية الإصلاح

ويعرنا هذا العرض في أن نرجع قليلا إلى الوراء لتذكر لنا الإصلاح الاقتصادي الذي جاء مع سنة 1991 في عهد وزارة علفط ممدى كانت البداية في صورة قبي برنامجا من شأن أن يضيح الاستقرار في مفايق الاقتصاد الرئيسية مثل تثبيت سعر الصرف بعد توحيد وإعفاء على بقائه مستقرا ومثل خلفي الخصخصة والسيطرة عليها مع استخدام ر الفائدة بطريقة سليمة في إدارة الاقتصاد وتخفيض عجز الميزانية العامة للدولة وإخيرا تحقيق قدر مقبول من النمو الاقتصادي لاحت الجهات الرسمية أنه بلغ 3,8٪ في عام 1998/1999 ولم تذكر هذه الجهات وصفا لهذا للعمل : هل هو السالفي أي بعد خصم معدل زيادة السكان لذا كان الأمر كذلك فإن حقيقة العمل يكون 7٪ بعد احتساب معدل زيادة السكان الذي يدور حول 1,9٪ والعكس إذا لم يكن الرقم لادرسال السالفي الذي يصبح إذن 1,7٪ 3,8٪-1,9٪، ومن هذا لتنتطق يجب على الجهات المعنية أن تلخص عن حيلولة الرقم ولاتتذكر الناس يضربون أخسلا في أسس هذا هو مايقصد بالشفافية في مثل هذه الأحوال استقامت الحكومة بفضل هذا البرنامج أن يحتل الإداء الاقتصادي منزلة الفضل بكثير في سلم تصنيف الاقتصاديات الصاعدة جلي إلى مصر قدرا مقبولا من إعماليات البنك الأجنبي في سنة 1997، وترى موارث المال والإعمال أن توقعات النمو كما رسمتها الحكومة متفائلة

القالية وفي رأى هذه الدوائر أن الاقتصاد بين في اقترة موضوع البحث إلى منحنى يتجه إلى الارتفاع نتيجة لسكوك بعض التغيرات مثل نقص العرض من النقد الأجنبي وبطء نمو الصادرات وارتفاع مستويات التخزين المحلي ويكسد به وصيد الإنتاج الذي عجز أسطبه عن بيعة ثم الأرباح الحكومية المعلقة للتبادل التجاري . ومع نهاية هذه الفترة والى البرلمان التي ميزانية السنة للثلاثية 2000-2001، كما لفتها الحكومة والمعروف أنه جليا لأحكام الدستور لايجوز لجلس الضرب إضلال تعديلات على مشروع الميزانية إلا بإسالتها وهذا وضع ويتلصص من حق الضرب .. بلغ عجز الميزانية طبقا لما وافق عليه البرلمان مايدور حول 3,5 مليار جنيه تمثل مايزيد قليلا على 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي و يدور معدل الفسح حول 7٪ مع تضخم يقدر معدله بثلاثة في المئة وكما معدلات جاءت على لسان الجهات الرسمية.

وتركزت الميزانية على الانفاق الاجتماعي وأجدا 580 ألف فرصة عمل جديدة وهو رقم لايشده حجم الاستشارات المستخدمة بشأن حصل العاملين والحكومة وأصبحت المصالحات على زيادة مخصصاتهم بمعدل 70٪ مع زيادة في إجمالي قيمة الأجور بصرالى 13٪ ولم تضمن للميزانية إرفاق سالي العجز الذي يتحقق في بعض الميزانيات الهيئات الاقتصادية الخاصة البالغ عددا سبعمائة مائة مما يؤكد أن رقم العجز الوارد في النمو 1,8٪ - مع اعتمد الحكومة أن العجز للثلاثي من ميزانية كدلية في سنة 1998/1999 ارتفع إلى 4,2٪ بدلا من 1,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي . وكذلك الحال مع ميزانية 2000/1999، فقد ارتفع من 1,1٪ إلى 3,1٪ أصسافين سنة 2000/2001، التي لم يقتض ملبأسوى شهرين له ٤، الحكومة تقدير العجز المتتظر ليصبح 5,5٪ وفي رأى الحكومة الحالية أن هذه الظاهرة ترجع إلى تجاوز لرقم الفروض لما هو مقدر تنشيعا لما لاحت عليه حكومة الجيزوري لتطبيق جانب من تلك المشروعات المملاة.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نافع
الموضوع الفرعي :	الإصلاح الاقتصادي : مقدمة	رقم المجلد :	٤١٥٥٦
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٥

نقطة مفترق الطرق الاقتصادية .. كيف نذهب منها ونصلها؟

يشاهي للمدلات المسجلة في أكثر القصاصات العالم يستقر ...
بان متوسط معدل التضخم في الدول النامية بلغ ٧.٧ في عام ١٩٩٩، وتشير توقعات الصندوق إلى أن هذا المعدل سيظل في مصر قريباً من مستويات التضخم التي سجلها في عام ١٩٩٩، وتشير بيانات إحدى أشهر المجلات الاقتصادية العالمية في العالم وهي مجلة الأيكونوميست إلى أن معدل التضخم في مصر قد انخفض إلى ٢.٩ في مايو الماضي. وفي كل الأحوال فإن هذا المعدل منخفض جداً. يؤكد حالة الاستقرار التي يمر بها الاقتصاد المصري علماً بأن أر خاف هذا المعدل ظل منخفضاً دائماً للاقتصاد المصري منذ منتصف الستينيات وحتى نجاح الحكومة المصرية في السيطرة عليه. من خلال سياسات نقدية ومالية فعالة في إطار الإصلاح الاقتصادي. وكان التضخم المرتفع قبل الإصلاح الاقتصادي عاملاً رئيسياً في اضطراب حسابات الاستثمار الجديد. كما كان يؤثر سلباً على القدرة الشرائية لأصحاب الرواتب والأجور والمعاشات أو من يسهمهم الاقتصاديون بأصحاب الدول شبه الثابتة.

وفي مجال البطالة حافظت الحكومة المصرية إنجازاً حقيقياً بالتخفيض بمعدل البطالة إلى أقل من ٨٪ أخيراً، بعد أن ظل لسنوات طويلة عند مستويات أعلى بكثير من هذا المعدل. وهذه المؤشرات الرئيسية الثلاثة (التضخم والتضخم البطالة) ترفع أداء أي اقتصاد في العالم ولذا كل الحق في أن نقول إن الاقتصاد في وضع جيد لأن مؤشراتاته الرئيسية المتأخر إليها أنها هي في وضع جيد بالفعل. سواء بشكل مطلق أو بالمقارنة بالوضع العالمي.

وبالنسبة لمؤشرين الخارجيين للاقتصاد المصري، وبالنسبة الميزان التجاري الذي يعاني عجزاً كبيراً، فإن جانباً من هذا العجز يمكن قوله، لأن أوقات النهوض الاقتصادي تتعطل بتعطلها بطبيعتها إقامة عدد كبير من المشروعات دفعة واحدة، وتكون هناك حاجة إلى استيراد السلع الاستثمارية (الآلات) والمواد الوسيطة ومستزمات الإنتاج والمواد الخام في حين أن هذه المشروعات لا تبدأ الإنتاج والتصدير فوراً، مما يؤدي عادة إلى زيادة الواردات بشكل كبير يسهم في إحداث أو زيادة العجز التجاري. لكن الجانب غير المعلوم من العجز التجاري هو ذلك المرتبط بالاستيراد للمخزين، أو الاستيراد الجانبي فيه شكل غير ضرورية بالنسبة للاقتصاد في مرحلة النمو. وهذا النوع من الاستيراد هو الذي يجب ترميمه بالتعاون بين الحكومة والمستوردين وجميعها رجال الأعمال. على ضوء الدراسات الخاصة باحتياجات السوق وبيانات الدولة والمجتمع. وفي كل الأحوال فإن عجز الميزان التجاري الذي يشهده العامل الأكثر خطورة على استقرار الاقتصادات المصرية من العملات الحرة وفي الاقتصاد سلباً على القدرة الاقتصادية لمصر والشركات الاقتصادية.

وبالنسبة للموازنة العامة للدولة فإن الحكومة تعمل بشكل صارم

ولعل أن تشير إلى ما هو مطلوب من الدولة ولقطاع الخاص والمجتمع لدعم مسيرة الاقتصاد المصري، فإن من الضروري الإشارة إلى أن البيانات الدولية عن الاقتصاد المصري تؤكد أنه في وضع جيد، استقر معه إشادة المؤسسات المالية الحكومية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، والمؤسسات المالية الخاصة المحلية التي تتمتع بتأريخها، من أي اقتصاد، بمعدلية واحترام عالميين مثل مورجان ستانلي وميريل لينش. وبالنسبة لمؤشرات مصر في أداء الاقتصاد المصري فإنني أرى أن استخدام بيانات المؤسسات الدولية، حتى ولو كان هناك تباين طفيف بينها وبين البيانات الحكومية، لأن هذه البيانات الدولية ليست بيانات صادرة عن الحكومة المصرية التي يحلو للبعض إثارة اللغط حولها أحياناً، وبيانات صندوق النقد الدولي تشير إلى أحدث تقرير له عن الاقتصاد العالمي. World Economic Outlook, May 2000. إلى أن معدل النمو الحقيقي للمنتج المحلي الإجمالي المصري قد بلغ ٢.٦ عام ١٩٩٩، وأن هذا المعدل سيبلغ ٥.٦ في العام الحالي (٢٠٠٠). على الرغم من أن هذا المعدل يقل عن معدل النمو الحقيقي عام ١٩٩٩، فإنه يبقى معقولاً مرتفعاً يبرز كثيراً على معدل النمو الاقتصادي العالمي الذي تشير بيانات الصندوق إلى أنه لن يتجاوز ٢.١ في عام ٢٠٠٠.

ولجسماً لاقتناح باحثي وخبراء صندوق النقد الدولي، بأن الاقتصاد المصري يحقق نمواً مستمراً فإن توقعات الصندوق، في تقريره هذا، تشير إلى أن معدل النمو الحقيقي للمنتج المحلي الإجمالي المصري سوف يبلغ ٥.٦ في عام ٢٠٠١، علماً بأن معدل النمو العالمي للوقت عام ٢٠٠١ لا يتجاوز ٢.٩. بحسب التقرير نفسه، أي أن توقعات الصندوق تؤكد أن الاقتصاد المصري سيمضي في حالة نهوض، وسيظل معدل نموه أعلى كثيراً من المتوسط العالمي للنمو الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل التضخم في مصر قد سجل ٢.٩ عام ١٩٩٩، وهو معدل منخفض

بقلم:

إبراهيم نافع

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعى :	الإصلاح الاقتصادى :مقدمة	رقم العدد :	٢٩٥٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٨

تقويم أداء الاقتصاد المصرى فى نصف العام (2.2)



د. صليب
بطرس

الخسبة 99/98، 98/97، 97/96
على التوالي كالاتى «مليار دولار» 20.7 -
20.3، 17.582.

وفى هذه الفترة عمدت السلطات النقدية
إلى تقليف الضيف على الجنيه المصرى
بترك سعر الصرف يشترك من 3.40 إلى
3.55 بالنسبة للدولار ويوقع المستثمرين
من الحكومة أن تقلف مؤلفا يتسم بدرجة
من المرونة أكبر فى الأشهر الثلاثة الأولى
من السنة للقبية 2000 / 2001 (يناير -
سبتمبر) ويحتكون أكثر استجابة وذلك
من خلال اتباع إجراءات أكثر تواتيا مع
متطلبات السوق كجزء من إستراتيجية أكثر
شولا.

ولم تدم السلطات النقدية فرصة ترم
توّن أن تطلق تجميعها على بقاء قيمة
الجنيه المصرى ثابتة أمام العملات الأجنبية
من الناحية الرسمية. ويتضح هنا أن تفرق
بين طريقتين من طرائق تقليف العملة - أيا
عملة الأولى أن تطلق السلطات النقدية
بطريقة رسمية خفض قيمة الجنيه المصرى
قيمة العملات الأجنبية من خلال الدولار
ويطلق على ذلك بالانجليزية devaluation.
والطريقة الثانية ترك تحديد قيمة العملة
يقوى السوق والمطلب
سياسة تقويم العملة بتركها تتذبذب صعودا
وهبوطا حسب تفاعل العرض من العملة
وحجم الطلب عليها.

ويلاحظ للمراقبون أن الأشهر الأخيرة من
الفترة موضوع البحث شهدت زيادة
المصروف مما أدى السلطات النقدية من
الاحتياطات نتيجة نقص تعرضت له لأوارد
الجارية. وعطى الاحتياطى بحيث بلغ فى
شهر يونيو 18 مليار دولار وهو أعلى
مستوى وصل إليه من قبل بعد أن كان
يتردد حول 20 مليار. ويرى بعض رجال
الأعمال أنه لو لا ما اتخذت السلطات النقدية
من إجراءات مسرفية لحصد من الطلب على
الدولار من خلال تنظيم عمليات فتح
الاعتمادات المستندية، لجأت للتعلق أسوأ
بكثير. وما تجوز الإشارة إليه أن سلوك
رصيد الاحتياطى خلال الثلاث السنوات

عالجت فى مقال سابق 12 سبتمبر
2000 أداء الاقتصاد المصرى فى النصف
الأول من العام الحالى. وجاءت هذه
المعالجة تطلعا من الرغبة فى أن يظل قارئ
العالم اليوم ذو الاهتمام الأكبر من غيره من
أفراد الصفح الأخرى بساواة الاقتصاد
المصرى من أن إلى أكثر من خلال نظرة
شاملة تبرز الأرواف على حركة الاقتصاد
ككل. وشدة مشكلة انجليزية: أن الاطلاعة
على الحسابات ككل المسجل من النظرة على
الشجرة الواحدة منها.

السياسة النقدية :

لم يحدث سوى تعديل طفيف فى
السياسة النقدية. فاستمرار الفائدة ظلت إلى
حد كبير على ما هى عليه دون تعديل
وكذلك الحال مع سلوك الجهاز المصرى
أزاء حجم الائتمان الذى يمنحه لمعامله الأ
لما يتلقى والتدقيق على طريقة الرواف على
كتابة الضمانات التى يقدمها العملاء. وجاء
ذلك تحت تأثير الحكم الصادر فى قضية
نواب اللروض.

وفى هذه الفترة بدأ واضحا اتجاه
السلطات النقدية للتفرغ من الحفاظ على
سعر صرف الجنيه ثباتا أمام العملات الأجنبية
مع الحفاظ على احتياطى النقد الأجنبى
الوجود لدى الجهاز المصرى ثابتا إلى أبعد
مدى.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعي :	الإصلاح الاقتصادي :مقدمة	رقم العدد :	٢٩٥٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٨

ميزان المدفوعات

تركزت انقسامات الحكومة الخاصة

بمعالجة عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات منذ عام 1998، في الحد من تحويل عمليات الاستيراد ومن حزم النقد الأجنبي للخصص لهذا الغرض وفي الوقت نفسه الالتزام بزيادة الصادرات. وأسهمت هذه السياسات في تخفيض عجز الميزان التجاري بما يقابل 8٪ في النصف الأول من العام المالي 2000/1999. ظهر ذلك من بيانات البنك المركزي، وأسهم ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية في هبوط عجز ميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام للتكرار (أي يناير - يونيو 2000). وسجلت الواردات في تلك الفترة زيادة طفيفة. ومن نتيجة ذلك حقق عجز ميزان المدفوعات عموماً بالغ محله 22٪ عموماً كان عليه في السنة المالية السابقة. وجاءت هذه النتيجة بسبب ارتفاع أدلة قطاع السياحة بصورة خاصة.

ومع هذا التحسن الطفيف في الميزانين الخارجيين، ومن شأنه أن يخلق التضيق على موارد العملات الأجنبية للعمولة، فإن بعض المعلقين يخلصون من رجال الأعمال يرون أن ذلك جاء نتيجة تباطؤ النمو وتراجع الثقة في دوائر الأعمال.

واليس من ريب في أن هبوط مستويات الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر - وهو ما تحصل عليه مصر من خلال بورصة الأوراق المالية - بالإضافة إلى

نقص الأقبال على اقتناء السندات التي تصدرها الحكومة مدفوعة بالمعاملات الأجنبية، تعتبر مؤشرات تظهر حجم ثقة المستثمرين من ناحية ورجال الأعمال من ناحية أخرى في السياسة الاقتصادية وإلى أداء التصاريح البلاد، وهناك أيضاً ما أسهم في هذا التباطؤ هو ارتفاع قيمة المخزون السلمي الذي ورثته مصر من القطاع العام الذي اعتاد في فترة الانفتاح على أن ينتج سلماً مستندية الجودة وغالبية الأمن يمكن تصديرها بوسائل استثنائية. وما يذكر أن زيادة حجم المخزون السلمي في هذه الفترة لها بعكس الظروف غير لائقة التي تتر بها دوائر الأعمال.

وتوقع الأرقام الرسمية للجنة أن المخزون السلمي ارتفع بما قيمته 2,7 مليار جنيه في سنة 98/97 وبما يقابل 9,3 مليار جنيه في السنة المالية 99/98. وتأمل الحكومة في أن تتمكن من خفض هذا المخزون بموالي 2,7 مليار في السنة المالية 2000/1999.

ويتطلع رجال الأعمال والمستثمرون إلى أن تتمكن الحكومة من الاندماج على إجراءات تمس تشجيعاً اقتصادياً كثيرة من خلال استراتيجيات من شأنها ألا تقلل عافية في سبل تحسين لجهود التبادل التجاري وبيئة دوائر المال والأعمال ومحيطها.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد بركة
الموضوع الفرعى :	الإصلاح الاقتصادى : مقدمة	رقم العدد :	٢٩٦٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٦

أكملت حكومة الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء هذه الأيام أول عام كامل منذ بدء تشكيلها وأدائها اليمين الدستورية أمام الرئيس حسنى مبارك. وفى هذا الملف تقدم صورة شاملة لأداء الحكومة فى قسم الاقتصاد من عملها فى جميع قطاعاته المختلفة. وذلك سواء من حيث منهجها وفلسفتها العامة فى الأداء، أو من حيث النتائج التى أسفرت عنها هذه السنة القاسية مع الإصغاء بالأرقام كما أسس عندئذها أصح نقعة يمكن الاعتصام عليها

فى أية محاولة لتقييم الأداء. كما يتضمن الملف استعراضاً لأهم القرارات التى اتخذتها الحكومة لتصحيح المسار للاقتصاد المصرى وترتيب البيت الحكومى من الداخل وإعادة الثقة فى الاقتصاد والحكومة على حد سواء.. والأهم موقفاً فى إدارة الأزمات بجميع أنواعها ورد الفعل السريع فى إنقاذها. وكذلك خطر القرارات التى قامت بإصدارها بإلصاقها إلى أزمة الفخمة حول المؤشرات الاقتصادية والمصنعا المصرية.

ماذا حدث خلال ١٢ شهراً كاملة؟

سنة أولى حكومة - قسم اقتصاد

بالأرقام: الحكومة لا تكذب
ولا تتجمل

محمد بركة

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال : محمد بركة
الموضوع الفرعى : الإصلاح الاقتصادى : مقدمة	رقم العدد : ٢٩٦٠
المصدر : العالم اليوم	تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٠/١٦

تنمية الموارد بدون فرض أعباء جديدة دور بارز للقطاع المصرفى فى تحقيق المعدلات المستهدفة

د. محمد بركة

2000/99 مقارنة بالسنة السابقة.

واستمر سخر البنك المركزى للاقتراض والخمس عد 12٪ بينما زادت اسعار البنك على ائحة الخزنة بصورة طيبة لتبلغ 8,895 ٪ بالقسوة لثلاثون لمة 91 يوما.

القطاع المصرفى

وقد تنج من الابه المصرى فى ظل حكومة الدكتور عاطف حيد ارتفع حجم الاصول للقطاع للبنك المركزى بواقع 5 مليارات جنيهه لزيادة مساهمى مطلوبات البنك من الحكومة بمقدار 8.3 مليار جنيه وتراجع صالى البنوك الأخرى بمقدار 3.3 مليار جنيه وعلى العكس من ذلك انخفض صالى الاصول الأجنبية للبنك بما يعادل 4.7 مليار جنيه نظراً لتراجع اسوله الأجنبية بما يعادل 3.4 مليار جنيه. وزيادة التزاماته الأجنبية بما يعادل 1.3 مليار جنيه والتأشقة اساساً من فروق

امانة تقييم ارمدة حسابات إعادة الجورة.

ولما يتلق باجمالى المراكز للقبسة للبنوك بخلاف البنك المركزى فبلغت الزيادة فيها 13.8 مليار جنيه بمعدل 3.9٪ ليسل إلى 365.4 مليار جنيه فى نهاية سبتمبر 1999. واستطاعت البنوك جذب مزيد من الفوائج بلغت معه الزيادة 3.8 مليار جنيه بمعدل 1.6٪ لتصل إلى 241.1 مليار جنيه خلال تلك الفترة وارتفعت إلى 259.4 مليار جنيه.

لثانية 2000/99 مقابل 74٪ فى السنة المالية السابقة وذلك من خلال مشاركت فى القضاات السابعة بما نسبته 53.5٪ يليها الخدمات الائتمانية 33.8٪ خاصة التجارة والثلل والاتصالات. ثم الخدمات الاجتماعية 12.7٪ خاصة فى الاسكان والخدمات الشخصية والاجتماعية. وهو ما تحقق بنسبة كبيرة.

وكان للقطاع المصرفى دور بارز فى تحقيق هذه المعدلات. حيث تمت زيادة سعر الفائدة على شهادات الاستثمار (مجموعه أ، ب) بواقع 0.5٪ مشوا بهدف رفع معدل الامثال للطللى وتوسيع قاعدة الفوائج لدى البنوك. مما أدى بالفعل إلى نمو مطرد فى حجم الاقراض والفوائج الذى ارتفع من 221.6 مليار جنيه فى عام 1999/98 إلى 259.4 مليار جنيه حتى يونيو 2000.

على العكس من تلك تساهل معدل نمو القسوة ليبلغ 1.9٪ مقابل 2.9 فى السنة المالية

عندما تتحدث الارقام فهو لا تكتب ولا تسجل. وإنما تمكن الواقع دون احكام قسيسة فى وجهات نظر. لهذا كان لابد لتقييم وزارة الدكتور عاطف حيد وادائها من الرجوع إلى الارقام الرسمية التى أعطت عنها خاصة إذا تعلق التقييم بالقضايا المصرفية.

فكما يتلق بمعدل نمو القسط للطللى الاجمالى استهدفت الحكومة رفعه من 6٪ إلى 6.8٪ خلال السنة المالية 2000/99 ونجمت فى الوصول إلى معدل 6.7٪ وذلك من خلال الاعتماد على القطاعات الصلعية (صناعة) زراعة، وتولى كهرباء) باعتبارها العامل الأساسى لتحسين الليزان التجارى مع العالم الخارجى. واستهدفت أن يعمر تلج القطاع الخاص بمعدل 7.7 لتتوقع نسبة مساهمته إلى 74.7٪ من القسط للطللى الاجمالى خلال السنة

وقد توسعت البنوك فى نشاطها الاقراضى إذ ارتفعت التسجيلات الائتمانية للخدمة منها بمقدار 3.9 مليار جنيه لتصل إلى 210 مليارات جنيه مطقة 257.5٪ من اجمالى الاصول 7.1٪ من اجمالى الفوائج فى نهاية سبتمبر 1999. ولد بلغت التسجيلات بالعملية للطللى 163 مليار جنيه بزيادة قدرها 6.7 مليار جنيه. وتلك الزيادة فى التسجيلات الأجنبية بما يعادل 47 مليار جنيه بنظم يعادل 0.8 مليار جنيه. كما استثمرت البنوك ما قيمته 1.7 مليار جنيه لثون الخزنة والأوراق المالية خلال الفترة منها 1.2 مليار جنيه لتكتاتبات البنوك فى ائحة الخزنة. و3.3 مليار جنيه سندات جسر حكومية و0.2 مليار جنيه مساهمات فى للشروعات.

تنامى سوق المال

شهدت لفترة قوى حكومة الدكتور عاطف حيد نشاطاً ملحوظاً فى سوق الأوراق المالية حيث بلغت كمية الأوراق المتداولة 0.3 مليار ورقة حتى سبتمبر 1999 بقيمة اسمية 9.5 مليار جنيه.

وقد تركز التعامل خلال الفترة فى الاسهم بالجنيه المصرى داخل للتصويرة وهو ما انعكس على الرقم القياسى لاسعارها ليرتفع بمقدار 32.2 نقطة ليسل إلى 512.5 نقطة فى نهاية سبتمبر وفى الفترة التى انتهى الرصد الرسمى لها فيما يخص المؤشرات المصرفية ومؤشرات سوق المال.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	محمد بركة
الموضوع الفرعي :	الاصلاح الاقتصادي : مقدمة	رقم العدد :	٢٩٦٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٦

مجز في الدولار

واسفر التعامل في سوق الصرف الأجنبي خلال لفترة العرض التي أمده لها رصد البنك المركزي عن عجز قدره 1,6 مليار دولار مقابل 0,7 مليار دولار عن الفئرة الموازية (بحسب تسمية سبتمبر 1998).. ومع ذلك فقد حرص البنك المركزي على استمرار سياسته الهادفة إلى استقرار سعر الصرف، حيث تم خلال تلك الفترة توفير احتياجات البنوك من النقد الأجنبي وهو ما استمر حتى الآن وكانت آخر دفعة لتدخل المركزي في سوق الدولار هي ضخ 400 مليون دولار إلى السوق. وقد انعكس ذلك على صفاتي احتياطاته الدوائية التي

خلف سيز للوزارة

كان من أهم ما تم ارتكاز عليه عند اعداد تقديرات للوزارة العامة للدولة للسنة المالية 2000/99 ان تسهم السياسة المالية في تحاقق اهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا العام. فقد حرصت حكومة الدكتور عاطف عبيد على ترشيده الاتفاق دون الاخلال بصالح مخرجه الدخل ومن ناحية اخرى اعتمد على تنمية الموارد دون فرض اعباء جديدة على المواطنين وفي إطار استمرار تقديم التيسيرات لتحفيز الاستثمار والتوسع في النشاط الاقتصادي.

ووفقاً للتقديرات الأولية للموازنة يبلغ إجمالي الاستغلات 89 مليار جنيه وإجمالي الإيرادات 76,7 مليار جنيه، أي عجز كلي قدره 12,3 مليار جنيه بما نسبته 3,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أظهرت القائمة الفعلية للموازنة السابقة 2000/99 نجاح الحكومة في زيادة مواردها وهو ما كان يلزم لتنفيذ للوزارة وأن كانت هناك بعض أوجه التوسع الانفاقي.

الدين المحلي

بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة في نهاية سبتمبر 99 نحو 154,9 مليار جنيه بزيادة 7,8 مليار جنيه عن نهاية يونيو 1999 فقط. وإذا أدى إلى ذلك من ناحية تراجع المركز المالي للحكومة لدى الجهاز المصرفي بما قدره 6,4 مليار جنيه لزيادة قروضها وانخفاض وادائها وارتفاع رصيد ائتمنها من بنك

الاستثمار القومي بمقدار 1,6 مليار جنيه ومن ناحية أخرى تراجع رصيد الأرصدة من السنوات والأون المصادرة على الخزائن العامة بما قدره 0,2 مليار جنيه.

وفيما يتعلق بالمعاملات مع العالم الخارجي فقد ارتفع عجز ميزان التجارة ليصل إلى 379 مليون دولار خلال الفترة من يونيو 99 إلى سبتمبر من نفس العام فقط حسب الرصيد الذي أظهرته تقارير البنك المركزي. وقد نتج ذلك بسبب انخفاض فائض ميزان الخدمات والتحويلات على الرغم من انخفاض عجز الميزان التجاري وارتفاع التحويلات إلى ارتفاع المصادرات البتولية.

المعاملات الرأسمالية

وفيما يتعلق بالمعاملات الرأسمالية والمالية فقد أظهرت وضعا مختلفا عن الفترة الماضية من العام السابق الذي تولت إدارة السياسات النقدية والمالية له الحكومة السابقة. وقد تم تسجيل تدفق مالي للخارج بلغ 248,2 مليون دولار مقابل صافي تدفق للداخل قدره 375,7 مليون دولار في العام السابق.

وقد نتج من جميع المعاملات الجارية والرأسمالية قد استمرت من عجز كلي في ميزان المدفوعات بلغ ما يعادل 1 مليار دولار. في الوقت الذي زاد رصيد الدين الخارجي بنحو 0,8 مليار دولار.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	الجملة
الموضوع الفرعي :	الإصلاح الاقتصادي : مقدمة	رقم العدد :	٢٢٩٣
المصدر :	(مجلة الحوادث)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٩

رئيس وزراء مصر الدكتور عاطف عبيد يخاطب
أكبر تجمع اقتصادي بالقاهرة:

الاقتصاد المصري يتقدم والديون تتراجع

٧ برامج جديدة لجذب الاستثمارات والتبنية

وأشار الدكتور عبيد إلى حجم الصادرات مؤكدا حدوث زيادة في مبيعاتها وبمسئبة ٢٣٪ من الصادرات السلعية، كما أن حركة الزيادة حلت نمو بلغ ٢١٪. وأكد رئيس الوزراء أن مصر من أكثر الدول فترة على جذب الاستثمارات العالمية مقيرا إلى أن هناك سوقا مالية ناشئة تتفتح بالقدرة والاستقرار. واستطرد الدكتور عاطف عبيد قائلا أن مصر تستفيد الوصول بمعدل النمو إلى نحو ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ولكن من الحكومة لتحقيق هذا الهدف تنفذ سبعة برامج

للتبنية في كل المجالات
١ - أول هذه البرامج يتعلق بتعميق برامج الخصخصة، وقال أنه سيتم خلال العام الحالي ٢٠٠٠ والمقبل ٢٠٠١ بيع معظم الشركات العامة حيث تتضمن خطة الحكومة في هذا الشأن خصخصة ١٧٥ شركة، مشيرا إلى أن هناك ملكية حكومية في ٣٨٥ شركة مشتركة. وقال إن برنامج الخصخصة الجديد يتضمن طرح نسبة تصل إلى ٢٠٪ من أسهم شركة الاتصالات وشركات البترول وتوزيع منتجاتها، وكذا طرح نسبة كبيرة من الأسهم في قطاع الكهرباء، وذلك بعد الانتهاء من بعض المشاكل الخاصة بالديون المترتبة على شركات التوزيع. ومن المتوقع أن يتم ذلك خلال شهرين. وقال أنه سيتم الانتهاء من خصخصة باقي حصة القطاع العام في البترول للمشاركة في نهاية العام الحالي. كما أن خصخصة البنوك العامة تستغرق وقتا طويلا أي قرابة ١٥ شهرا وأن عمليات التفتيش تتطلب مدة كبيرة. وذكر رئيس الوزراء أنه سيتم خلال الفترة الجديدة لمجلس الشعب تحويل ١٢ مؤسسة اقتصادية إلى شركات قائمة بذاتها.

وتحدث الدكتور عبيد عن البرنامج الثاني للتبنية فقال أنه يتعلق بتحديث البنية الأساسية وخصوصا في مجالات المدارس والوحدات الصحية والطرق والمطارات وشبكات توزيع الغاز الطبيعي. وأضاف أن البنية التحتية إلى دعوة رأس المال الخاص لتمويل تلك المشروعات وتملكها. مع التزام الحكومة بضمان حد أدنى من الدخل السنوي للمستثمر وفتح رسوم المستهلكين. وقال إن قيمة هذه المشروعات من المتوقع أن تصل إلى نحو ٢٠ مليار جنيه.

أما البرنامج الثالث من برامج التبنية فإنه يتعلق بالإصلاح التشريعي والقانوني وذلك بهدف سرعة حل المنازعات وهو أمر يتم من خلاله إيجاد آلية فعالة لتنفيذ الأحكام القضائية. وذكر الدكتور عبيد

على مدى ثلاثة أيام شهدت العاصمة المصرية القاهرة أكبر تجمع مالي واقتصادي ضم ١٥٠٠ من رجال الأعمال

المصريين والعرب والأجانب من ٣٧ دولة. وهو المؤتمر المعروف باسم مؤتمر «البيروماني». هذا الحدث الكبير انطلق تحت عنوان «الاقتصادات العربية الناشئة والقضاء آفاق جديدة في الأسواق العالمية». وكانت فرصة لتعرض مصر لأوضاع الاقتصاد القومي وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي نفذتها على مدى السنوات الماضية. وكانت فرصة أيضا لتؤكد مصر أمام هذا التجمع الضخم أن مناخ الاستثمار يجنب الاستثمارات الأجنبية لمباشرة وأن مصر من أفضل الدول لدرجة في هذا الشأن. وتؤكد أيضا أن مؤشرات الاقتصاد المصري في تحسن مستمر.

هذا المؤتمر أعلنها رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف عبيد والعديد من الوزراء وكبار المسؤولين أمام مؤتمر «البيروماني» الذي بدأ يوم ١٣ أيلول (سبتمبر) الماضي. واستمر حتى يوم ١٥ من الشهر نفسه. وقال الدكتور عبيد إن الحكومة المصرية تنفذ سبعة برامج للتبنية في مختلف المجالات تستهدف الارتفاع بمعدل النمو إلى ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ولكن إن هناك زيادة ملحوظة في الصادرات واتساعا في حركة السياحة وازدياد حجم الديون الخارجية. وكان المؤتمر فرصة طيبة لسماع الآراء بين المسؤولين المصريين ورجال الأعمال من مختلف دول العالم حول الأوضاع الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

بدأ رئيس وزراء مصر حديثه مستعرضا بعض الأرقام عن أوضاع الاقتصاد المصري في الوقت الراهن. فقال إن هناك مؤشرات إيجابية تؤكد استقرار هذه الأوضاع. وأشار الدكتور عاطف عبيد إلى أن هذه المؤشرات تتمثل في وصول معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥,٥٪ من العام الحالي وانخفاض عجز الموازنة إلى ٢٠,٤٪ من الناتج المحلي. كما تراجع معدل التضخم إلى نحو ٢,٤٪. وقال إن حجم الدين الخارجي بلغ أقل من ٢٧,٢ مليار دولار.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : الإصلاح الاقتصادي : مقدمة

المصنف : (مجلة) الحوادث

الجلد : اسم كاتب المقال :

رقم العدد : ٢٢٩٣

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٠/١٩

وتحدث رئيس الوزراء عن البرنامج السابع من برامج التنمية لقال أنه يتعلق بشبكة الإنسان الاجتماعية. وأضاف أن الإصلاح الاقتصادي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبعد الاجتماعي وأكد أن الرئيس المصري حسني مبارك حريص كل الحرص على هذا المبدأ. وأوضح أنه في هذا الشأن تم إنشاء شبكة أمن للفقر ومحمودي الدخل حيث تم تخصيص خمس حزم الاستثمار العام السنوي لتخصيص مستوى المعيشة. فقد تطلبت برامج لدعم الأسر الفقيرة من خلال الدعم الذي يقدم للسلع والخدمات الأساسية والحماية وكذا دعم الطلاب من الطبقات غير القادرة وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية ومياه الشرب وإلقاء النفايات الإلكترونية تلك الطبقات محدودة الدخل.

ذلك كانت كلمة للدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء في بداية مؤتمر «اليوماني» الذي استمر ثلاثة أيام وشهد خلالها العديد من المناقشات بين الوزراء وبين رجال الأعمال. ومن خلال هذه المناقشات كان تأكيد الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على أن الحكومة تستهدف تحقيق الاستقرار في سوق الصرف مشيراً إلى عدم صدور قرارات إدارية في هذا الشأن وإن السوق هي التي تشبع نفسها من خلال العرض والطلب. وأضاف أن موارد مصر من النقد الأجنبي كافية لتحقيق هذا الاستقرار من خلال زيادة العرض. وأوضح الدكتور غالي أن السياسات الاقتصادية والمالية الهادئة التي تتبناها الحكومة من شأنها تحقيق الاستقرار وضبط إيقاع السوق.

وتحدث الدكتور محمد حسنين وزير المالية لكانه على أن عملية الإصلاح الضريبي التي تم إعدادها تستهدف تحقيق العدالة سواء في سعر الضريبة أو ما يتعلق بتحديث وتطوير الآلية الضريبية الأمر الذي ييسر تعامل الممولين مع الضرائب. وقال الوزير إن عملية الإصلاح تستهدف كذلك القضاء على التهرب الضريبي من خلال قانون في هذا الصدد.

وأشار الدكتور سامح التريمان رئيس بورتصا القاهرة والاستغربة إلى أنه تم إقرار قواعد جديدة لقيود الأسهم في البورصة مطبوعاً إلى أن تلك القواعد سوف يكون لها مردود إيجابي على سوق المال في مصر. وأضاف أن هذه القواعد تؤكد مبدأ الشفافية، وسوف تعمل على تنشيط التداول وزيادةقبال المستثمرين للتعامل بالأوراق المالية.

وأشار محمد شفيق جبر رئيس منتدى مصر الدولي إلى ضرورة تحقيق التوازن المشترك بين الأطفال العربية ودول الشرق الأوسط مؤكداً أن هذا التوازن أصبح أمراً حتمياً في ظل التكتلات الاقتصادية التي يشهدها العالم. وأكد أن النظرة القبطية التي تجدي في ضوء الأوضاع المالية والاقتصادية الحالية وبالتالي لا بد من التوازن والتفسيق بهدف الاستفادة من المزايا التنافسية لكل دولة من دول المنطقة. وأضاف محمد شفيق جبر محذراً من تشبيه الأنشطة الاستثمارية في الدول العربية وقال إن ذلك من شأنه أن يضعف القدرة التنافسية على كافة المستويات.

إن هذه الآلية والإصلاح القانوني المتعلق بها، من المنتظر أن يتحقق في نهاية العام الحالي. وأوضح رئيس الوزراء المصري أن تحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد سوق وفق آليات العرض والطلب وانماجيه إلى الاقتصاد العالمي يتطلب بعض الإصلاحات، إضافة إلى ما تم تنفيذه في هذا الشأن. وذكر أن هناك ١٧ تشريعاً جديداً سوف تطرح للمناقشة وإيداع الرأي بشأنها أمام الرأي العام قبل انعقاد مجلس الشعب في دورته المقبلة. ومن بين تلك التشريعات قانون للرهن العقاري وقانون للمناطق الاقتصادية الخاصة، وقانون الاتصالات، وقانون الغرف التجارية، وقانون الضرائب، وتشريع يتعلق بالملكية الفكرية وقانون العمل الموحد.

وأشار د. عبيد إلى البرنامج الرابع من برامج التنمية وقال أنه برنامج قومي للتحديث. وأوضح أن مصر على وشك التحول على اتفاق للشراكة مع الاتحاد الأوروبي. هذا الاتفاق يتضمن تعاوناً متبادلاً بين الطرفين لتحقيق زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية من خلال تحديث قطاع الصناعة. ولأن هذا يتطلب جديداً شاملاً في مختلف مجالات الاقتصاد المصري وليس قطاع الصناعة فقط وأضاف قائلا إن الأمر يتطلب كذلك إعادة تنظيم الخدمات المدنية والقضاء على البيروقراطية في شتى صورها، وتنمية جيل جديد من القادة في أقطاعات الخدمات. كما أن الانتماء في المجتمع الأوروبي يتطلب إعادة هيكلة أدوات وإداء قطاع الزراعة والصناعة، وإقرار المهارات في هذين المجالين. كما أن القطاع التجاري يتحتم تحديثه بشكل يمهله قادراً على التسويق وخصوصاً في الأسواق الخارجية. وقال الدكتور عبيد أن الانتماء مع الاتحاد الأوروبي يتطلب أيضاً إصلاحاً شاملاً في قطاع التعليم والتدريب وتنمية المهارات.

وتحدث الدكتور عبيد عن البرنامج الخامس قائلا إنه يتعلق بإعادة هيكلة القطاع المالي مشيراً إلى أن هذا يتطلب في حاجة إلى مزيد من الحديث وإعادة تنظيم القطاع المؤسسات المالية. وقال إن الأمر يتطلب دعم سوق السندات، وذلك بهدف تنويع مصادر الائتمان. وأضاف أن الأمر يتطلب أيضاً تنمية الروابط بين المؤسسات المالية في مصر ومثيلاتها الأجنبية في مختلف دول العالم المتقدم.

أما البرنامج السادس فإنه، كما قال رئيس الوزراء، يشمل تحديث موانئ مصر وتطويرها باستثمار المواقع الفريدة بمصر بين أوروبا وشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا. وأوضح الدكتور عبيد أن البرنامج يشمل أيضاً الاستثمار في البترول واكتشاف الغاز الطبيعي وتطوير حقول البترول واكتشاف البترول مشيراً إلى أن ذلك سوف يتيح لمصر تصدير كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والبترول. كما يوقع لها لفرأ كثيراً من العملات الأجنبية. وقال رئيس الوزراء المصري إن قطاع الخف من المؤكد سوف يكون القطاع الزائد في السنوات المقبلة. وهذا أشار إلى مشروع عين كبيرين في مجال البترول وكيمائيات في الساحل الشمالي وخليج السويس.

وكان ريتشارد انور رئيس مؤسسة «يوماني» أكد على ضرورة التوازن الاقتصادي بين دول المنطقة وتحقيق الانتماءات بين الاقتصادات تلك الدول مشيراً إلى أن وجود تكتل إقليمي سوف يسك العنقلة من الانتماء في الاقتصاد العالمي. وف الذي أكد الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية للمصري الذي أشأ إلى أن مصر تؤمن بخضرة الانتماء، وقال أن مصر جماعة للدول العربية كمجموعة واحدة إلى حد واحد هو المحطة للعربية المشتركة. وفي النهاية كان تأكيد الجميع على أن الاقتصاد العالمي يشهد تطورات هائلة كل يوم، وإن الام يطمح التعاون المشترك، وأن الانتماء الاقتصادي أصبحت هي الخالبة في عالم يتحتم له اقتصادياً. ■

القاهرة - الحوادث

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	شما على
الموضوع الفرعى :	الإصلاح الاقتصادى: مقدمة	رقم العدد :	٢٩٦٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢١

فى مواجهة العولمة والتجارة الإلكترونية الخبراء يؤكدون قدرة الاقتصاد المصرى على مواجهة التغيرات العالمية

□ كاتبت - شما على:

وسد تهاين فى وجهات النظر حول درجة صمود الاقتصاد المصرى، أكد الخبراء أن الاقتصاد قادر على مواجهة التغيرات العالمية عبر برنامج الإصلاح الاقتصادى وتوسيع دور القطاع الخاص والدخول فى تشكلات اقتصادية جديدة. فى حين أكد الاقتصاديون بارتئين عدم صمود الاقتصاد المصرى فى مواجهة التغيرات الدولية محددين على أن ملكة التنافس لم تتأثر لمواجهة العولمة والوجات والتجارة الإلكترونية والسؤال الذى يبحث عن اجابة ما فى درجة صمود الاقتصاد المصرى.

فى البداية أكد الدكتور محمد الفضيرى مدير اقتصادى وتلقى مدير البنك الاقلى له مع تسارع للتغيرات بدرجة غير مسبوقة فى ظل السرعة التي أصبحت حالات الكساد الاقتصادى واصبحت الدولة الاقتصادية إحدى الوسائل الرئيسية للتعامل وإجراء المبادرات التجارية المحدود بعيدا من الحواجز الجمرية وعقبات التجارة أو الجسديات والقيود.

وأضاف أن حجم التجارة الإلكترونية سوف يصل إلى نحو 3.2 تريليون دولار سن 2005 سيظهر اقتصاد فائق القدرة وفرة تنحصر فيه حواجز للكان والوقت .

الدكتور محمد الفضيرى اثناء بقاء الاقتصاد المصرى باعتباره اقتصادا نشطا ويطرحا أن يتم بمراتر الملائمة والتنافسية الواسعة. وأضاف أن مصر لديها امكانات وموارد وعقول ومخالقات مسجلة الا تم استثمارها سوف يتضاعف الناتج القومى الاجمالي مديرا إلى أن تمتلك الاستثمارات الدولية وتشجيع سوق المال سوف يخلق دفعة قوية للاقتصاد المصرى.

وردا على سؤال حول تأثير العولمة على الاقتصاد المصرى قال ان العولمة ستكون مصدر من تحريك مواردنا البشرية إلى قوات مؤثرة فى سوق التجارة الفكرية خاصة الا تم استيعاب جميع الخريجين من الجامعات الباحثين عن عمل وتوسيع دائرة التوظيف الابتكاري لاصحاب تلك الكفاءات من المبدعين والمبدعين وتحقيق قيمة مضافة تلزم من النقل وتحسن من مستوى الخدمة وعدم الصدامات المصرية من البرمجيات وتطبيقاتها وزيادة موارد الدولة من العملة الصعبة وما يترتب على تغيرات ملموسة.

وأوضح د. محمد عبدالمعطي رئيس قسم البحوث الاقتصادية بكلية الاقتصاد والعلوم ان أهم التغيرات العالمية الأخيرة أدت إلى سيطرة نظام عالمي جديد يعتمد على اتفاقية الجات لتحريك التجارة الدولية وفتح أبواب المنافسة أمام منتجات الدول المتقدمة والنامية والصغيرة وحدث ثورة فى الاتصالات والتكنولوجيا تمكننا على حركة التجارة والعمليات داخل مصر من خلال نحو التشكلات الاقتصادية وتواجد الشركات العاملة فى الاندماج وتجاه العالم

الى الخصخصة وسيطرح القطاع الخاص على القطاع الاقتصادى بدلا من

القطاع العام وما يترتب على ذلك من تغير دور الحكومة وظهور دور الجسديات

الأهلية بدلا من الحكومة فى التشكلات الاقتصادية والاجتماعية وقد فرضت

الاجاب على مصر أن تفتح باب الواريات من الخارج دون قيود ما تسبب فى

مخالفة المعنات المحلية كما انتهت مصر لتخفيض الرسوم الجمرية الامر

الذى اثر على حسنة للموازنة العامة للدولة من الضرائب والرسوم الجمرية.

الدكتور محمد عبدالمعطي قال ان حماية الملكية الفكرية ترتبط بعليا عدم

الدواء بدون دفع مقابل ما يؤدى إلى ارتفاع سعر الدواء داخل مصر وهو من

السلع الضرورية.

كما ان للداء الدعم على السلع الضرورية الذى إلى ارتفاع اسعار القمح

والسكر والذرة وارتفاع أسعار البقوليات المصرية من قذائف والأسلحة الزراعية.

من جهة أخرى ساهمت التكتلات الاقتصادية فى دفع مصر إلى توقيع

اتفاقيات مشاركة مع الشركات المصرية والأوروبية واتجاهها للانضمام إلى

الكميسا الافريقية وانتشاء منطقة للتجارة الحرة العربية لتتقبل السوق العربية

الشركة وزيادة حجم لتجارة المصرية العربية.

كما أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى استخدام شبكة الانترنت العالمية

فى التجارة الخارجية وتطور ما يعرف بالتجارة الإلكترونية مما أدى إلى

استخدام هذه الشبكة فى استيراد سلع وخدمات مصرية وتصدير بعض

السلع إلى الخارج. وفى هذا الصدد قامت مصر بإعداد تشريعات جديدة تتواءم

مع هذا النوع الجديد من التجارة الذى لم يكن موجودا من قبل كما أن برنامج

الإصلاح الاقتصادى اتجه إلى التوسع فى الخصخصة وإصدار تشريعات

تسند على ذلك من خلال قانون 203 لسنة 91 وقانون سوق رأس المال رقم

95 لسنة 92 بجانب البدء فى الاستثمار الأستراتيجى فى البنى على خلال

البرودة وتطوير الأبنية إلى الشركات لتحقيق الجودة الشاملة ورفع قدرتها

التنافسية فى السوق العالمى.

من جهة أخرى أصدرت مصر عدة قوانين وقوانين لإصلاح القطاع المصرفى

والجمرى للمستثمرين الذين يتعاملون فى الأوراق المالية ويعيدون شركاتهم

فى البورصة المصرية وكذلك صلاحيات الاستثمار وشركات التمويل التجارية

وتطوير سوق السندات إلى مصر وإخفاء شهادات الاندماج الدولية لفتح

البورصة للمصرية بالبرمسات العالمية كما أصدرت الحكومة قانونا لفتح

الأوراق والدعم يسمح الحكومة برفض ضريبة على السلع الواردة من الخارج

التي تتنافس المنافسة المحلية وتزدى إلى الحدائق السوق المصرى بالمنتجات

المستوردة.

كما استقرت قانون التجارة لحماية القطر التجارى وتطوير وظيفة الشبكة

وتنظيم التجارة الخارجية ومنع التهريب وحماية المستهلكين.

على الجانب المقابل يرى الدكتور محمد وضوان اسناد الاقتصاد الدولى

بهاجمة عن شمس أن الاقتصاد المصرى يحتاج لمرحلة المتغيرات الأساسية فى

السوق العالمى ذلك لأن الهيكل الانتائى للاقتصاد المصرى ضعيف فالانتاجى

منخفضة ومزال الانتاج على التكنولوجية محدودة بظلال الكساد العالمى كما

أن قرارات الاستثمار فى التكتلات القائمة يقصد فى المقام الأول على قرارات

سياسية لتضامنا إلى لشركات الأوروبية سوف يأتى إلى العالم الرسوم

الجمرية والضرائب.

الامر الذى يتحسب بدوره على عجز الموازنة العامة للدولة وحدوث التضخم

ولكن تتفاقم ذلك بمرور الوقت تأخير الهيكل التصديرى.

وإذا كان الأساس الذى قامت عليه اتفاقية لشركة الأوروبية هو فتح أبواب

أمام الصادرات المصرية فإن تطوير العملية الاقتصادية يستلزم تغيير الهيكل

الانتائى للمصرية بما يتواءم مع التغيرات العالمية.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعى :	الإصلاح الاقتصادى :مقدمة	رقم العدد :	٢٩٧٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٥

تقويم أداء الاقتصاد فى نصف العام (4.4)

قطاع الصناعة والتعدين

يسهم قطاع الصناعة والتعدين بحوالى 20٪ فى الناتج الحالى الإجمالى لعام 1999/1998، وأخر أرقام فعلية ظهرت.. ونتيجة لسياسة الخصخصة أخذ نصيب القطاع للخاص يتزايد بدرجة واضحة فى كثير من أنشطة التعدين والاسمنت والسكر والخبز والصلب وصناعة البتروكيماويات والالكترونيات. ووضعت الحكومة نصب أعينها فى الفترة موضوع البحث تطوير وتنمية التكنولوجيا وزيادة المستوى وأعلنت مكانة أرنى.. وبالإضافة إلى ذلك كله عادت الحكومة إلى تشجيع للشركات المحلية على إقامة مصانع تصديرية لها فى مصر.. وفى سبيل ذلك فتح الحكومة لهذا النوع من النشاط الصناعى امتيازات ضريبية وحوافز سخيا.

فى سبيل تقويم أداء الاقتصاديات مصر فى النصف الأول من العام الحالى، انتقل إلى القطاعات الإنتاجية بعد أن استعرضت مع قراء العالم اليوم سلوك القطاعات الخدمية فى نفس الفترة.

قطاع الزراعة

مازالت الزراعة واحدة من أهم قطاعات الإنتاج.. ورغم ذلك فإن معدلات إسهامها فى الاقتصاد أخذت فى التراجع نسبيا ودرجيويا. وهذه ظاهرة ملققة بين الانتهاء إليها بين أساسية، حيث معدل نصيب قطاع الزراعة فى الناتج الحالى الإجمالى من 20٪ فى السنة للفترة 1987/1986 إلى 17.3٪ فى سنة 1999/1998.

أما نصيب العمالة الزراعية فى القوة العاملة على المستوى الكلى فقد انخفض من 33.8٪ سنة 1990/1991 إلى ما يور حول 29.5٪.. ويشف هذا التراجع عن أن الأرض القابلة للزراعة سوف لا تجد كفايتها فى المعروض من العمالة الزراعية وفى هذه الحالة ترتفع أجور هذا النوع من العمالة وتقلص تجمعا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما يؤثر فى مستويات المعيشة بصورة عامة وعلى نحو قاطع.

ولقد يرى البعض ردا على ذلك أن ميكنة العمليات الزراعية تعوض هذا النقص.. ولكن هل انتشار المكنة يجبره بالقدرة غير الكافية بخامسة مع وجود نظام الخصخصة الزراعية فى بعض الحالات والذي أصبح الفلاحون يعانون من وجوده.. وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض العمليات الزراعية لا يؤشر استخدام المكنة فى سد النقص فيها.. ويتوقع بعض الملاحظين أنه يرض ارتفاع معدلات الإنتاجية الزراعية منذ منتصف الثمانينات، لأن ممر مازالت واحدة من البنات الأكثر استيرادا للوارد الغذائية.

وبما تطف عنه ظاهرة تناقص معدل إسهام قطاع الزراعة فى القوة العاملة الكلية يعنى زيادة البطالة بصورة عامة نتيجة ارتفاع معدلات الزيادة السكانية مع عدم توسع قطاع الصناعة بالقدرة الذى يستوعب العمالة الزراعية المأهولة بخامسة أنها عمالة غير مدربة وشدة من يلاحظ أن الاصطناعات تلف عن أن التراجع فى كلا المجالين مستمر مما يضطر على هذه الظاهرة درجة كبيرة من الشظورة.

والمعروف أن مشروعات توسكى فى جنوب الودى هو مشروع زراعى فى العام الأول بدأت الحكومة فى إنشائه عام 1997 مستهدفة مضاعفة وقمة الأخرى القابلة للزراعة فى غضون خمس عشرة سنة.. وتقدر كلفة هذا المشروع بحوالى 86.5 مليار جنيه يتم إنشاؤه حتى سنة 2011.. وتضم الحكومة فى هذا المشروع ما يور بين 20٪ و25٪ من كلفة حفر القناة بالإضافة إلى ما لا يستلزم للخاص تقويم من حصص للقطعة.. وفى الأخضر القليلة للمصنع كقنوات بالقدرة الأوساط الحكومية المشمولة وكذلك إلى العام الكلفة الشط إنفاقها لجميع المشروعات المتعلقة بالمشروع.

التجارة أظهار حيه «مليون دولار»

1999	1998	1997	
4445	5128	5345	إجمالي المبيعات
1018	1798	2578	مبيعات التوزيع ومتجر
16969	16899	15565	إجمالي إيرادات
1137	1123	1588	إيرادات بتروكيا
12524 -	11771 -	10220 -	جهد الميزان التجاري
3025	3060	3840	إيرادات من الولايات المتحدة
631	699	895	مبيعات إلى الولايات المتحدة
2375	2361 -	3145 -	تغير لبيان التغير مع الولايات المتحدة

د. صليب
بطرس

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعي :	الإصلاح الاقتصادي : مقدمة	رقم العدد :	٢٩٧٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٥

قطاع البيئة الأساسية.
واشتمل يمين الأرقام المقارنة التي يرجع إليها بعض القراء من حين إلى حين. وهذه الأرقام مستمدة من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارة التخطيط وبعض تقارير تصدر عن هيئات أجنبية.

أرقام خاصة بالاقتصاد الكلي - دولار

٩٩/٩٨	٩٨/٩٧	٩٧/٩٦	
88.82	82.4	75.5	ناتج المحلي الإجمالي بسعر جاري متزايد
6.0	5.7	5.3	معدل نمو الناتج المحلي بسعر ثابت
1430	1310	1260	نصيب الفرد من الناتج المحلي
٢2٩.4	٢25.3	٢26.1	معدل نفقات الحكومة / الناتج المحلي
٢4.2	٢1.8	٢0.9	معدل ميزان الميزانية / الناتج المحلي
٢2.9	٢4.2	٢6.2	معدل التضخم
٢٥.9	٢8.3	٢٨.8	معدل البطالة
٢٠.0	٢15.35	16.15	نموذج معدل النمو الحقيقي
٢3٧	٢40	٢50	أعلى نموذج معدل النمو الحقيقي
17 582	20.3	٢20.2	استثمار أجنبي مباشر
12.8	14.3	15.7	رصيد زائد / إنفاق
3 ١96	3.39	3.39	نموذج سعر صرف الدولار
٢7.6	٢7.2	٢7.2	ناتج خدمة أجنبي
٢31.78	٢34	٢38.4	معدل كفاءة الاستثمار / الناتج المحلي
2.6/5	2.115	2.115	ناتج أمريكا مقابل دولار

وثيقة أرقام أخرى:

عدد السكان في السنة المالية حوالي 65 مليون نسمة يتزايد بمعدل 1.9% ويشكل الأقباط حوالي ٢10 و 30% مسلمين.

جهة حصاد اللغة العربية

جاءت في هذا المثال كلمتان: قديم وقديم. ولا تعالج قيم بيتشديد اللوائح الشراء أصلاً لإعرجها. ويقول الشاعر ولا تلي إذا قومنا الخشب بضم الحاء... وسيمت قيمة لانها تقوم مقام الشيء... أما قيم فجاءت من قبيل خطأ شائع غير من حجاب مهجور. ولكن الخطأ يقل مكاناً مهما تلازم به العيب.

مشروع البنية الأساسية

اتسع نطاق اشتراك القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية على نحو ملموس منذ التسميات وجاء مع هذا الاشتراك انفتاح الباب لما كان يطلق عليه من قبل «نظام الامتيازات» في مهادن وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية بخلافه.

التياليون للحصول بيهات للقرارات والمواهب. ولكن تهر بوشروح منذ فترة قصيرة قبل من الترتيب في هذا المجال عندما قررت الحكومة المحلية إمداد الكثر نيماً كان قد أتجهت الحكومة السابقة لإنشاء محطات توليد الطاقة بنظام الامتياز ويطلق عليه نطاق القرينة ويهدد إليه بـ B.O.T في حين أن الاختصار الصحيح هو B.O.O.T أي Build - Own - Organize Turn.

ومن المؤكد أن التسمية العربية الصحيحة هي نظام الامتياز.. وكان هذا النظام معمولاً به في مصر. وأذكر شركة توليد وتوزيع الكهرباء حتى 1949 عندما تسلمت الحكومة أصول هذه الشركة. ولعل في ذلك الوقت إن الحكومة تسلمت هذه الأصول متوكله. وهذا أعظم عيب من عيوب نظام الامتياز ومن الممكن تلاعب إذا ما لحكت الحكومة الرقابة على أصول الشركة صاحبة الامتياز في السنوات الخمس الأخيرة قبل انتهاء مدة الامتياز.

ويبدو أن الحكومة بدأت الأخذ من جديد بالنسبة خاصة في قطاع الطاقة بعد أن كانت قد تسلمت. وشهد على ذلك أن هناك مشروعين أحدهما في شمال القاهرة ومشروع ثالث في برج العرب. وبالإضافة إلى ذلك أنموذج في الحكومة تبحث في تحويل مية الكهروإلى شركة. وفي هذه الحالة سوف يحتكر الفصل بين الجهة الفاعلة على توليد الطاقة وبين الجهة التي تتولى التوزيع مع طرح 49% من الأسهم في الاكتتاب العام. وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية تفضلت الحكومة طرح 20% من أسهم شركة تليكوم. ويقال إن هذه الخطوة الأولى على طريق خصخصة هذه الشركة. ولا ريب في أن هذه الخطوة سوف تتلوها أخرى إحصاء لفرص جديدة لبعض الشركات الأجنبية وبخاصة الأمريكية لأن تلك على الاستثمار في

الاقتصاد

المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع التجارة

الاقتصاد المصري
الاصلاح الاقتصادى
قطاع التجارة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مدخل لتنمية الصادرات	عبد العزيز الشريف	الاهرام	٤١٤٨٢	٢٠٠٠/٧/٣	٥٩
٢	قصص النجاح في صادرات الملابس	جلال الزوزية	الاهرام	٤١٤٩٦	٢٠٠٠/٧/١٧	٦٠
٣	القيود الرئيسية في الصادرات النسيجية	محمد فريد حليس	الاهرام	٤١٤٩٦	٢٠٠٠/٧/١٧	٦١
٤	الصادرات المصنعة ل احمصاءات التجارة	اهاب علوى	الاهرام	٤١٤٩٦	٢٠٠٠/٧/١٧	٦٢
٥	آفاق الصادرات المصرية في الاسواق العربية والافريقية	احمد جويلى	الاهرام	٤١٥٣٨	٢٠٠٠/٨/٢٨	٦٣
٦	الصادرات المصرية هل توقف نموها عند حاجز الـ ٤ مليار سنوياً	مسعد نوار	العالم اليوم	٢٩٢٦	٢٠٠٠/٩/٦	٦٦
٧	التصدير يهدد الصناعة المصرية	عواطف سالم	العالم اليوم	٢٩٣٣	٢٠٠٠/٩/١٨	٦٨
٨	الحقيقة فيما قال ((مخاضير محمد)) عن الصادرات المصرية	محمد السيد سليم	الاهرام	٤١٥٧٣	٢٠٠٠/١٠/٢	٧٠
٩	كيف تتحول مصر الى مركز اقليمى للتجارة	اسامة سليمان	العالم اليوم	٢٩٥٧	٢٠٠٠/١٠/١٢	٧١
١٠	التصدير قضية مصرية	عمن عبد الحادى	العالم اليوم	٢٩٧١	١٠/٢٩ ٢٠٠٠	٧٣
١١	قاعدة انطلاق جديدة للصادرات المصرية	خليل محفوظ	العالم اليوم	٢٩٧٣	١٠/٣١ ٢٠٠٠	٧٤
١٢	تشيط الصادرات	محمد همدى	الاهرام	٤١٦٠٣	٢٠٠٠/١١/١	٧٨

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة
المصدر :	الاهرام
اسم كاتب المقال :	عبد العزيز الشربيني
رقم العدد :	٤١٤٨٢
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٣

مدخل لتنمية الصادرات

تعتمد الصادرات في الأونة الأخيرة حول مشكلة التصدير، كما ذكرنا ذلك ان التصدير هو مسألة حياة أو موت لكثيره الجوهري على الميزان التجاري ويزيد ان لضعفاته ويرجع ذلك لانتقال الصادرات المصرية محدودة القيمة والقيمة وهي بخصوص صادراتنا المسجلة، ولعلنا نرى ان الامر لا يقتصر على وجود حجم الصادرات، بل انها شهدت انخفاضاً مطرداً في السنوات الأخيرة، إذ بلغت قيمتها في العام المالي ١٩٩٩/١٩٩٨ نحو ٤ مليارات دولار مقابل أكثر من ٥ مليارات دولار في عام ١٩٩٧/١٩٩٦ في الوقت الذي زادت فيه كوربتات زيادة وقيمة، مما أدى إلى ضغط مستمر على سعر صرف الجنيه المصري ومحاولة تقنينه وبالسبب من انخفاضه الذي يتركز في معدلات العمالة، كلفنا انخفض في الفترة الأخيرة من نحو ٢٠ ملياراً إلى حوالي ١٧ مليار دولار.

وتعتمد المشكلة خصوصاً بالصادرات من المنتجات المصرية التصديرية وتتميز سرائها من جملة الصعوبات الاقتصادية مرتبطة على إرثات ودية مثلاً في رسوم قارة السيوس ومواد - قبلت وتداولت كمعالم في الخارج، وكلها تفسع نظراً وادي خارجياً ليست لنا - حديقياً عليها.

بالقارة بالمنتجات المصرية، أساساً للتصدير
تأثير الصادرات المصرية لهذا - - - - -
من الاقتصادية على عدم محدود من السلع
والأسواق، مثل الأقطان والذرة في الرمال

الأولى من التصدير، ثم أسواق كافة الشرق
قبل انهيار الاتحاد السوفيتي والتحدى الأمر الآن هو ترويج الصادرات من للصادرات
والأسواق على المستوي العالمي، وبما يمكن القول إن ليست لدينا استراتيجية واضحة
بالنسبة للتصدير للمصادر، ترسم طريق للأمية على ثلاثة أنظمة مهمة هي: منا
مصدر، وإن لمصدر، وكيف المصدر مع مراعاة في هذه الأنظمة مترتبة، ويجب النظر إليها
كمصادر استراتيجية واحدة متكاملة تهدف إلى ترويج للصادرات المصدرة والأسواق التي
تستهدفها، وهذا يختلف تماماً من حيث للصادرات العالمية التي ترمم بغير كثير من المشروطة
سواء بالنسبة للمنتجات أو الأسواق، مما يعني غياباً كاملاً استراتيجية الاستهداف
TAR والاندماج هذا القصر على للصادرات المصدرة، في يمتد إلى صادراتنا من لواء
الأولى وكذلك الخدمات كالمالية وغيرها.

وتمتد استراتيجية الاستهداف إلى المخابر الرئيسية التي يمكن في إطارها تجزئة
الشرق الأوسط، وربما كانت جيدة للمنتجات وأسعارها من أهم أهدافنا، مع عدم إغفال
أهمية مناطق الشرق والغرب، وترويج للضرورة لواء الأجزاء المختلفة من الشرق العالمي.
وإستخدام مدين الجوز (البورصة والسوق) يمكن لواء مصفوفة تشمل على الأجزاء
التالية:

- ١ - منتجات لواء البورصة (أيا وسعر مزارع ليبيا (تربة مصالة عالي).
- ٢ - منتجات بوجدة مرسية لتصدير بسعر منخفض.
- ٣ - منتجات بوجدة مرسية لتصدير بسعر مرتفع.
- ٤ - منتجات بوجدة مرسية لتصدير بسعر متوسط.

لواقع الحال إن إستراتيجية من أساليب المرسية تتفاوت من حيث الجودة وقيمة ما على وأرج
الأسواق المحلية بسعر تنافسية مما يبرر تنسيقها حسب المصفوفة المرسية.
وهي من تجزئة المصنوع المصري إلى عدة شرائح أربع يفرض القدرة على تحديد
الجودة وإلزامها بالآلية في الشرائح الستة على المستوى العالمي كذلك هناك أهمية بالنسبة
لجود السعر إلى تحديد شرائحه بالنسبة للأربعة أسكتة إلى عدة السوق وفي إطار هذه
المصفوفة يمكن تحديد للصادرات التي يمكن توجيهها إلى كل جزء من السوق العالمية، وعلى
سبيل المثال: المحصر، يمكن تفرار للمصنوعات ١ - البوجدة الأولى لتصدير لواء
الجودة ومرتفعة السعر وتشمل للتصديقات كالمفاتيح، والسجاد الفاخر، والسيراميك
المنزلي، والمنتجات الفاخرة كالزواجر، وفي العروس بما في ذلك الزهور، فمعظم هذه السلع
تستهدف مصر بوجدة عالية ويمكن توجيهها بسعر مرتفع نسبياً في بلدان غرب أوروبا
وأمركا الشمالية، وبعض الدول الخليجية ولا يتشعب أن استهدافاً تحت علامة تجارية
بكار الأوربي في هذه الدول، كما قد نشد إيجهم جيدة هداية والترويج وكامل ٢ -
المصنوعات الفاخرة (منتجات مصنوعة من مواد فخمة مثل الذهب، وتشمل منتجات ذاتية
مصنوعة الأوربي، كذلك بعض السلع المصدرة واللاس المصدرة من مناطق الشرق
الخليج والبرامج، وتستخدم هذه المنتجات لواء الشرق الأوسط وفي الأخص دول
البحرين والكويت، على خلفية الترسية في هذه البلدان وكين الاتحادات المختلفة في الأساس
لتعظيم في هذه الأسواق.

٢ - البوجدة الثالثة (منتجات مرسية للجودة لتصدير بسعر متوسط نسبياً) وتشمل
اللاص الجاهزة، وبعض المنتجات الجاهزة كالألبان، والمواد البلاستيكية، وغيرها،
وتوجه هذه المنتجات إلى بعض الأسواق المساعدة مثل شرق أوروبا، وأمريكا الجنوبية
وجنوب شرق آسيا، ومن الممكن أيضاً للعروض كوسيلة ترويجية للعلامة لهذه المنتجات
والتصدير بسعر منخفض نسبياً وتشمل المنتجات المشبعة والألبان البنية التي تناسب
الأفراق في الدول الأوروبية جنوب الصحراء، وبعض المصنوعات الجلدية والمنتجات
الفاخرة، وبعض أدوات الأراضي القروية. ومن المهم لواء هذه الفرصة ورغب انخفاض
السعر بالنسبة للمنتجات لأن الهدف هو الحصول على موطئ قدم في هذه الأسواق
والاعتماد على مؤسسات التصديقات كطيفة أولى ضرورية للاستفادة الكاملة من هذه
الأسواق، خاصة عندما تزداد قدرتها الشرائية، ويستهدف المصنوعات هذه الأسعار
مديناً لاستراتيجية متكاملة لصادرات مصر كإحدى من المنتجات المصدرة من حيث للصادرات
والأسواق والتخلص من الاعتمادية الخارجية التي تتجوز رئيساً وأحد وسيل وأحدة ومن
الهم مراعاة أن الاستراتيجية للفترة الأولى الترويجية على منتج رئيسي وأحد وسيل وأحدة ومن
تنافسية ورشحة كراس مصرية في جودة صادراتها الخارج ولكن من المهم أن تكون مرسية
تتبع مذهب في للصادرات والأسواق العالمية، مثلاً في حالة صناعة أدوات مرسية،
السكر في العالم، وكذلك في نفس الوقت وتستخدم جانباً مهماً من المنتجات الأخرى
وكذلك الحال بالنسبة للألبان في جنوب إفريقيا والازواجر في أوروبا وأمريكا الجنوبية في
إسرائيل، والبرسيميات في الهند وغير ذلك من الأقطان، وتطلب نجاح هذه الاستراتيجية توافر
الإطار الرئيسي الضروري لتنفيذها ولا يمكن ذلك في شكل مؤسسة كبرى قائمة على تنظيم
يشمل لواء مسئلة لكل من المزارع الأربع الموصلة تسهم إليها أعباءات الصناعة
والفرق التجارية والشركات الرئيسية لهذه المنتجات، وتتمتع مثل من البوجدة الأولى
دعماً هذا الاقتراح كليل بخامات من مشروطة التصدير، وكذلك بالتصدير المباشر لكذلك
معددة في السوق العالمية ويزداد متنامي من الجودة والسعر والقيمة وسبب الترويج
وفي إطار هذه الاستراتيجية يمكن إعادة النظر في أخلاص مكتب للتصدير والتصدير
وتنظيمها بحيث تكون محددة بالنسبة للسوق العالمية وفي المنتجات المكون ترويجها
في كل سوق كالم يمكن تحديد الأولويات للأساليب الترويجية المتبعة كالمعارض، وكذلك
مبادرات الترويج للصادرات كل نجاح تحت لواء خاصة بالزواجر في التمسك ترويجها تحت
اسم التمس المصري، وتستخدم مستوي كل منها في تلبية استراتيجيتها الترويج

موضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
موضوع الفرعي : قطاع التجارة
لصاحب : الأهرام
اسم كاتب المقال : جلال الزورية
رقم المجلد : ٤١٤٩٦
تاريخ الصلور : ٢٠٠٠/٧/١٧



تشير المقالة الأولى إلى ما تعنيه قصص نجاح في صادرات الملابس، التي استطاعت أن تصقل قدرًا ملحوظًا من التطور في السنوات القليلة الماضية، وبصيت تظهر أن طاقات تلك الصناعة الإنتاجية تزيد على حاجة السوق المحلية، الأمر الذي يفرض بدوره التوجه للتصدير إلى الخارج.

نقص الخام في صادرات الملابس

جلال الزورية

استطاعت صناعة الملابس الجاهزة في مصر أن تصقل قدرًا ملحوظًا من النجاح خلال السنوات الأخيرة مقارنة بما كان عليه الوضع حتى السبعينيات. فلم استطاعت مصر خلال فترة قصيرة أن تتحول من الترتيبي إلى المنتج تام الصنع. ومع الوقت ظهرت مشكلة أن الطاقات الإنتاجية في تلك الصناعة تزيد على حاجة السوق المحلية، وهو ما يفرض بدوره ضرورة الانتقال من الإنتاج للسوق المحلية إلى الإنتاج بغرض التصدير، وارتفعت نتيجة لذلك قيمة الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة من ٥٠ مليون دولار سنة ١٩٨٥ إلى ٧٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩٩.

والسؤال هو كيف استطاعت صناعة الملابس الجاهزة في مصر أن تحقق هذه القفزات؟ صناعة الملابس الجاهزة في مصر هي في الواقع جزء من صناعة أكبر وهي صناعة النسيج والنسيج وبرام أنها تعد من أهم الصناعات في مصر منذ بدأت زراعة القطن في النصف الأول من القرن الـ ١٩ إلى عهد محمد علي وبالقوات حين قام به مصر بإنشاء أولي ومصر شركة للغزل والنسيج في المحلة الكبرى إلا أن هذه الصناعة حتى الخمسينيات من القرن الـ ٢٠ قد حصرت صادراتها في الغزل الخام والنسوجات الخام لتسويق محدود، واعتمدت المصبرات المصرية من خلال النسوجات الخام على أسواق أمريكا وأوروبا واليابان، ثم اتجهت في مرحلة تالية إلى أسواق أوروبا الشرقية وبعض دول شرق آسيا. ولكن مع اتجاها هذه المصبرات إلى التفرغ من الدول للقمصة صناعيًا واعتمادها على استيراد النسيجات تامة الصنع، تراجعت الصادرات المصرية من الغزل والنسيج الخام.

وهذا وعلى حصيل الحقائق تراجعت صادرات الغزل المصرية من ١٠ ألف طن إلى ٢٠ ألف طن، كما انخفضت صادرات القطن من ٢٠ ألف طن إلى ١٧ ألف طن، وفي الوقت نفسه زادت قيمة الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة من ٥٠ مليون دولار سنة ١٩٨٥ إلى ٧٠٠ مليون دولار، كما ذكرنا. وتضاعفت كمياتها منذ نحو ١٥ ألف طن إلى ٢٠ ألف طن.

والواقع أن أي صناعة تصديرية لا تتنازل لاعتبارات اقتصادية وجوهرية والالتزام بالواجبات والواجب، بلغ لغيره لكن هناك عوامل عمدة تؤثر في الاتجاهات التصديرية لسفحة، مثل توافر الخامات بأسعار مناسبة وبكميات كافية، وبمصر لتأمينها والالتزام بالخدمة المناسبة في مراحل الإنتاج المختلفة لتوفير الخدمة في الوقت المناسب، كما تتنازل المصبرات أيضًا بتكلفة خدمات التكاليف الداخلي والإدارة والمخبرات والتماسات والطلبات، بالإضافة إلى تكلفة الخدمات العمارة التي توفرها الدولة.

وبين العوامل المؤثرة على الصادرات تبرز أيضًا الاتجاهات التجارية التي تعطيها الدولة من نول الأسواق المستهدفة ومنى ما توفره من قيمة مضافة، وتشير هنا إلى أن مصر برغم تنميتها بإعداد جرمي من الاتحاد الأوروبي من عام ١٩٧٧ لم تحقق أي نجاح تصديري من الاتفاق التجاري الحفصيني المصري الأوروبي، ولا أرى مستقبلًا كيف يمكن تحقيق نجاح حقيقي من هذا الاتفاق. وتكشف قصص النجاح في صناعة الملابس الجاهزة من أن النجاح قد تحقق بالاستثمار على الاستيراد في توافر الخامات الرخيصة ذات الجودة المناسبة وفي الوقت المناسب وهو ما مسمح بأن يحقق تلك الصناعة قيمة مضافة تراوحت بين ٥٠ و ٢٥٪ أشك إلى هذا أن نمو الصادرات من الملابس الجاهزة تحقق بفضل اختراق الأسواق الخارجية ليس بفضل الاتجاهات التجارية بين الحكومات، ولكن من خلال آليات التسليم، خاصة فيما يتعلق بالصادرات إلى أسواق أمريكا وأوروبا التي لا تتوافر فيها أي ميزات نسبية أو اتجاهات تفضيلية.

كما استطاعت صناعة الملابس الجاهزة أن تحقق نجاحا كبيرا في عمليات التسويق حتى زادت الفرص التصديرية على القدرات المحلية، أي قدراتنا التنافسية، وقد ارتكنا على إنتاج الكمية المناسبة وعلى اختراق سياسات الحماية الاقتصادية لبعض الأسواق التي تحرص على اختراقها، وهذا هو الاتجاه الأوروبي ثم اليابان في مراحل تالية عندما تكل الأهمية النسبية لارتباطات هذه الأسواق مع بعض دول شرق آسيا مثل ماليزيا والفلبين التي حظقت نجاحا كبيرا في مجال الاستثمار في التكنولوجيا والبرامج. وإذا كانت صناعة الملابس قد استطاعت أن تحقق مستوى صادرات أكثر من ٧٠٠ مليون دولار، فإنه مازال رافعا مؤشرا حيث يجب ألا يقل التصدير عن ١٠ مليارات دولار خلال فترة لا تتجاوز ٦-٧ سنوات من خلال توفير الختام للنسج والقمصان التي تكل تنمية حجم الصادرات من تلك الصناعة. وهذا لا يحدث من تخفيض سعر الصرف فحين تضاف جميعا على أن هذا يؤثر على القدرة التنافسية المحلية للمصري، ولكن ما نلوه هو ذات سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار حتى يمكن المنافسة في الأسواق الخارجية. وبين أهم الآليات التي تلعب في صناعة الملابس جزء من تطوير القدرات التصديرية لتلك الصناعة تشير إلى إنتاج الماركات العالمية وتسويقها في لوائح الأولى إلى الأسواق الثانوية لسفحة، ثم الانتقال إلى الأسواق الرئيسية.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة
المصدر :	الأهرام
اسم كاتب المقال :	أهاب علوي
رقم العدد :	٤١٤٩٦
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٧

أما المقال الثالث فيعالج دلالات الصادرات الصناعية في إحصاءات التجارة، وتشير إلى أن هناك أهدافاً أساسية من أي عملية تجميع صناعي، وهي تلبية احتياجات السوق وتصنيع سلعة بالمواصفات العالمية ونقل المعرفة وتنشيط التجارة، وتشير المقالة إلى نماذج من الصناعات الواعدة في مصر مثل صناعة السيارات والسيارات وحيد التسليم.

الصادرات الصناعية في إحصاءات التجارة

لواء / أهاب علوي

يمكن أن نحدد ثلاثة أهداف لأي عملية تجميع أو استيراد. مكونات السلع المصنعة، الأول هو استخدام هذه المكونات في تصنيع منتج ما، أو سلعة ما، تلبية لاحتياجات المحلية من تلك السلعة، بشرط ألا يمس تصنيع هذه المنتجات المصنعة النهائية عن تكاليف استيرادها من الخارج. والهدف الثاني هو استخدام تلك المكونات في تصنيع سلعة ما بالمواصفات العالمية وتصديرها بأسعار منافسة لأسعار العالمية. وأخيراً الهدف الثالث هو نقل المعرفة وتطبيقها إلى تلك الأهداف الثلاثة هدف لتنشيط التجارة.

وفي هذا الإطار نطرح التساؤل: أين نحن من هذه الأهداف الثلاثة؟ الواقع، إن الرقعة مؤشرات التصنيع والتصدير تكشف أن ما أمكن لم تحقيقه حتى الآن من هذه الأهداف مازال متواضعا، فضلا عن الفترة الزمنية الطويلة التي استغرقتها التحقيق الجزئي لهذه الأهداف. وتشير هنا إلى عدد من الأمثلة المهمة من واقع البيانات والإحصاءات:

■ صناعة السيارات في مصر، على سبيل المثال بدأت بتجميع السيارات نحو ١١٠٠ والسيارة نحو ١٢٠٠ في الستينيات ورغم هذا فإن نسبة المكون المحلي المصري لم يتجاوز ٢٧٪ من السيارات بحدود مصر، وعلى الجانب الآخر نجد السيارة، والسيارة التي تقوم بإنتاجها الهيئة العربية للتصنيع اعتمدت على استيراد التشاسيس وأجزاء مع إنتاج بقية المكونات محلياً، وقد استغلت تلك السيارة أن تحقق نجاحاً ملحوظاً حيث استخدمتها القوات المسلحة المصرية أثناء عملها ضمن قوات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، كما نجحت في تصدير كميات كبيرة جداً من تلك السيارة إلى الخارج.

والواقع، إنه لم تعد هناك في قوات الدفاع سلعة مصنعة تنتج بالكامل من الألف إلى الياء في دولة واحدة، وبإذات في حالة منتجات الصناعات الثقيلة (الغليظة) كتكنولوجيا مثل صناعة السيارات والطائرات... الخ، فبالرغم من أن ٢٠٠٦ الأمريكية لا يمكن اعتبارها انتاجاً أمريكياً بالكامل، والقواصات الأمريكية يتم تصنيع أجزاء منها في ألمانيا، وهكذا.

وبنظرة الأمر الأعم هو ضرورة العمل على زيادة المكون المحلي في السلعة المصنعة باستمرار، ولا يقل ثابتاً ومتواضعا لفترة طويلة عند مستواه، على نحو سمحت في كثير من السلع المصنعة المصرية.

■ في حالة صناعة الحديد في مصر، فنلاحظ أن سعر طن الحديد نصف المصنع المستورد يبلغ ١١٤ جنيهها، ويبلغ في السوق المحلية بعد سحبه وتجهيزه تصدير تسليم بـ ١١٤ جنيهها لطن الواحد. وفي ذات الوقت فإن سعر استيراد طن الحديد مصنعاً وجاهزاً، أي تام الصنع - إيجاز - ٧٠ جنيهها فقط.

هذه الفجوة الكبيرة بين المنتج المستورد، والمنتج المحلي المعتمد على الواردات تكشف للسلعة، والتي تصل في هذه الحالة إلى ٤١٪ حينها في الوطن الواحد، كمناسبة لتصنيع السلعة إلى الخارج.

■ أما في حالة صناعة السيراميك، فنلاحظ أنه كلما زادت حجم المكون المصري في المنتج المصنع كانت درجته التنافسية كبيرة جداً في هذه السلعة، فالمكون المحلي في صناعة السيراميك يصل نسبه إلى ٨٩٪، حيث يعتمد على الخارج في استيراد مادة التكميم فقط، وقد نجحت تلك على حجم الصادرات المصرية من السيراميك، حيث ارتفعت قيمة الصادرات المصرية من تلك السلعة بنحو ١٨٢٪ بين عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩.

ولمستجيباً بالاعتماد على توفير المادة الخام في سيناء وجنوب مصر، إن تنافس الدول الرائدة في صناعة السيراميك مثل إسبانيا وإيطاليا، وتصنف نفس الملاحظة على بعض الصناعات الأخرى مثل السجاد والوكيت، والمصنوع هو... لماذا لا ندعم تلك الصناعات التي تتمتع فيها مصر بميزة توافر المواد الخام التي تدخل بنسبة كبيرة في الإنتاج النهائي كمنظف مهم لدفع وتغطية الصادرات المصرية؟ ولماذا نقيم صناعات تعتمد على مكونات أو سلع نصف مصنعة ترفع تكاليف الإنتاج إلى الحد الذي لا يمكن سحبه إن كنا سنحاول أن نصلح تلك الصناعات ذات الأسعار الأقل بقليل بغير جد.

بعد أن نضرب أحرار، إلى أن هناك عدداً من السلع التي أخذت من قلة الصادرات المصرية وأصبحت صارتها تساهل صغاراً، ومن شأنه أن يخلق أخطأ هذه السلع من القيمة الصادرات، ومن هو الخاسر الذي لحقت مكائنا في استيراد هذه السلع وهل يرجع السبب إلى ارتفاع أسعارها أم مستوى جودتها... الخ. فده كلها أسباب لابد أن تبحث لها عن إجابات واضحة.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

اسم كاتب المقال : احمد جويلى

الموضوع الفرعي : قطاع التجارة

رقم العدد : ٤١٥٣٨

المصدر : الأهرام

تاريخ الصلح : ٢٠٠٠/٨/٢٨



بمشاركة السوق الرئيسية للمنتجات المصرية نظراً لاقرب الساحة،
ووحدة اللغة والعادات واختلاف السكان من خلال السفر، إلا أن

كما أن الصادات المصرية من الدول العربية في تزايد مستمر مما يعنى زيادة

العجبر في الميزان التجاري بصفة عامة، ويهدج ذلك إلى زيادة

للسلع المصرية، وكذلك لبيد العديد من الصناعات التحويلية

تصانح هذه الدراسة العلاقة بين التطورات الاشتراكية في
المجاليين العربي والأفريقي والقدرة على تحقيق زبالة علمية في

المسلات الدرية من جميع أنواع السلع كالاستثمار والوسيلة

هناك منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تهدف إلى إزالة

فَاتِ الشَّيْءَ الْمَرِيضَ وَفَلَكِ فِي عَشْرٍ مِّنْ سِنِينَ هِدَايَةً مِّنْ أَوَّلِ

وليس المجلس الاقليمي يقيس تشير الدراسة الى ان الأمر قد يكون

العمرة وغير للعمرة، لا سيما أن مصر حصلت على عضوية السوق

على أن التجربة المصرية مع بعض الدول الأفريقية لكي تبني تشبيهاً

أفرص فعالية لتصدير الكثير من السلع المصرية ذات الجودة العالية

أطلق الطائرات المصرية في الأسوان الغربية

والإقليمية

بـدبـه لـايد من تـاكيد الـامـيـة الـقـصـوي
القـضـيـة الـتـصـديـر، هـذه الـامـيـة الـتي عـبر
عـنـها تـأريـس الـمـصرى بـشـكل دـقيق عـنـما
قـال: إـن الـتـصـديـر صـورـة لـاسـتـعـار الـحـياة
والتـطـور، الـاقتـصـادي فـي مـصر. وقـد اسـهـمت
الـحـكـومـات الـمـعـاقـلة و الـهـيـأت والمـسـاهـم
الـحـكـومـيـة و الـامـيـة فـي الـتـصـديـر لـعـبـات
الـتـصـديـر. و من الـمـجـرب بـانـكـر إـن الـتـصـديـر
مـوضـوع حـديث فـي الـفـكر الـاقتـصـادي المـصرى
وأيضـا فـي الـعـامـة. و مـن يـحـظـيـهـا الـاقتـصـام
لـا مـن سـوا تـلـك الـحـامـة خـاصـة بـد الـانـتـهـاء مـن
مـسـيـرة الـاصـلاح الـاقتـصـادي مـرحـلـي فـي عـام
1993.

لقد اعتمد المستثمرون المصريون على توجيه استثماراتهم نحو الشركات التي تحتاجها السوق المحلية وتبذل للنقل والتواصل وقوة العاملة. وتوسع أغلب الصناع على شاعر صنع في مصر، وسعت الشركات الكبرى والعربية والصينية الخاصة خاصة بعد الانفتاح المصري وإعطاء حوافز كبيرة للاستثمار في إنشاء فروع لها في مصر. واستحوذت على نصيبها من السوق المحلية وليس للمستثمرين وساعد على ذلك الانفتاح الكبير في معدلات الحماية لارتفاع المصري، على الرغم من أن هذا الانفتاح جذب الشركات التي في مصر وفروقه في ظل الانفتاح لا يرى طرفة العين المحلية إلا أن الفوائد المباشرة، ومازالت الصادرات الزراعية تعتمد على التحويل على الصادرات الخام الزراعية. وساهم هذا في إعطاء الإجماع العام.

على مقدمة هذا ذكرنا في الفصول في تفاصيل
عمله الجادة العريقة العربية الكريمة وفي هذا
الكتاب أن الإنسان في القرن العشرين في المجال
الاقتصادي يتأثر بالعلم التكنولوجي من أهمية الرئيس
صعبد حسني مبارك، ولا شك أن هذه الأيدي
التي تقود الاقتصاد في مصر وساحراء إلى العمل الاقتصادي
المتقدم في السير للفتاحة في المستقبل في
الخطوات العلمية والتكنولوجيا الكبرى والابتكارات منها.
أولا: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
ولمما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية
الكبرى من الجانب الاقتصادي الإجمالي
الذي تم إنشاؤه في 1997/17/1997، البرنامج الاقتصادي
والاقتصادي، وذلك من خلال ثلاث اتفاقيات: اتفاقية
الجمعة العربية، اتفاقية التجارة الحرة العربية، واتفاقية
الجمعة العربية، 1998، مع الجانب الاقتصادي
المتقدم في السير للفتاحة في المستقبل في
الخطوات العلمية والتكنولوجيا الكبرى والابتكارات منها.
أولا: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
ولمما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية
الكبرى من الجانب الاقتصادي الإجمالي
الذي تم إنشاؤه في 1997/17/1997، البرنامج الاقتصادي
والاقتصادي، وذلك من خلال ثلاث اتفاقيات: اتفاقية
الجمعة العربية، اتفاقية التجارة الحرة العربية، واتفاقية
الجمعة العربية، 1998، مع الجانب الاقتصادي
المتقدم في السير للفتاحة في المستقبل في
الخطوات العلمية والتكنولوجيا الكبرى والابتكارات منها.

ومن زاوية أخرى أفادت البيانات المرسلة من قبل المخابرات المصرية، وسبب عدم نجاح الخطة الأولى، تشكل ما بين 70% من حجم القوات الكلية، لتفويض الوحدات المسلحة القائمة واستجديته، بهدف إنتاج مزيد من التسليم للسوق المحلية، ويتضمن حجم هذه القوات التي الصارت المصرية.

إن الصانع المصري جعلها تفقد القدرة التفاضلية للعناصر المصرية، لتفكيك نتيجة انخفاض التضامن العربي، وراسل إلى التخلي عن بعض أهدافه، من أجل تحقيق أهدافه، حيث يتبعها من أجل أخرى، تحقيقها، تتكاتف في نفس الاتجاه.

النتيجة الأخيرة، من أشهرها، جعل الخلل والتسريح، ووجه انخراط المجتمع في هذا القطاع إلى تفكك الإنشائي، وسواك، وتكونها العنصر من ناحية، من ناحية أخرى، سيادة الوحدات القومية في الصناعة المصرية، بتأثير بالأحزاب العالمية، تلك الوحدات، معتمدين على الصانع أو أولئك الجمع الكبير، وهذا ما يفسد في الصناعة من بين أسباب، والصانع المصري إلى تشققات إلى وزارة الصناعة المصرية.

د. أحمد حويلي

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	محمد جويلى
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم المجلد :	٤١٥٣٨
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٢٨

وفد تسبعت هذه المنطقة جهودا مصرية مضنية خلال الأعوام الثلاثة الماضية لتشجيع الصادرات المصرية إليها. وقد ظهرت بوادر هذا التقدم خاصة في التجارة مع كينيا التي زادت صادراتها إليها بمقدار ٣٣٣ في عام ١٩٩٩ بالمقارنة بعام ١٩٩٨ بمليون جنيه عام ١٩٩٨ ارتفعت إلى ٢٩,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٩ كما زادت وارداتها من كينيا بمقدار ٢٤,٢١٦ مليون جنيه في عام ١٩٩٨ ارتفعت إلى ٢٩٩ مليون جنيه في عام ١٩٩٩.

وتجدر الإشارة إلى أن عمدا لا يأس به من الدول في الكوميسا لم يتم حتى الآن تخفيض الجمارك نظرا لتفوقه السياسية مثل لنجولا والتفوق وتامبيا والبيوتيا. ولما تم الحكومة في الفترة الماضية بوضع برنامج متكامل للتفويض بالصادرات السلعية المصرية، وأيضاً صادرات الخدمات مثل المقاولات ويستثمر الأمر قيام نظام جيد لتمويل الصادرات وأيضاً لضمان مخطوطاتها في جانب تسهيل النقل الجوي والمصري لهذه المنطقة.

وفي النهاية أود التأكيد أن قضية التيسير هي قضية حتمية في المقام الأول لخصايج إلى جهود مواصلة في جميع المجالات لفتح الأسواق الخارجية للسلع المصرية، ولا شك أن هناك نقاطا مضيئة في هذا الموضوع مثل صادرات مصر من الملابس الجاهزة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتي يقوم بها مجموعة من خبراء رجال أعمال مصريين وأهم علاقات بركات مستوردة أمريكية، ولا يقلص تطوير هذا المجال إلا المضي إلى الأمام. تخصص الأمريكية على المستويات المصرية. بالإضافة إلى أسود الكربون الذي أصبح من أهم صادرات السلع التكميلية، وهناك فرص كبيرة لتصدير الأدوية وإفريقيا ودول الكومنولث، وزيادة الصادرات من السلع الغذائية المصنعة والمجمدة والمنتجات الغنية والمصرية إلى أوروبا. هذه أمثلة تحتاج إلى اهتمام على قاعدة كبيرة في الاقتصاد المصري.

الواردات المصرية من السعودية تمثلت ٦٨,٤١٨ الولايات المصرية من الدول العربية في عام ١٩٩٨. وقد انخفضت إلى ١٤,٢٠٠ بيا عام ١٩٩٨، حيث ارتفعت إلى ٢٣٨٠ مليوناً في عام ١٩٩٩. كما انخفضت الصادرات المصرية إلى السعودية بين نفس العامين بنسبة ٤٤ (٢٢٢ مليوناً عام ١٩٩٩ بالمقارنة بـ ٥٩٩ مليون جنيه عام ١٩٩٨).

وحدد المطاوع تعني زيادة القوة التنافسية لبعض الدول العربية من الفترة التساليسية للسلع المصرية، فللاعتد أن السعودية ودول الخليج بصفة خاصة امتدت في السنوات الأخيرة بإنشاء العديد من المصانع المعتمدة على النقل والغاز خاصة في مجال الاسمنت والاسمنت والاكوتيوم والشمع والمواد والبصم وغيرها. وتقوم الآن بتصديرها للعديد من الدول. ومن بينها مصر التي تستورد كميات - ٥ - من هذه السلع كمستلزمات إنتاج خاصة بالترويب، ربات.

وإذا ما شكا من فرد. في الدول العربية من حيث حجم وارداتها واتجاهه. تيسير التبادل فإن هناك العديد من التعديلات التي قام بها في السنوات الأخيرة. ورفع القيود وحسن التكيف والارتقاء بالحدود وهذه شروط أساسية وفورية للتوسع في التصدير إلى الدول العربية. أما ما عد ذلك من سياسات تقوم بها مصر من حيث إنشاء الاتحادات أو شركات تسويق أو غير ذلك فهذا من قبيل المحسنات ولا يلزم إلا ضرورة محسوسة. وعلى مصر جذب الاستثمارات الأجنبية لتحصين السوق المحلية وتطويرها وإعطاء الإهتمام اللازم لتفعيل الموارد البشرية خاصة في مجال الزراعة والتسويق الدولي وإثباتها على ما اتخذته الحكومة في الماضي وليس حدة، والبعد من ثقافة العصر.

وتسائل: الأسواق الأفريقية وإذا انتقلنا إلى أفريقيا فإن قيمة وارداتها السعودية بلغت نحو ١٢٠ مليار دولار أمريكي تمثل ٢,٢٨ في جملة الواردات السلعية العالمية في عام ١٩٩٧، كما صيرت في العام نفسه ما قيمته ١٦٦ مليار دولار تمثل ٢,٢٨ من الصادرات السلعية العالمية.

وتعتمد أفريقيا بصفة أساسية المواد الأولية سواء معدنية أو زراعية، كما تقوم باستيراد السلع الصناعية والغذائية. ولا تمثل الصادرات المصرية إلى أفريقيا (باستبعاد الدول العربية في شمال أفريقيا) إلا ٢,٢٠٠ من حجم الواردات الأفريقية. ولا شك أن المجال مع الدول الأفريقية قد يكون أكثر بسا من حيث دفع احتياجات دول القارة من السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة. وتزداد مصر أخيراً على عضوية السوق المشتركة لدول جنوب وشرق أفريقيا (الكوميسا) والتي تعطي إعفاءات جمركية وصلت إلى ٩٠ في عام ١٩٩٩ ومن المتفق أن إلة أفريقيا أصبحت كمنطقة في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٠ والسوق تتكون من ٢١ دولة بمعدل سكان يبلغ ٣٨٠ مليون، نسمة وحجم تجارة يبلغ نحو ١٢ مليار دولار.

الواردات المصرية من الدول العربية بالالف جنيه			الواردات المصرية من الدول العربية بالالف جنيه		
١٩٩٩	١٩٩٨	التغير	١٩٩٩	١٩٩٨	التغير
٣٢٨٢٠٠٠	١٨٩٢٠١٢	١٤٩٥٠٩	٣٨٢٤٢٧+	٣٠٤٥٥١٨	٧١٩٧٠٩

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	مسعد نوار
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٢٩٢٦
العدد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٦

بعد فقدان الأسواق التقليدية الصادرات المصرية .. هل توقف نموها عند حاجز الـ 4 مليارات سنوياً

تحقيق: مسعد نوار

توقف نمو حركة الصادرات المصرية عند 4 مليارات دولار سنوياً وباتت الصادرات المصرية في تقابل بعض الأسواق التقليدية مثل دول الاتحاد السوفيتي السابق.

وأرجع علماء الاقتصاد والنشوء التراجع الكبير في إرتفاع الصادرات المصرية إلى اتجاه الحكومة إلى تحرير التجارة قبل اتخاذ الاستعدادات السكانية التي تشمل ضوابط ونظم لحماية السوق والمصنعة الوطنية.

والفقد الخبراء غياب السياسات الخاصة بتدعيم المصانع القائمة بغرض التصدير وتقلص الحكومة في إرد على مخالفات ومعاميات الدول الأخرى ضد المنتجات المصرية في الداخل والخارج.

مسئولية البنك الدولي

في البداية أرجع الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق انخفاض الصادرات المصرية إلى البنك الدولي رصودون التئد الدوليين وغيرهما من المؤسسات الدولية التي دفعت الحكومة المصرية إلى تطبيق سياسات اقتصادية رشيقة ولكنها غير نكية لأنها أغلقت وخرجت سياسات تنمية صناعية بغرض التصدير ليشل الطاقات العاملة وإيجاد فرص عمل بالإنفاق إلى تطبيق سياسات نظرية وغير عملية وتحرير التجارة الخارجية قبل الاستعداد ووضع الضوابط والنظم لحماية السوق والمصانع المحلية. ودعم مواءمة محاللات وممارسات الدول الأخرى المالية ونزادة الأعباء بمعدلات سريعة على المصانع المحلية بالإضافة إلى عدم قدرة المصنعة المصرية على المنافسة في الأسواق العالمية.

ويرى د. مصطفى السعيد أنه على الرغم من بعض المزايا التي كانت مشاكل ارتفاع التكلفة الاستثمارية ونجحت في التحكم في تكاليف الإنتاج إلا أنها حققت نجاحاً متواضعاً في التصدير خاصة تلك التي ابتذلت المصانع المحلية باستخدام خدمات مستوردة رخيصة ومجودة عالية لكن الوقت نفسه خسرت المصانع المصرية أسواقها التقليدية في الاتحاد السوفيتي السابق ودول شرق أوروبا الذي توجهت للاستيراد من دول شرق آسيا وغيرها لانخفاض الأسعار بها.

تفسير آخر

زيادة الأعباء على المنتجين وتحرير التجارة غير المحسوب أهم الأسباب

تشيط الصادرات

كما الدكتور كمال أبو سريع أستاذ القانون التجاري ومدير حقوق القرائين فيسأل الحكومة بوضع سياسات ربحية تشييط المصانع التصديرية وتشجيع الاستثمار في هذا النشاط ورفع الأعباء الوضعية عنه ودعمه في مراحله الأولى وحماية من سياسات الانكماش الاقتصادي.

ويحدد د. كمال أبو سريع المتاعب المناسبة المطلوب تدعيم الصادرات. بأنه يجب أن يشتمل على سعر صرف مناسب لعملية البزة في الظروف الطبيعية وسياسات اقتصادية وتخفيف لانشط المصانع التصديرية ووجود نظام إرد الأعباء من رسوم وجمارك على الصادرات وكفاءة عالية للنظم والإجراءات لانشط التصنيع والتصدير ومصادر تمويل مناسبة.

كما شدد على أهمية دعم كلمة النظام المصري ونظام تأمين على حمولة الصادرات ودعم الأجهزة السامسية لجهود التصدير في الداخل والخارج وتنمية الإرادة البشرية لولاء باحثيها المصانع التصديرية وتزويده وسائل نقل وبضائع المناسبة والتكتمة بأسعار مناسبة.

فتح أسواق جديدة

ويشير د. أبو سريع إلى ضرورة أن تركز المصانع المصرية على أسواق أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية لأنها أسواق ضخمة وحجم المعاملات مع المستورد واحد كبير مما يسمح بتشييل المقاتل الكبيرة التوا : في مصر يزيد من فرص التعاون الفني وتبارة. يمت وهذا ينطبق على المصانع

منافسة مدمرة

ويشير إلى أن التصدير هو المل المعيقى وفرعيد لشمال مصر الاقتصادية والاجتماعية لأن الطاقات المصرية تزيد في بعض الأحيان على إضمال حاجة السوق المصري. وإذا لمضلت إليها المنتجات الأجنبية بعد تحرير التجارة الخارجية والاتجاه نحو تشييط الرسوم الجمركية على الواردات فإن المنافسة على السوق المحلية والقوة الشرائية المحدودة للمستهلك ستكون آثارها مدمرة.

ويضيف أن الحكومة أن تستطيع حماية مصانعها غير رشيقة أو تساعد على امتكار السوق المحلي على حساب المستهلك وأن تستطيع توفير إمداد التيار المالي لتحرير التجارة الخارجية من خلال الاتفاقيات الدولية مثل الجات وغيرها. مشيراً إلى أن تصدير المنتجات الصناعية يتطلب أن تكون هذه المصانع قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية من حيث السعر والالتزام بالمواعيد والجواصلات المتفق عليها وإن ظم هذه المصانع بالميزات التفضيلية لمصر والدول الأخرى المنافسة من حيث الاتفاقيات بين الدول والمنفخيرات الترتمة فيها لتدعيم الدعم المحلي والتوافر لمتشجياتها في هذه السوق ومستوى الأسعار التي يجب أن تستهدف.

النسيجية والجلدية والاتك والمنتجات الزراعية.. أما أسواق الدول العربية والأفريقية فإن لمصر فيها فرصة للتصدير لكن بدرجة أقل لأنها ليست لديها قيود استيرادية مع الدول المنافسة كما أن حجمها صغير ومتشرد ووسائل النقل إليها غير منظمة ومكلفة لكن هناك بعض السلع المصرية التي قد يكون لها ميزة نسبية في هذه الأسواق مثل المواد الغذائية والمنتجات الزراعية والأدوية.. أما أسواق آسيا فالحظ أنها دول نامية تنافس معنا في الأسواق العالمية معاصرا الصين واليابان كما أن دول أمريكا الجنوبية تنافسنا في الظروف التي نمر بها مصر فهي تحاول المنافسة لكن نظرا لارتفاعها الجغرافي وارتفاع مستوى الأجور فإن منافستها ضعيفة.

ويشد علي أن السوق الأساسي الذي يجب أن يتجه إليه المنتج للمصري هو أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية لأنه سوق كبير للغاية وأر استقطاعات الصناعة المصرية إن توكل لنفسها بحيث تصعب المصدر الرئيسي له لتضاعف المصادرات المصرية وبحققت مئات المليارات ولصالح المصانع المصرية بطلقاتها الكاملة ولما كان هناك شباب يفوق عمل ولا كانت هناك قيود اقتصادية أو لاجتماعية أو سياسية في الخارج أي التدخل.

المصادرات الزراعية

ومن جانبها اشار الدكتور بآمر عظم الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة إلى ضرورة الاهتمام بتصدير الخضراوات والفواكه الطازجة إلى الأسواق الأوروبية لأن الأوروبيين يفضلون الفواكه والخضراوات الطازجة من ناحية ولأننا استغلنا اغراضنا من المنتجات الزراعية الأخرى إلى حد كبير موضعا أن مصر في حاجة إلى جهاز يستطيع جني مفاصل الفواكه والخضراوات وتعبئتها وتغليفها بشكل جيد ووسائل نقل سريعة واستقبالها في موانئ الوصول وتخليص الإجراءات بسرعة لتصل إلى الأسواق الأوروبية طازجة. وطلب بتوعية المزارع المصري بأهمية عدم استخدام الأسمدة الكيماوية في هذه المنتجات لأن حجم الاقبال على الخضراوات والفواكه التي تستخدم الأسمدة الطبيعية اضعاف تلك التي تستخدم الأسمدة الكيماوية كما أنها تباع بأسعار مرتفعة جدا موضعا أن الأوروبيين يفضلون على بعض أنواع الأسمدة الجيدة لسي البيئة المصرية وبالتالي يمكن أن تصدر هذه الأنواع ويكون لها ميزة تنافسية في الأسواق الأوروبية.

ألبان دهمياط..

ويؤكد أن المنتجات الصناعية وخاصة الصناعات التحويلية كلما زاد انتاجها وبمواصفات مطابقة للأسواق الخارجية ولأوراق المستهلكين فإن ذلك يساعد على زيادة المصادرات.. مشير إلى وجود بعض المنتجات التي تمزجت مصر بتصديرها مثل مذحات الألبان والجلود والاتك ادرجة أن بعض منتجات.. ألبان التي تصدر إلى مصر الآن من مولندا وغيرها تصل اسم دهمياط وغيرها من المدن المصرية التي مراد ناء المنتجات.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	عواطف سالم
رقم العدد :	٢٩٣٧
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٨

يحل مشاكل تجار الجلود ويخلق مصانع المنتجات الجلدية

التصدير «يهدد» الصناعة

الوطنية!

■ عواطف سالم ■

ازمة كبيرة يواجهها حاليا سوق الجلود المذبذبة وكذلك المصناعات الجلدية لجهرا ارتفاع اسعار الجلود الخام بمعدلات كبيرة. كان السبب في .. لجوء اصحاب المصانع إلى التصدير لحل مشكل تركود وزيادة المبيعات .. هو ما أدى إلى تهديد .. سلع المصرية التي تتجاوز استهلاكها 3 مليارات جنيه ..

اصحاب المصانع يؤكدون انهم مضطرون للتصدير ويقولون ان ذلك يؤثر على احتياجات المصانع المحلية ويهدمونها بانها لحد اسباب تدهور المصانع .. واصحاب المصانع في الجانب الآخر يؤكدون ان ذلك يضرب الصناعة الوطنية في مقتل ويقولون : لسنا ضد التصدير ولكن اسعوا لنا باستيراد الجلود من الخارج بدون أي رسوم.

الازمة ناقشها اتحاد المصانع المصرية والاجتماعات مستمرة لحلها ونشرها بتفاصيلها في هذه السطور.

يتسائل مدبرج لثت مكي رئيس غرفة بناية الجلود باتحاد المصانع ورئيس المجلس العلمي للمنتجات الجلدية لمن لا تدري .. هل التصدير .. ام لا تصدير ولا تدري .. من فرضه .. هل فرضه من يفرسون سيطرتهم على سوق الجلود واسعاره لتحقيق مصالحهم الخاصة .. هل تترك المخزون الراكد من الجلود يتضاعف داخل المصانع مما يؤدي إلى تضاعف وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه البنوك .. ام تفرض زيادة فترة السماح للمصانع التي لا تملك من الجلود الا بعد سنتين أو ثلاث .. وهناك الكثير منها لا يلي بالتزاماته ولا ينفذ!

معلومات بلاغيات

ويؤكد سعد تايلى مدير عام غرفة البناية باتحاد المصانع ان سوق الجلود البديعة ممتدة حاليا وكثير مايل على ذلك هو الحالة التي وصلت اليها المصانع حيث تم اغلاق عدد كبير منها كذا ان حالات الافلاس والتضرر الشديد يعاني منها عدد كبير لحد اسباب منها ان 85٪ من المنتجات الجلدية الآن تحتصدها على الجلود الصمغية والتي قالها على الجلود الطيعية ليس كثيرا .. وتلك المصانع التي يتراكم لديها مخزون إلى يومه بأى شكل حتى وان كان بالأجل على ان تآخر منه بعد سنتين أو ثلاث تصديره للخارج بهاسر ربح بسيط جدا.

ويشير إلى طائفة خطيرة في سوق المصانع الجلدية الآن وتمثل في استغناء عدد من اصحاب المصانع من فقرة السماح التي تمتد

ويؤكد مدبرج ثابت لث لا يتم التصدير ان بالنسبة للناقص فقط وهناك من الاتاج ما يكفي السوق المحلي ويذهب خاصة في كل الركود الذي يعاني منه اصحاب المصانع والمخزون .. ويؤكد للتصديق ويقول : لما يشرك اصحاب المصانع من تصدير الجلود ؟

ويجيب : لا يتجاوز حجم التصدير عن 10 إلى 15٪ من كمية الجلود المتاحة ولا يتجاوز 20٪ .. ويوضح ان حجم الاتاج في مصر يتراوح بين 100 إلى 120 مليون قدم مربع .. والمصدر منه لا يتجاوز 20 مليون قدم قيمتها تصل إلى 60 مليون جنيه وهو رقم زعيف جدا في حجم يبرز صناعة الجلود والمصانع .. ويقول ان حجم الاتاج السنوي للمصنع يتردد ما بين 500 إلى

من مابين ثلاثة في الجلود البديعة من المصانع ولا يسمدون المصانع مخزونها .. وصلت المصانع للناقص ويضرب اصحاب المصانع المصنعين إلى اشغال السلاسل للتزود من الفخ ..

سنة ضد التصدير

وعلى الطرف الاخر يوضح المهندس مصطفى سلامة حمزة رئيس غرفة صناعة الجلود ورئيس المجلس العلمي لصناعة الجلود ان ازمة المصانع الجلدية ترجع إلى

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عواطف سالم
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٢٩٣٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٨

زيارة الطب على الجلد المصرى لوجود خطر على استخدام الجلود للتجنية من الهند والصين خاصة فى امريكا وكندا. وتمدد مصر من الدول التى تتمتع بانتاج جلود غنام جيدة وهو مثل الفطن المصرى الخام يملأونه بالشرائح ليصنع ثم يعود مرة اخرى باسعار تنافسية.

ويقول انه بعد فتح باب التصدير وخلال عام تقريبا تضاغت الاسعار حيث لم يكن سعر الجلد فى أكتوبر 99 يتجاوز 80 جنيهًا وصل حاليا إلى 150 جنيهًا. ويؤكد للمهندس سلامة حمزة ان استمرار تصدير الجلود الخام سيؤدى إلى غلق المصانع وتشريد الالف العمال حيث تعاني اسواق الجلود والبالغة من أزمة كبيرة بسبب السيولة والركود وارتفاع الاسعار وكذلك زيادة نسبة المستوردة من مستلزمات صناعة الجلود وتكب كاصحاب مصانع تغفل الدولة خاصة وأن للاده رقم 20 لاتفاقية التجارة تبيع فى حالة تهديد صناعة إما أن تمنع تصدير الخام أو لحد من الاستيراد واضع الضوابط ولايد من ايجاد حل لعلاج هذه الأزمة الخطيرة.

يوم مدموم

ويقول محمد حنتر سلامة - صاحب مذبضة إذا يمتا للسوق لطفى لهما الفضل لانه يوار نسبة ربيع مستقولا. ولكن هناك أزمة خطيرة فى السوق الان وهو اننا كمداريح نشترى الجلود من المديح نقلا مع العلم ان اسعار الجلود من هذا الموقع ترتفع اسعارها ايضا ثم تاتي المذبضة ونقوم بالبيع فى الخارج ثم نستورد موادها من الخارج ثم يتراكم المخزون لدينا ولايشترى اصحاب المصانع سوى بالاجل الطويل على فترات قد تمتد عامين الى ثلاثة وهناك ملايين كثيرة تضيق على اصحاب المديح رغم انهم يمولون عملهم بقروض بنكية ومن هنا كان الحل الوحيد أمامنا هو اللجوء إلى التصدير.

مهدود مكي : «التحدى» وشكوى المصانع لامحل لها مصطفى حمزة : استحوأنا باستيراد الجلود بدون رسوم

مهدود مكي : شكوى المصانع لا يمكن حلها بسهولة. بل من أن تقضى على الصناعة الوطنية.

استغلال الجلد المصرى

يعتبر المهندس مصطفى حمزة ان لسبب الأزمة ايضا لكن فى

أن حجم الجلود الطبيعية غير كبيرة لتغطية السوق المحلي ويتم تصدير جزء منه ، وأفسر إلى أن السوق شهد مؤخرا ارتفاعا فى اسعار الجلود إلى المصنع تقريبا مما أدى إلى زيادة تكاليف التصنيعات الجلدية وهو يقلل من الوضخ التنافسي إلى مواجهة للتجارات المستوردة حيث للمصنع ومنخفضة التكاليف يتسوق لطفى وكذلك انخفاض القدرة التنافسية فى الاسواق الخارجية.

ويؤكد أنه لا أحد شد التصدير ولكن بضوابط معينة. فما يحدث هو أن يأتي المستورد الجلود الخام ويأخذ أفضل الموجود منها ويتركه للمصانع المصرية الأنواع التى فيها

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع التجارة
المصدر : الأهرام
اسم كاتب المقال : محمد السيد سليم
رقم العدد : ٤١٥٧٣
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٠/٢

الحقيقة فيما قاله محاضير معهد عن الصادرات المصرية

حينما وصفت مجلة العالم في عددها الصادر في شهر أغسطس من العام الماضي، أهم مائة : في أسبوعية في القرن العشرين، كان محاضير محمد رئيس وزراء ماليزيا أحد هذه الشخصيات، نظرا لعمق التحولات الاقتصادية والسياسية التي أسفها على المجتمع الماليزي الذي هو إلى أن يصفه كعالم القوم الأسبوعية. ازدادت شهرة محاضير محمد عندما اجتاحت أسواق الأزمة المالية الشهيرة سنة ١٩٩٧، وكان ذلك إلهاما إلى أنه رفض الخضوع لمضغوط صندوق النقد الدولي لتوقيع اتفاقية معه لتخصيم ماليزيا بموجبها تحت وصاية الصندوق، بكل ما يترتب ذلك من آثار كما حدث في إندونيسيا، وتضاعفت تلك الشهرة حينما استطاع محاضير محمد أن يطلب على الأزمة الاقتصادية بإتباع منهج مستقل حائلا على استقلالية القرار السياسي الماليزي، والبت أن الخضوع في المشرق والشرق الأوسط، هو طريق محفوف بالمخاطر، كذلك فإن محاضير محمد هو ممن يؤمنون بأهمية التعاون بين دول الجنوب لوجبة طيفان قوى العولمة ولذلك فقد شارك في مؤتمري قمة الدول الخمس عشرة اللذين انعكسا في مصر في عامي ١٩٩٨، ٢٠٠٠، كما أنه أيضا ممن يؤمن بأن يكون الإيجابي للإسلام في عملية التنمية ومن يفرضون على الانتماء غير المسلمين أن يقرروا أن العولمة في بعض جوانبها تطوّر على مشروع، استعمره على حد تعبيره.

والتي تحتلها ماليزيا، ومن ثم فإن حصّة أن مصر في رؤية محاضير محمد في مجرد مصدر للجمال في ماليزيا، غير أني موضوع، فأقول أنه أقدمه باستيراد للتجهيزات الصناعية المصرية للتجارة في شامعها في المشرق وإشراق إلى تلك التجهيزات ضمن التجهيزات للتجهيزات الصناعية لوجبة. بل إن أصناف جوار لم يكفد، وحينئذ سمع بكلمته. بل إن أصناف جوار دراميا إلى القرار، ذكر فيه أن "المنتج رخيصا، في مخرج" فكثير من شامعها بكلمة الاقتصاد والقرى السياسية بهامة القرار.

د. محمد السيد سليم

عندما قدم محاضير محمد اقتراحه عن التصدير، فإقول أنه أقدمه باستيراد للتجهيزات الصناعية المصرية للتجارة في شامعها في المشرق وإشراق إلى تلك التجهيزات ضمن التجهيزات للتجهيزات الصناعية لوجبة. بل إن أصناف جوار لم يكفد، وحينئذ سمع بكلمته. بل إن أصناف جوار دراميا إلى القرار، ذكر فيه أن "المنتج رخيصا، في مخرج" فكثير من شامعها بكلمة الاقتصاد والقرى السياسية بهامة القرار.

لقد دار نقاش بين بين محاضير محمد والمثقفين المصريين للتصدير، وكانوا يختلفون بعضهم بعضا، ولكن في النهاية، الجدل كان واضح الفروقات بينهما، فمضيقا للصناعة المصرية إلى التصدير الصناعي والزراعي، كما أن القرار الاقتصادي لا يترتب الانتماء إلى كل جهات الشرق، وبما أن ذلك الانتماء إلى لظهورات قبل إصدار الأحكام.

وعلى أي حال، فقد انتشر مركز الدراسات الأسبوعية بكلمة الاقتصاد والقرى السياسية بهامة القرار، فإقول أنه أقدمه باستيراد للتجهيزات الصناعية المصرية للتجارة في شامعها في المشرق وإشراق إلى تلك التجهيزات ضمن التجهيزات للتجهيزات الصناعية لوجبة. بل إن أصناف جوار لم يكفد، وحينئذ سمع بكلمته. بل إن أصناف جوار دراميا إلى القرار، ذكر فيه أن "المنتج رخيصا، في مخرج" فكثير من شامعها بكلمة الاقتصاد والقرى السياسية بهامة القرار.

بعد مرور نحو ثلاثة أشهر على التصدير، فإقول أنه أقدمه باستيراد للتجهيزات الصناعية المصرية للتجارة في شامعها في المشرق وإشراق إلى تلك التجهيزات ضمن التجهيزات للتجهيزات الصناعية لوجبة. بل إن أصناف جوار لم يكفد، وحينئذ سمع بكلمته. بل إن أصناف جوار دراميا إلى القرار، ذكر فيه أن "المنتج رخيصا، في مخرج" فكثير من شامعها بكلمة الاقتصاد والقرى السياسية بهامة القرار.

لقد دار نقاش بين بين محاضير محمد والمثقفين المصريين للتصدير، وكانوا يختلفون بعضهم بعضا، ولكن في النهاية، الجدل كان واضح الفروقات بينهما، فمضيقا للصناعة المصرية إلى التصدير الصناعي والزراعي، كما أن القرار الاقتصادي لا يترتب الانتماء إلى كل جهات الشرق، وبما أن ذلك الانتماء إلى لظهورات قبل إصدار الأحكام.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة
المصدر :	العام اليوم
اسم كاتب المقال :	اسامة سليمان
رقم العدد :	٢٩٥٧
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٢

المزايا النسبية والموقع الجغرافي أبرز العوامل المساعدة

كيف تتحول مصر إلى مركز إقليمي للتجارة والاستثمار؟

□ كتب - اسامة سليمان :

كشف استبيان رسمي من مكتب تصدير مصر من حركة التجارة والاستثمار العالمي ليصل إلى حوالي 20,017 ألف شخص من الموقع للمصنع والعديد من الميزات النسبية للخدمة. وبالرغم من التحسن النسبي الذي بدأ في الظهور على تصدير مصر في حركة التجارة العالمية والاستثمارات الدولية إلا أن عدداً من الاقتصاديين ورجال الأعمال أكدوا على ضرورة استعادة مصر في موقعها الجغرافي للمزيد لتتحول إلى مركز إقليمي للتجارة والاستثمار العالمي.

وحد الخبراء طرس أن يكون للاقتصاد المصري دوراً هاماً في مجريات الاقتصاد الدولي من خلال مشاركة واسعة في حركة التجارة والاستثمار العالميتين يمكن أن تكون لها إمكانات في المستقبل للاستثمارات الدولية من أجل تعزيز الاقتصاد العالمي ولابد أن تسرع الدول النامية بصفة خاصة للانضمام في الاقتصاد الدولي.

المؤهلات المطلوبة

في البداية أكد محمد منصور رئيس البعثة -جارية الأمريكية بالقاهرة أن مصر مؤهلة لتكون مركزاً للتجارة العالمية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا مشيراً إلى ضرورة الاستفادة من الميزات النسبية والتنافسية لمصر خاصة موقعها الفريد.

وأشار إلى أن مصر تمتلك أيضاً خدمات الاتصالات المتقدمة وتوفر لها طرق النقل والمواصلات كما ترتبط بعلاقات طيبة مع جيرانها. وأكد على ضرورة الاستفادة من الخبرات الأمريكية في التنمية مشيراً إلى الدور المهم للشعائر بين رجال الأعمال المصريين في إطار تنمية العلاقات المصرية الأمريكية.

مرحلة مهمة

أما رجال الأعمال الإسرائيليون عبر مسيرة قادراً إلى أن مصر متقدمة على مرحلة عالمية خطيرة وهي المرحلة التي تؤول فيها الانفتاح والتكاملية الشديدة وطلب القطاع الخاص والحكومة بأن يبدؤا العمل بالجهود لتحقيق التنمية وتوجيه القطاع للجهود الاستثمارية العالمي حتى لا تتخلف عن التطورات الدولية.

وأكد أن هناك جهوداً مخصصة وخاصة من قبل تطوير أداء الاقتصاد المصري وسرعة التكامل في مصر. فتمت مشيراً إلى أن مصر قطعت مسجوراً طويلاً منذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث تم تحريك العديد من المشكلات والأعطالات الهيكلية وتنفيذت عدداً من التشخيص وتباعدت معدلات التحسين. وأضاف أنه بالرغم من أن مصر أدت الاقتصاد المصري إلا أنه

مازال أمامه الكثير في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبية والمشاركة بقوة في التجارة الدولية.

شروط الاندماج

وأشار إلى أنه لتحقيق سرعة الاندماج في الاقتصاد العالمي يجب الإسراع بإصلاح مشكلة الخلل في الموازن التجارية مع مختلف دول العالم خاصة الدول الكبرى من خلال فتح أسواق جديدة والترويج والترويج الجيد للسلع المصرية. كما طالب بالخروج من سلاسل تصدير السلع الخام والاتجاه إلى التوسع في تصدير السلع المصنعة مع التوجيه ببرؤس الأموال الدولية لاستثمارها في مصر. وأشار إلى أنه بدون تنمية المناخ للاستثمارات الأجنبية برؤس أموال دولية والتسويق الجيد واستغلال الفرص التنموية يمكن أن يهبط دور الاقتصاد المصري ويصبح عروجهياً لا يمكن له في خربة الاندماج العالمي. وأوضح أن التصدير هو الضمانة القوية لعدم وقوع أية أزمات اقتصادية مستحيلة كما يشهد المشاركة الفعالة في التجارة والاقتصاد الدولي.

مجالات التطور

ومن جانبه أكد المهندس محمد خليل رئيس شركة الرابطة القارية للكثيرين أن مصر تسير بخطى ثابتة نحو التنمية القومية والتعاون الدولي على الساحة الدولية واتخاذ القرارات طويلاً وتحتاج إلى جهود تنسيقية متواصلة ومتكاملة للاندماج أكثر في الاقتصاد الدولي مشيراً إلى تفوق مصر في بعض المجالات التي يجب أن تستغل بشكل أفضل. وأوضح أن مصر تعد باقيل من بين الأسواق الصناعية في العديد من المجالات لديها صناعة الكمبيوتر حيث يصل معدل النمو السنوي إلى 40٪ وهو ما يعد أعلى المعدلات العالمية.

وأشار إلى أن معدل نمو سوق تكنولوجيا المعلومات في العام 2016

ما يصل مصر من أكثر الأسواق الصناعية في صناعة الطائرات وكان حجم السوق العالمي في العام الماضي قد بلغ 302 مليار دولار وفي مصر حقق طيرة في التصنيع ما جعنا أبرز الأسواق التي تنمو العالم تجارياً في هذا المجال مشيراً إلى أنه سيتم تصنيع برمجيات وخدمات فنية من خلال الخبرة المتخصصة هذا العام بقيمة 10 ملايين جنيه وأن الهدف التصديري خلال العام المقبل يبلغ 20 مليون جنيه.

إمكانات غير مستغلة

وأكد أنه توجد إمكانيات ضخمة وغير مستغلة في مجال التصنيع المحلي البرمجيات وهي الألفية التي يجب التركيز عليها في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإعجابها من مجالات الفوائد الواسعة التي يجب أن تهتم مصر بها في تركيز العمل في التقدم السريع بهذا المجال. وأوضح أن الاقتصاد المصري يتأثر حالياً مع التطورات العالمية ويتأثر بها ويؤثر فيها ومن لذلك أن هناك حقائق لا يمكن التغافل عنها وهي قوة المعلومات وأصبح للاستثمار أن يملك المعرفة وصناعة استثمارها. وأشار إلى أن تنمية الاستثمارية وصناعة المتخصصة جعلت رجال الأعمال يركزن أهمية قطاع المعلومات حيث أنها تكاد في الاقتصاد العالمي وتوفر لها القدرة على الإطلاع على أحدث التطورات في كل المجالات مما يزيد من دورهم التنافسية عن طريق تكامل الخدمات.

تكتلات قوية

وأكد أن مواجهة المنافسة العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات بصفة خاصة لا تتجلى إلا من خلال تكتلات قوية سواء كان ذلك بدعم شركات قائمة وتطورها أو تكوين

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	اسامة سليمان
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٢٩٥٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٢

شركات صلافة بمكتبة ترقيم
الامتيازات المالية والبشرية والموئل
للتنظيمي الصادر على السادة ويذكر
يمكن الصدور في المناقشة الدورية.

تفعيل التفاعلات الإقليمية

ومن جانب ذلك عاين فرج عضو
مجلس إدارة غرفة الاساقفة العربية
قتنجارة والعمارة في مصر تولى
لعمية خلسة التطوير وتفعيل التفاعلات
الإقليمية بين الدول القارية ومنها
مجموعة الـ 15 وتجمع الكوميسا
وتسمى لتطوير مساهمتها فيها وهذا
التحرك تحرك سليم نحو تأكيد دور
الدول القارية في الاقتصاد الدولي
وتعزيز مساهمتها فيه. وأوضح أن
الاستثمار الأجنبي بدأ يتجه بشدة
نحو الاقتصاد المصري وهو ما جعل
شركات عالمية تلتحق للعمل في السوق
المصري وانسحب ان ذلك خطوة
مستوية نحو جذب الاستثمارات
وإنما هي خطوة للتنمية في مصر تأمل
الزائد لأن المشاركة المصرية في
التجارة الدولية والاستثمار مزايا
محدودة بالرغم من الجهود الهائلة
التي بذلت مؤخرا في مجال التنمية
وتوسيع مظلة القطاع الخاص.
ودعا إلى مزيد من الاهتمام بتفعيل
وتطوير التفاعلات الإقليمية التي تنتج
فيها مصر والاعتماد بشكل خاص
بالقضية التصدير باعتبارها البوابة
الحيوية لتحقيق اتحاد دول
والمشاركة الفعالة في التجارة الدولية
ودعم وتقوية التفاعلات الإقليمية التي
تضم دول القارية وتجعلها قادرة
على مواجهة التكتلات التي تضم
دول الكبرى.

ولكن لن مصر لديها لمكتبات
هائلة خامسة في مجال الانتاج
والتصدير كما أنها نجحت في جذب
رؤوس أموال إقليمية عديدة في الفترة
الآخيرة للعمل بها وبالتالي فهي على
طريق للمشاركة في حركة التجارة
والاستثمار العالمي.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	محسن عبد الحادي
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٢٩٧١
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٩

التصدير قضية مصير

التصدير قضية مصير - لنشر أريدنا بعد أن سمعنا من الرئيس حسني مبارك - بل وقد كانت هذه العبارة هي نقطة البداية التي كان من ثمها في نفس قرار إنشاء دائرة للتشاور الخارجي للاتحاد المصري لخارجي للتصدير والقيام به في عام 1996 لئلا تكون واقع الأرقام للقيام والمفلة يؤكد لنا تستورد بما يقرب 56.4 مليار دولار منها 17.4 مليار دولار مستورد بها سلع كيميائية وتربوئية ينتج في مصر مثل معظمها ومنها على سبيل المثال للأحماض ومبيدات والفريونات وخطوط طائرات وقطع ومعدات من الخزف والخشب والحجر ونباتات وخلافا لما حسم صادراتنا 11.7 مليار دولار أي مايسوي تقريبا حجم استيرادنا السلع الكيميائية والتي نتجها مصانعنا في مصر وهذه المصانع الجواز المركزي للتصدير والاحصاء من حجم صادراتنا وارتدنا من عام 1999.

لأننا كانت السعنة المصرية لمحت أن نتج وشدة حاجة السوق العالمية في الستينات وفي مرحلة الحرب كان لابد - الاتجاه لتكثيف زراعة القمح لتأمين احتياجاتنا - فكانت كان ضروريا في ذلك الوقت أيضا أن نتج مناهج للاستعانة من الواردات ونتيجة سياسة لحسن الواردات وهذا القرار السياسي للوفاء أصحت نسبة 194/ ما نتججه صناعات مصرية إلى السوق العالمية وللأسف استمر هذا الوضع لفترة كبيرة بعد انتهاء هذه السنوات وفي مرحلة الحروب والتي كان تشغيل مبيعاتها على الوضع التي كانت عليه إلى سنة 1976 فبدأ من تاريخ مصر وهي سياسة تصدير 76 فبدأ من



محمد
عبد
الحادي

لنتججه المصنعي - ومن هذا فبدأ يتبع إلى سياسة مصرية ومفتحة وملائمة مع التكنولوجيا المتغير وأيضا معبر من حيثها والتي يمكن أن تصالح منها طرفة تصورية - لأن التجماع في التصدير بها مصر ميزة نسبية والتي يمكن أن تصالح منها طرفة تصورية - لأن التجماع في التصدير هو أساس التنمية الاقتصادية والفرص في الصادرات يتكبد منوها من أساسياتها كالتكنولوجيا والتي تؤدي بدوره إلى إيجاد فرص العمل وخلق مستوى العمل ورفع مستوى كفاءة الجوانب الإنتاجية خاصة أن مصر تتمتع بميزة مركزها الجغرافي - وقوة الصناعات والمنتجات الزراعية وميزة تنافسية كبيرة في مجال تصدير الخدمات والخدمات ومن واقع الأرقام للخدمة المذكورة لحجم صادراتنا ووارداتنا يؤكد لنا عدم وجود سياسة تجارية خارجية أو سياسة اقتصادية للتجارة والتصدير تتناسب هذا الركب من التغير الهائل العالمي لتستطيع أن تتعامل وتنافس عالميا وعلميا في أوجه الانشطة للقطعة وأنا هنا مرة أخرى لأرقام لنا لتجد له في الستينات كان هناك مائة دولة في العالم تتعامل مع التجارة الخارجية وكان نصيب مصر واحدا في المائة من حجم هذه التجارة الخارجية وفي السبعينات نزلت نسبتنا إلى 24 في المائة ثم هبط هذا الرقم حتى وصل إلى نسبة في العشرة آلاف - بهذا لنا مصر تحتل الآن المركز رقم 174 من بين 186 دولة تتعامل في التجارة الخارجية العالمية.

لأننا كانت دول العالم كله تحتلنا في التجارة الدولية شيء مهم جدا وله ضرورته على التصديرات - وأن التبادل التجاري من الضرورة بأشياء مكننا لمصنعي ليجل الانشطة الاقتصادية في أي بلد وأصبحت الحرب الآن في عالم كله هي حرب اقتصادية وصنوعية ومستمرة والبلد فيها للفكر والتفكير للاستمرار.

ومن هنا لابد من إعادة النظر في استراتيجياتنا لئلا كانت استراتيجية غير واضحة - التصديق الدولي - يعني أن ليست لدينا منتجات تركز عليها ويجب يتكون لنا وضع مالي ليهو لأنه يجب أن نأخذ لميزة التنافسية لنا ونحولها إلى ميزة نسبية وبعد ذلك نحولها إلى م تنافسية دولية في عالمية - ولأننا كانت مصر لديها ميزة تنافسية فهي في طين أوروبا ووجه أفريقيا والحدود حضارة جارية وحول فكرة ولها تاريخ وإنجازات في مجالات عديدة - ثم بدلة الامكانيات ومساوئها وبازن من شحيم الأول في البناء والتشييد وبعروا بالثراء المتاح في القرن العشرين لئلا لنا تشييد السد العالي في الستينات وبعروا بالثراء هذه لاهية هويتا جميع المشروعات الكبرى يصدر من كبار وخيل وبها أساسية وشروط سكنية بدون أي منافس من شركات تأسيس عالمية إلا المشروعات العمولة من الخارج من طر الخج أو القروض للضرورة وحتى هذه المشروعات فكان يتم تنفيذها بواسطة شركات مقار - مستغنية من باطن الشركات الدولية للضرورة علميا وكانت اشركاتنا في هذا المجال البعد والنا كانت عملية تصدير الخرافات وتتميزتها ولهاجها في ظل التغير الهائل للتكنولوجيا وشركاتها الطموح والتي أصبحت من أهم قطاعات التقدم والتجارب وفي ظل الدولة والد فإن قطاع الخرافات أصبح لزاما عليه أن يساير هذا الركب من التطور الهائل ليستطيع يتنافس عالميا بل وعلميا وتكمل مشوار تاريخنا في هذه اللة وجدير بالذكر أن الاتحاد السوفياتي للتصدير والقيام به بدأ في رسم وتخطيط خطوته المبرحة للوصول إلى مساهمة لئلا الدولية في هذا القطاع الكبير وعلى أي مستوى في بلدان العالم ولكن السؤال هنا - بد تحرك سريع لسياسة الدولة ولصانع القرار الدولية للاحكام السريع لمخوقات تص هذه اللة لئلا يفلج الاتحاد والمحدث بولة.

رئيس لجنة الشئون الخارجية بأعداد للقرارين السمر

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	خلاف محفوظ
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٢٩٧٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٣١

منطقة التجارة الحرة

مع الكوميسا تدخل حيز التنفيذ

في الشهر الحالي تمخّل التجارة المصرية مع الدول الأفريقية طريقاً جديداً فشهد أكتوبر الحالي هو التاريخ المحدد لدخول منطقة التجارة الحرة مع دول الكوميسا حين التنفيذ وهو "مر الذي يحفر مجرى جديداً للصادرات المصرية ويمكن أن يسدّله أن تصبّ المنتجات المحلية في أسواق إفريقيا". «العالم اليوم» سألت الخبراء ورجال الأعمال عن كيفية الاستفادة من هذه المنطقة الحرة.

□ **تحقیق - خلاف محفوظ:**

في البداية يؤكد المهندس مصطفى السيد رئيس قطاع مخططات التجارة الدولية أن أهم أهداف تجمع الكوميسا هو إيجاد الظروف المناسبة لاستثمار وتأمين مجالات النمو الاقتصادي والدول الأعضاء والعمل على إزالة الصوائع أمام نمو التجارة والاستثمارات في هذه الدول والقضاء على العقبات الإدارية وإنساح الجبال لنمو المنافسة الحرة وإثراء منطقة التجارة الحرة التي تبدأ دخول حيز التنفيذ الشهر القادم.

ونوفاً 2006 كان هدفه لتحقيق التكامل والتعاون في العديد من المجالات الأخرى مع إنشاء العديد من الأجهزة لتحقيق هذه الأهداف. ويضيف أن سوف تنهى نهاية الشهر الجاري إزالة التعريفات الجمركية والرسوم على الأثرى لتصل إلى الصفر بعد أن كانت تخفف 70٪ عام كما سيتم إزالة الصوائع الجمركية المفروضة على تجارة السلع بين الدول الأعضاء بشرط خضوعها لقواعد المنشأ التي حدتها اللجنة.

قاعة

انطلاق جديدة

المصادر المصرية

م. مصطفى السعيد:	أحمد شيحة:	د. بهاء أبو القاسم:	عزيز بشري:
قريباً..	تطوير نموذج	إشياء رائعة	ختم التقابل
تعريف جمركية الإفراج الجمركي	تسليمات داخل	بعض نقاط	يصل
موحدة للدول لتلافي مشكلات	الفرق التجارية	الاستفادة	الجميع
الأعضاء الفحص قبل الشحن	من الوضع		

اسم كاتب المقال : خاليل محفوظ
رقم المصاد : ٢٩٧٣
تاريخ الصلور : ٢٠٠٠/١٠/٣١

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع التجارة
المصدر : العالم اليوم

تصنيف الواردات

وأضاف أنه يتم الآن إنشاء خطة للتعريفية الجمركية الخارجية موحدة لدول الكوميسا حيث سيتم تصنيف واردات الكوميسا إلى أربعة أقسام الأولى الاستثمارية ونسبة ضريبيتها صفر والثانية الوسيطة نسبة ضريبيتها 15٪ والثالثة المواد الخام وتكون نسبة ضريبيتها 5٪ والرابعة كاملة المصنع ونسبة ضريبيتها 30٪. وأكد السعيد أن التنازل التجاري بين مصر والكوميسا حدثت به طريقة كبيرة في حجم التجارة البينية حيث وصل إلى 2,7 مليار دولار حتى عام 97 مقابل 932 مليون دولار عام 85 مخطط بذلك معدل في سنويا يعمل إلى 12٪ وهو يمثل زيادة 5٪ عن متوسط معدل نمو تجارتها مع العالم الخارجي. وأضاف أن صادرات مصر إلى دول المجموعة في العام المالي الماضي 99 بلغت حوالي 38,57 مليون دولار في مقابل 32,30 مليون دولار عام 95 بينما بلغت الواردات حوالي 142,50 مليون دولار في عام 99 بينما كانت عام 1995 حوالي 141,11 مليون دولار في حين بلغت صادرات مصر في النصف الأول من 2000 ما يقرب من 23,73 مليون دولار في حين وصلت الواردات بحوالي 12 مليون دولار من دول المجموعة وكان في مقدمة الدول التي تعاملت معها مصر هي السودان وكينيا حيث تم التصدير للسودان بحوالي 10,04 مليون دولار في النصف الأول من 2000 وتم الاستيراد بحوالي 35,58

مليون دولار وبلغت جملة الواردات من كينيا حوالي 62,58 مليون دولار في نفس الفترة وصلت الصادرات إلى 6,99 مليون دولار خلال النصف الأول من العام الحالي.

استنتاجات

ويؤكد الدكتور أحمد شيمعة رجل الأعمال أن ما اتجزته دول المجموعة حتى الآن من الاتفاق على تنفيذ تمهيدية خارجية للدول فبعض الدول حتى الآن خفضت 70٪/60٪/80٪ أما دوله تزاوية فقد انسحبت في الشهر قبل الماضي جزئيا لفترة مدتها 3 سنوات نظرا لظروفها الاقتصادية السياسية في مصر ونسبة ان اقتصادها لا يتحمل مواجهة السوق بهذه الاتفاقية الآن. كما أن هناك بعض الدول أخذت استثناءات مثل ناميبيا والكونغرس وسوزيلاند وجيبوتي وهناك دول لم تنفذ بعض لأن المطلوب منها في الاتفاقية مثل إثيوبيا أما بالنسبة لقواعد النفاذ فقد اتفقت الدول الأعضاء على تخفيض نسبة لتكون الدائلي 35٪ من حوالي 45٪ إلى 35٪. ويضيف شيمعة أنه من ناحية التعريفية للوحدة التي يراد إطلاقها عام 2004 فقد تم عمل نموذج للأفراج الجمركي وسماه CD كوميكا وجار تطوير هذا النموذج بما يتسلف في بعض مشكلات الفص قبل الشحن وتم عمل مخازن في جمارك لدول الأعضاء. ومن ناحية التنمية للتورتة فقد تم عمل سياسة لتع الاغراق والتصديق لمخالفاتها من خلال محكمة العدل كذلك حل النزاعات بين الدول الأعضاء.

وعن تجارته مع دول الكوميسا يقول شيمعة أن معظم الرحلات التي قام بها بجانب للمصري لهذه الدول كانت عبارة عن وفود من رجال الأعمال مع وزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية فقط وبعد دراسة وجد أن معظم الشركات المشتركة لهذه الأسواق من دول الكومونات وإيجان والهند وإسرائيل مشير إلى أنه يعتبر من أوائل المصريين المخترقين للسوق حيث تم تكوين شركة للتسويق تساهم فيها 30 شركة بالتعاون مع دول الكوميسا لتتمتع الصادرات وبكامل عمل عقود مع دول الكوميسا وتم افتتاح أكثر من فرع لها في كل من ساحل البحار والسندل وتشاد وغانا. ويطلب شيمعة البنوك لتمويل الشركات العاملة للسوق لهذه الأسواق بقوة مشير إلى أن من أهم المعوقات التي واجهته في هذه الدول كيفية التسويق لأن هناك عقبات في الشحن خاصة مع عدم وجود خطوط محلية منتظمة بين مصر ودول المجموعة نظرا لفساحة حجم التجارة البينية وعدم توفر معلومات لدى المصدر المصري عن افراق المستلكن في هذه الدول عكس دول أخرى مثل اليابان والصين وإسرائيل بالإضافة إلى عدم وجود الانعاش والاعلان في السلع المصرية في هذه الدول وكل هذا بخلاف ارتباط هذه الدول ببعض التكتلات الأخرى لهذا يجب على الدولة توفير هذه الاحتياجات ومساعدة رجال الأعمال سواء من طريق نفقة التجارة الدولية أو عن طريق وزارة الخارجية أو مية المعارض التي يجب أن تقوم بإنشاء معارض للتشجيع المصرية بشكل دائم في الخارج وفي هذه الأسواق.

ويطلب أحمد شيمعة رجال الأعمال بتكوين مجموعات عمل للسوق إلى هذه الأسواق في مجال الصناعة والزراعة مشير إلى وجود مستقبل كبير للاستثمار في هذين المجالين في هذه البلاد نظرا لوجود طلب كبير على الفواكة والخضراوات والتصنيع المصري في أسواقها وأيضا التركيز على بعض السلع التي يمكن أن تجد مجالا طريا في أسواق المجموعة مع الاهتمام بشكل المبيرة وجودة التغليف ووجود سياسة تسويقية واضحة ومدمجة مثل كتلة البهائات على السلة باللفة المحلية إلى جانب اللفة العربية مع الأخذ في الاعتبار ولع المواطن الأفريقي بالالوان الزاوية كما يجب العمل على تسهيل الدوا المصرية في هذه الأسواق البعيدة نظرا للقبال الكبير عليه وضرورة الاستفادة من المؤسسات الهيكلية في الكوميسا والتسهيلات التي تقدمتها مية الطيران للدول المصرية لنقل السلع المصرية.

خطة قوية

ويوضح شيمعة أن الصادرات المصرية شديدة جدا ولا تتناسب أو تتماشى مع مكانة مصر بين هذه الدول ولذا يجب وضع خطة قومية واضحة ومرونة لتتبع تلك الصادرات لتسجل على الأقل إلى مليار دولار خلال الفترة القادمة مع تكثيف عمل مكاتب التمثيل التجاري.

ويضيف شيمعة أنه مطلوب

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	خلاف محفوظ
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٢٩٧٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٣١

دخل هذه الدول يستطيع ان يثبت فيها المصريين كفاءتهم في انفسه العديد من المشروعات مثل البنية الانشائية واعمال المقاولات واتشاء المساكن والمستشفيات وادارة الفنادق واتشاء الطرق وتشغيل آبار البترول بالإضافة الى حاجه السوق للغسجات والسلع الهندسية والنفترية والكيميائية والاثاث ومعظم المنتجات كما يمكن الاستثمار في الزراعة من خلال انشاء شركات مشتركة وهو امر يمكن ان يتكرر في مجال التعدين والبترول كما ان هناك مجالات اخرى للاستثمار مثل آبار دراسات وتصميمات للمشروعات التي تحتاجها تلك الدول والقيام بانشطة الخدمات الهندسية والمالية وانشطة التأمين والسياسة والنقل ومن الممكن تبادل للمقابل التقني لهذه الخدمات بمنتجاتها ويحتاجها السوق المصري مثل المعادن والاشعاب والسكر والشاي والبن والنهش.

وتحالي الدكتور هتاني محمد ابو القاسم استاذ الاقتصاد بجامعة حلوان بتفعيل الصندوق الذي نالت به مصر للمساعدات الفنية لدول الكوميسا لتشجيع التجارة الحرة وشطب المعوقات الاستثمارية ونقل التكنولوجيا بين الدول واقامة قاعدة معلومات متكاملة تشمل المعلومات التجارية الخاصة بالتصدير والاستيراد وفرص الاستثمار والتشريعات والقوانين المائدة للنشاط الاقتصادي في دول التجمع واعداد برنامج قسوي لربط اسواق الدول الغنية بالدول الجارية لها وضرورة تطوير البنية التحتية خصوصا ما يتعلق بالسكك الحديدية واتشاء خطوط يتم تمويلها بواسطة المؤسسات المالية للكوميسا على ان تسد كل دولة نصيبها من هذه التكلفة على فترات زمنية مناسبة

وطالب مدير البحوث والمعلومات بنبطة التجارة الدولية المستثمرين باقامة بعض المشروعات الاستثمارية المشتركة بالتعاون مع بعض المستثمرين الافارقة والعرب وتطعيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية والاستشارية للبرمة بين مصر والدول الافريقية سواء على المستوى الثنائي او على المستوى الجماعي.

ويرى بشري ان المنطقة الحرة ستزيد من حجم التجارة بين هذه الدول مثيرا الى ان سهولة الاجراءات ومسرعة للحركة من ابرز الحلول المطروحة لهذا السوق وان اتواء الشركات المصرية للتسويق في عدد من الموماص بداية محط كما يمكن ان تلعب خطوط الطيران والخطوط البحرية دورا مهما في التسويق ويستند بشري ان السوق الافريقي واعد وهو بطله الى السلة المصرية مثل السيراميك والبنيت الحضرية والاولات الصحية والانوية والمناعات الصغيرة والمتوسطة لذا فان هناك ضرورة لاقامة علاقة مباشرة مع السبلك واتشاء مستودعات للسلع وتوزيع السلع على تجار التجزئة وارجأتا على السبلك بصورة مباشرة.

ويوضح بشري ان المجالس السليمية لا بد ان تشارك بقوة في هذا النطاق ان مهامها تتضمن عمل الدراسات الخاصة بالتسويق والتصميم وحله للمشاكل التي قد تطرأ اثناء العمل ثم ترفع تقريرا للمجالس الاعلى لتقديمه الصادرات والذي يضم كثيرا من الجهات المعنية بهذا الموضوع.

ويؤكد ان هناك عدة فرص

كما ان الاجهزة التابعة للكوميسا كثيرة منها بنك التنمية والتجارة وشركة اعانة القامين وجمعيات رجال الاعمال واتحاد الجمعيات لطيفة لسيات الاعمال واتحاد بنوك دول الكوميسا.

ويقول عزيز بشري مدير الدراسات والبحوث والمعلومات بنبطة التجارة الدولية انه مع بده العمل بنبطة التجارة الحرة يجب على القطاع الخاص التمتع في دراسة هذه الاسواق واعداد دراسات الجدوى والدراسات الفنية على اساس تخطيط سليم مشيرا الى ضرورة وجود للاستثمار فيها باستيراد من خلال خدمة صاعد البيع مشيرا الى ان الدولة تقوم بمساعدة رجال الاعمال من خلال بيمات تجارية.

ويوضح ان الاسواق الافريقية تتميز بانها تشتري والاتحالف بالحجم الماسول والتجارة معها تتم بنظام المضاعة الماضرة على طريقة المقايضة وذلك لايقض الصادرات المصرية لان حوالي 85٪ من الشركات المصرية شركات صغيرة ومتوسطة لاتحصل نفقات الشحن والتحميل الى هذه الدول وايضا مخاطر عدم البيع او التالف او الخسارة.

قبل فوات الأوان

وينشد بشري رجال الاعمال بالاشتراك الشركات ذات الطابع واحد المنافسة هذه الاسواق بقوة قبل فوات الاوان خاصة ان دول الكوميسا من خلال الاتاتية تعظم استفادة القطاع الخاص من التجارة والاستثمار وتتيح الفرص التكاملا الاقليمي.

من الحكومة دعم شركة الملاحة البحرية التي انشأها رجال اعمال مصريين لان تنفقاتها في الرحلات الى هذه الدول لا تغطي تكلفتها مما يعرضها للخسارة الفادحة. كما اننا نحتاج الى دراسة تفصيلية للاسواق وتطوير آليات التسويق وابتكار اساليب جديدة في مع التركيز على دراسة نسبته السبلك في هذه الاسواق وهذا الجزء يقع على عاتق المستثمر والصانع ورجل الأعمال والحكومة.

ويؤكد ان حجم التجنر البينية سوف يزداد بتسوية كبيرة بعد تخفيض الجمارك والقائما وبد العمل في منطقة التجارة الحرة وستزداد اكثر مع تطبيق الاتحاد الجمركي عام 2004 والذي يجب ان يصل الى انشاء اتحاد تقدي عام 2025 للوقوف امام التكتلات التجارية وتوحيد العملة المستخدمة للمجموعة.

أوضح شبيحة ان آليات الهيكل التنظيبي التي تتخذ الاتفاقية يتكون من مجلس سلطة وهو اعلى جهة سياسية ومهت بمراقبة الاداء ومجلس وزاري امغضائه هم وزراء التجارة المنوط بهم تحديد السياسات وبرامج العمل والشؤون المالية والانارية وهناك لجنة للخلفطين البنوا المركزية تدبر غرفة المقاصة وترتاب البرامج امام اللجان التجارية والجمارك والزراعة والري والصناعة والطاقة والشؤون البينية والتكنولوجيا والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالإضافة الى العسكرية واللبجان الاستشارية التي تعمل على خدمة تجمعات رجال الاعمال.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	علاف محفوظ
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٢٩٧٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٣١

وتضيف انه لا يزال التعاون
التجارى دون المستوى ويبدل
لمصلحة دول افريقيا لمصر
تستورد الكثير من المواد
الاولية والخام من هذه الدول
باسعار مرتفعة حيث يصل
حجم المصادرات المصرية
حوالى 201 مليون دولار
مقابل 491 مليون دولار
واردات.
وتتأشد تهاوى الحكومة
بالتعاون مع دول الكوميسا
فى الزراعة حيث أعلن مؤخرًا
ان : الزراعة سوف تقيم
مزارع تورييبية وانتاجية
خاصة ان هناك مساحات
كبيرة جدا يمكن ان تستغل
للزراعة فى هذه الدول فهى
تمثل حوالى 68 مليون هكتار
كما يمكن ان تشارك ايضا
وزارة الزراعة فى برامج
التنمية لتلك الدول فى
الاستصلاح وزراعة
الصحراء والزراعة التقليدية
ونظم لآرى الحديث.
وتوضح استاذ الاقتصاد
بجامعة حلوان انه لابد من
انشاء قاعدة بيانات داخل
الفرع التجارية والصناعة
ويساهم فى تكلفتها القطاع
الخاص بهدف توفير جميع
ما يحتاجه المستثمر من
معلومات والعمل على ترويج
المنتجات وتنفيذ مشروعات
البطاقة الائتمانية التى تم
اقتراحها من قبل للتعامل بها
مع البنوك ووسائل
المواصلات والمستاجر لتقليل
تكلفة تداول النقد.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد للمصرى	اسم كاتب المقال :	محمد هندى
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٤١٦٠٣
الصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١

تحقيق :
محمد هندى

قام الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء فى الاسابيع الماضى بوضع حجر الأساس لأول ساحة مبردة تقيمها جمعية تنمية وتطوير المصدرات البستانية فى مطار القاهرة وعلى مساحة ٢٤ ألف متر مربع بتكلفة ٨ ملايين دولار ويهدف المشروع إلى زيادة صادرات الخضراوات والفاكهة والزهور بنسبة ٢٤٠ ٪، وهى النسبة التى كانت تلتف من هذه المنتجات بسبب تعرضها لظروف المناخ الطبيعي، وستقام المرحلة الأولى من الساحة المبردة على مساحة ٦٢٠٠ مترا مربعا.

تنشيط الصادرات

المشكلة فى «ثلاجة» المطار

البدء فى إقامة أول ساحة مبردة فى مطار القاهرة بتكلفة ٨ ملايين دولار
الشرع يهدف إلى زيادة صادرات الخضراوات والفاكهة والزهور بنسبة ٢٤٠ ٪

كان عدد كبير من المصدرين قد كلفوا من الأمانة العامة التى تعبرها لها المصدرات المصرية من الخضروات والفاكهة .. وبالتالى بصعوبة تخطى رئيس مجلس الوزراء للتجوية بإنشاء ساحة مبردة فى مطار القاهرة لحفظ الخضروات والفاكهة حتى يتم انتاجها من إهراوات تصديرها.

من جانبهم أكد المصدرون أنهم مستعدون لإسهام فى إنشاء ثلاجة للتبريد بتكلفة مبدئية تصل إلى مليون جنيه وتتمتع بالمزود من ١٢٠ حنا على الأقل بالإضافة لمجموعة خطى سعر نولون التل من ٩٠ سندا لكل من ٧٢ سندا تشهيدا للمصدرات.

كما طالبوا بضرورة الاهتمام بالأسواق الخارجية عبر الشركات الوسيطة لتنشيط الطلب على المصدرات المصرية من الخضروات والفاكهة.

وأشار .. دل إنشاء ثلاجة للتبريد بمطار القاهرة وحل مشكلة مصدرين أفضل حالاً.

بداهة يقول الدكتور يوسف ناني رئيس مجلس الوزراء وزير الزراعة واستصلاح الأراضى بالرفق من الدولة للتصديق التى تتمتع بها مزارعنا من الخضروات والفاكهة لأن هذه اللزوة تغدو تدمرتها على المنافسة فى الوقت الذى توجد فيه منتجات الدول الأخرى للمنافسة فى الأسواق الخارجية خاصة عند حدوث تغيرات مناخية هائلة غير مؤثرة على إنتاج هذه الدول.

وقد تلقى مصادرات المصدرات فى التصدير الخارجى من الخضروات والفاكهة وقد تمثالت مضمينة من إنتاج هذه الدول خاصة أن كثيرا من هذه الدول تكون متداخلة الحدود وتستخدم وسائل نقل برية رخيصة الكلفن ولات مسافات قصيرة نسبيا ما يخفف نسبة كبيرة من تكاليف إنتاج هذه الدول مسافرتها بالمنتجات المصرية من الخضروات والفاكهة

التي يصد منها على التلال والمطارات أو البواخر أو الإبرادات أسافات طريقية الأمر الذى يخلق بحث خطيوش قبيحة هذا التباين الجوى أو الجوى ويذهب كذلك من الجهات المصدرة والأجهزة المختلفة ذات العلاقة بمشكلات التصدير والتمويل من أجل حل هذه المشكلات وتعاونها كائلا من أجل النهوض بمصدراتنا من الخضروات والفاكهة.

ويضيف يوسف وهى نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة: لابد من إزالة أية معوقات أمام المصدرات وقد طمعت الدولة شيئا كبيرا فى ذلك لجمال وإهم الجوانب للمصرى بتخطيشت لثقافتها إلى أقل قدر ممكن حتى تتمكن للتفتحات للمصرية من البروجيه فى الأسواق الخارجية مع الالتزام بتطبيق مفهوه التصدير، ويضيف وهى لابد من الاهتمام بالتصدير وتنشيط الأساليب المعينة للبحث العلمى فى هذا المجال مع الأتفه ، وتجديدات ومعدات البحثية والخطيف والأتمام بتتمية ومواسفات السبل لتنتجة للتصدير والاستماتة بالمواصفات القياسية الوطنية للدول المستوردة والمواصفات القياسية العالمية للتصدير.

ويجوز - وهى إلى ضرورة تطبيق المواصفات القياسية على السلع المصدرة

بالنسبة للتخصص والاختيار بطرق الرضا والتمكيد ولابد من الاهتمام بأعداد المنتج للتخصص فى زراعة الخضروات والفاكهة التصدير ومن خلال التركيب التصديقي للتصدير الذى تشهه وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى يتم تخصيص مناطق لزراعات محاصيل التصدير من الخضروات والفاكهة.

ويؤكد الدكتور وهى إن دول مصر للقطعة مسئولة الأجهرة المتخصصة للتدعيم وزارة الزراعة التى تقوم بتوفير الكثير من هذه الطومات، ويصف عامة تشهيد ممر زيادة نسبة مصادرها من ١٠٠ مليار دولار أى نحو ٤ مليارات جنيه مقارنا بنحو مليار جنيه حاليا، من خلال الشراكة للمصرية الأوروبية لأوربية والكميسا ومنطقة تجارية الحرة القارية الكبرى.

إجراءات ضرورية

يقول الدكتور محمد عبد العظيم عبيد كريمة المصدرات لعلوم الزراعة ويدير مركز البحوث بالأكاديمية من أجل زيادة نسبة المصدرات المصرية لسطح إلى الأسواق الخارجية لابد من اتخاذ بعض الإجراءات الضرورية لتنشيط كبر وقوية المصدرات إلى مختلف الأسواق العالمية.

ويضيف محمد عبد العظيم إن الاهتمام بالهجرة ومطابقة المواصفات القياسية العالمية فى مجال المنتجات المبرومة للتصدير يحتاج إلى اهتمام مركز البحوث الزراعية بتطويراتها عالميا، وبالتك من تطيلها فى للأزاع المصرية. ويشير محمد عبد العظيم إلى أنه لابد من عمل الدراسات من الأسواق الخارجية بواسطة شركات متخصصة فى تسويق المصدرات الزراعية، بحيث تعبر على احتياجات الأسواق الجديدة والأسعار وتقييم المنتج المصرى القائم بالمخرجه كل الأسواق من الإنتاج والمصادرة ذات الأثرى بالتنسيق مع سبل القابات المصرية والخضروات والفاكهة والخضروات والفاكهة بحيث يتم استخدامها فى الدول المستوردة لتطويع الاستهلاك الروسى من الدول المستوردة وهى دول البريات للتخصص والدول الأوروبية ومنه قول التانية.

يرى الدكتور عبد العظيم ضرورة تطبيق القياسية الزراعية القياسية على المصدرات والتوافق مع المعايير القياسية الأوروبية والفاكهة القياسية حتى لاتتعرض بعض القناتات الزراعية والإسامة إلى المصدرات المصرية والزراعية بأكملها.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	محمد هندي
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٤١٦٠٣
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١

التي تشغل حاليا ٢٠٠٠ متر مربع من مساحة مخازن المصارف الواقعة الزيادة في الحركة خاصة بعد انضمام بنك مصر إلى بنك مصر.

وتشير نجوى محمود إلى أنه تم استئصال عدد ٢ ملايين ميكانيكية اوتن البضائع بجمع القاهرة وبازنات الكترونية متروية بأشياء وبيعها بنظام الحساب الآلي للخدمة في استخراج البيانات الخاصة ببنك الخدمات لوضع مستوى الأداء وتحسين العمل.

وتشير نجوى محمود رئيس قطاع ذرية البضائع بقطاع القاهرة: أنه جار التفاوض مع هيئة مينا. القاهرة الجوية على تخصيص مساحة قدرها ١٠٠٠ متر مربع لخدمة البضائع إلى منطقة مخازن الزوارق وبما يخص لتسهيل عمليات التخليص، في ضوء الزيادة المطردة في حركة القرارات الجوية.

وهذا التوسع يساعد في مواجهة مواسم الذروة خاصة موسم عودة السياحة للصينيين العاملين بالخارج وبالأخص تولى سعة لخدمات العملاء التي تزداد على رحلات البضائع بوزن وأعمال مختلفة.

وكذلك مستشارين الإنتاج للمشروعات الاستثمارية بجمعية تنفيذ هذا المشروع الخاصة.

وتشير نجوى محمود أنه يجري حاليا موكمة وحجز البضائع ويتم الانتهاء من جميع الأعمال الفنية والتقنية الخاصة بربط النظام بين شركة (SITA) والنظام المطبق في مصر.

الطيران وبنك خدمات المسافرين. رأى من استخدام النظام سيتم تدوين بيانات البضائع الكترونيا وتخليصها وتسجيلها لتسهيل إجراءات التخليص حيث أنه سيتم ربط النظام بالخدمة على مراحل بجميع مكاتب مصر للطيران بالداخل والخارج بما يساعد على سهولة التعرف على تاريخ الخدمة باستخدام رقم البضائع فقط بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل للفرش على مختلف الرحلات وهذا النظام سيقدم خدمة مميزة للعملاء ومن للتصريح بهذا النظام في هذا العام مع بداية عام ٢٠٠١.

ويضيف أبو إسحاق عبد الشكلا المحلية في التصديق الخارج. حيث من العلاقات الخاصة من المصنفين في مصر إلى المستوردين خارج القطر، فلذلك من إيراد دور لعمال التصديق عمودا ومن هذا المنطلق تم الاتفاق مع محافظ الإسكندرية على إنشاء معهد جديد متخصص للتصديق الداخلي والتصديق الخارجي وسوف تدرس جميع دراسات الأكاديمية وهذا مع مجموعة من رجال الأعمال من ذوي الخبرة لنقلها إلى الشباب المستعد.

وهذا المعهد سوف يعطي دفعة قوية للشباب مصر العمل في التصديق الداخلي والخارجي وهذا المعهد سوف تنقله مجموعة من رجال الأعمال والشركات وتشرف عليه غرفة الإسكندرية.

حركة النقل

تقول نجوى محمود رئيسة قطاع ذرية البضائع بقطاع القاهرة الجوية: في ضوء الزيادة المستمرة لحركة النقل العالمية ومع زيادة حركة النقل والتكديلات بين شركات الطيران أصبحت الخدمة أهم عناصر المنافسة وكان إزسا البدء في تطوير البنية الأساسية وتخصيص نجوى محمود لقد تم البدء في تنفيذ مشروع تطوير منظمة المصارف بالإضافة إلى ١٨٠٠ متر مربع وعلى مستويين لكن المساحة الإجمالية ٩٦٠٠ متر مربع، كمشروع أول لكامل أنشطة التشغيل والصيانة

الاقتصاد المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع التجارة الخارجية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	المصادر المصرية بين السياسات النقدية والمالية	سمير عوض	العالم اليوم	٢٩٨٣	٢٠٠٠/١١/١٢	٨١

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سمير معوض
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة الخارجية	رقم العدد :	٢٩٨٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١٢

الصادرات المصرية بين السياسات النقدية والمالية

سمير معوض *

للكثافة، والكثافة، والتجارة في
ملاحة وسجلية في إطار
استراتيجية قوية للقطاعات
الرؤى مصر في تباينها مع
التغيرات الخارجية التي يفتتها
البرهان التي يمثل الآن نحو التي قواعد العاملة في
الصناعات الخفيفة كان مؤلفاً إما ان تظهر أو خضت
(Develop or Die)، ونمو جنوب شرق آسيا التي
أصرت على اما ان تصد أو تتراجع في مؤخرة
الصفوف لم تكن في الواقع محض شعارات بل كانت
خيارات حتمية لها القوى ووجدت لها السياسات
وأعربت بمثابة سفينة نوح الاقتصادية، نأى إلى مدى
ألفت سياساتنا النقدية وفي عادة من أدم والنيل
السياسات الاقتصادية - على النجاح؟ سؤال من فريد
مساهمة بالمصالح العامة للمستثمرين الصناعيين ينفي
ان نخرج به من حين مضاعف الاقتصاد الكلاسيكي
والفرد الكلاسيكي إلى نطاق اقتصاد العولمة الذي يفتق
فمايك من سرعة التغيرات الكاسية التي تحتاج
الاقتصادات العالمية متقدمة ونامياً وإن كان ليس
على حد سواء لصادراتها في التصدير المعلى من
صحة وعافية سياسات الاقتصاد وخطة الانتاجية
وأبواب الحاجة في الاسواق إلى للتج وهو مازال بعد
جنباً في دعم عمليات التخطيط ومن هنا تبرز
الحاجة الملحة إلى تقاليد التسويق العالمى الذي
يتصادى مع شروط الاسواق العالمية، كما مدنا نتج
لهذه الاسواق لابد ان تقم لها ما تريده هي وليس
- ان نمتد نحن في انها سقطة دون أدنى اعتراض،
ومن نوال القول ان نلحظ ان البيع ليس إلا جزءاً
ولمعد من أجزاء استراتيجية التسويق، لأن التسويق
باعتباره سياسة اقتصادية شاملة يبدأ منذ ان يكون
للتج أو السلة فكرة مبهمة أولاً في رأس الفئز
إلى ان يتم انتاج وعرضه في متناول المستهلك
السيط أو النهائي بما في ذلك خدمات ما بعد البيع
انها رحلة متعددة المراحل متراكبة للمطال ينفي أن
تضمها سيمفونية متجانسة متجانسة الخطوط
والخيط.

مرة أخرى يفتل التخطيط... تتجلى في
مختلفات التغيرات واعتناق زجالات الفر... المتاحة
وتبلى مع ذلك أدوات الاستهتام الأساسية مثل مس...
ملاحة وكيفية ومن؟ وأين؟ وكانت ملامح بحث من
الايوان الصميمة التي تستهيج لها وتفتت بروجيها
والاسواق ان التخرجات التي سارت عبرها تبايناً
اجراءات التسميمات الهيكلية للاقتصاد الكلى
المصرى (Macro Economy) كان من المخرجات ان
تكون الكفاءة التي تجر من خلفها عريات التسميمات
القطامية للاقتصاد المصرى (Micro Economies)
بذات قوة الدفع وعلى ذات "الاتجاه" السياسات النقدية
وهي التي وضعت على رأس اولويات عمليات الهيكلية
بذات أهدافها الثلاثة: (سعر صرف العملة، ومستوى
سعر الفائدة، وإكبات وأدوات الائتمان التجاري
والصناعى) تفسر بأن ما سيأتى على اثرها سيلبس
الطريق للخيارات ايجابية تشفي للاقتصاد مزيداً من
زخم التطور العمال، وبالتالي نأى ذلك إلى سياسة
الاصلاح للمالى في مجال الموازنة العامة، وكبح جماح
العجزين الكلى والصناعى، والسياسات الكسائية
والاقتصادى والاستهلاكية، وعلى ذلك كان من الخط
له ان تأتي من ثم السياسات الانتاجية والاستثمارية
لتجيد الطرق قد شقت وهدمت في اتجاه التوازن
الاربع والأمن لأشنى مركبات ومكونات الاقتصاد
المصرى.

الصادرات محلك سر

إلا ان الصادرات وهي من اسم مؤشرات نجاح
السياسة الانتاجية تلك تراوح مكانها في نطاق
المليارات الأروبية بما فيها الصادرات الخفيفة، وهي
رسوم مرور السفن في قناة السويس وبذل صناعة
السباحة، والصادرات البترولية (الزبدية) والمحمول
الزراعية النقدية الأامر الذي يضرب بجلاء إلى ان
صارتنا للصناعية رغم الاصلاحات النقدية والمالية
لم تطور على النحو الذي كان متوقفاً، فكما ان
الالة الاقتصادية تتألف من عناصر عدة، فإن
الأوضاع التنافسية للمنتجات المصرية تتربك من
دواش متقلبة كثيرة لصناعة الصادرات هي التعيير
الحقيقى من تتألف وتتألف مستويات جمة من الدواش

سيمفونية التوازن

في اليابان ومثل عهد ثورة الميجي (Meiji)

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة الخارجية
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	سمير م عوض
رقم العدد :	٢٩٨٣
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٢٢

التطورات غير ان السياسة المالية ملجأت بالميلولة
موز انفاق الرياح والقد الكافي إلى مليه وتصدرك
هذه الأفرع- كيلة الحقيقة ان السياسة التقنية مع
بدايات عهد الانفتاح وخسعت كليات الرخسك ان تقترب
من المعايير الدولية لةارة أسعار الصرف وأسعار
القاتة والاسس الانتاجية إلا ان السياسة المالية من
خلال رؤية بيروقراطية جبلية اصرت على ان تفرغ
السياسة التقنية من مضامينها بملاعة سلاسل
العمليات الاستيرادية (مواد خام وسلع وسيطة
وانتاج تلم الصنع) بالقرائيب والرسوم الضخامة
اضافة إلى تحميل العمليات الانتاجية ثلثها مصروفات
شراشية موهمة ومجيلة لزيها وحواش الاستيراد
كانت لصة الضرائب مع الانتاج الصناعي ملل لصة
الغريب مع الفساد، فقد أراد غريب الميز من شيط
نهر إلى شبه الآخر، ولانه لا يتقن فن العزم فله
نرسل إلى ضلعون ان ينقله على ظهره إلى حيث يريد
وحيث يريد الضلعون عهضته وخسيفته من ان يادعه
الغريب فيرد في خريش. قال له الغريب كيف تنكر إلى
ان تهلسر والذل لله. الا تصرف ان في لكه ملكي
وعلاكة؟ قال الضلعون ميا بتا لذين؟ وإلى منتمس
الزور لدة المقرب لقال له الضلعون في كم مبرح. كم
ال له انك ستطعنا لقال له الضلعون لا تراخني
لقلع غلابي.

السياسة التطويرية للاقتصاد والمبادرات هي
معملة زواج متكلف ما بين السياسة التقنية
والسياسة المالية. هذه بدهية ومعلمة تثبت جنوناها في
كل نفس الاقتصادات الناجحة ولم تعد في حاجة
إلى جدل أو صاعكة. يقول يزيد خشيعة ان لحد
انتصارات في مجالات الانتاج والصناعات إلا كنا
نريد لكه لعلنا ان قدره ان لذين يخطون الحروب
ليسوا الجنرالات العسكريين وخدمهم ان الصروب
استراتيجيةهم والاستراتيجية سياسات والسياسات
خط وبرامج وللكه. كله تنصاف العقل والافكار
والسواعد والأوراق زمن ثم ملان جنرالات الاقتصاد
في القطاع الخاص لنهيم ما يقرانه وما يقدونه.

• **المستشار الاقتصادي لجمعية مستشاري جنوب يورسييا.**

لتطويرية قالت الحكومة لطيفة
لاتصميم اما ان تستشروا
فوالفكم في ادماع الصلصة
في مكل الاقتصاد الياباني أو
اننا جميعا مستندرك كانت
الا. بي. مع مستسا . وكانت الاسبوية هي الانتفاع
الصروب و ايجاد مجالات التنصافية صناعية
انتاجية يهنت لصة الانتاج العظيم من حكاية تدور
وكانها اسطورة لفي بداية ثورة الميجي الاصلحية.
ارسل الامبراطور ميتشيمو من المفوضين اليابانيين
لدراسة لغون صناعة الصوكوك (الزوارق) في ألمانيا.
وحيث لدمت البصة إلى لألمانيا اعتم ولحد منهم اعتمادا
شديدا باستقاء المواثيق العلمية التي دلب على شراستها
من اسراق بين الفريدة إلى ان جمع منها نحو 14
موتور. تكف عليها لدراسة اجزائها واستغرق في فهم
واستيعاب... عليها. وحيث انتشر. ابحر البصة ماد
بها إلى اليابان ليحسمها في روضة وياوم ضليلات
البحث والتطوير. وحيث لدمت البصة بعد حوثها لقلاد
الامبراطور لم يكن في مقبيلهم ذلك للولسي وتساؤل
الامبراطور من تظله من الحضور. وظلت المراسيل
تحمس على مقابلة الامبراطور وهو يتخلص منهم
لاشغاله بشؤون تطوير هذه المواثيق. إلى ان انتهى من
مهمة لمرسل إلى الامبراطور يستأذنه في تشريه له
بزيارة ورشته. واما الهندس العبقري للحركات
الارمية عهري. وحيث زاره الامبراطور سالكه (ما رأى
سميد الامبراطور لهما يسبح؟) وكان عجبوا المواثيق
صالحيا فرد عليه الامبراطور في ايتشامة حاللة
بسعالة لا مزيد عليها: (هذه قطع سيمفونية سمعتها
في حياتي. وهناك في إحدى المدن اليابانية وجمع على
تصيب للكاروي للورسيكل الذي بدأت من عنده لصة.
صناعة أول موتور لسيارة يابانية. هذه قصص قرات
بعضها وروى لي بعضها الآخر. لكنها لظلت تاريخ
لصة لتقدم الصناعات الياباني التي تحولت إلى ملاحم
القصانية للمصادر التي جعلت اقتصاد اليابان تاني
اقتصادا على بعد الاقتصاد الأمريكي من حيث الناتج
الزومي.

السياسة التقنية لدينا كانت قد اسرحت قواها
تربطه ليلسان في لباء الدعاية إلى حيث تتلاحم مع

الاقتصاد

المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع الإستثمار

الاقتصاد المصرى

الإصلاح الاقتصادى

قطاع الاستثمار

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تيسر اجراءات الاستثمار يحتاج الى	عبد الناصر محمد	العالم اليوم	٢٨٨٨	٢٠٠٠/٧/١٤	٨٣
٢	سؤال من واقع التدفقات الاستثمارية	اسامة سليمان	العالم اليوم	٢٨٨٨	٢٠٠٠/٧/١٤	٨٦
٣	مصر على خريطة الاستثمارات الدولية	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٤١٤٩٦	٢٠٠٠/٧/١٧	٨٨
٤	العوامل المحددة لتدفق الاستثمارات الأجنبية	ابراهيم فوزى	الاهرام	٤١٥٠٣	٢٠٠٠/٧/٢٤	٨٩
٥	"كلام جميل" عن مناخ الاستثمار لى مصر	ماجد متولى	العالم اليوم	٢٩٣٧	٢٠٠٠/٩/١٨	٩٠

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر محمد
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٢٨٨٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٤

تصريحات المسؤولين لم تتغير منذ 20 عاما

تيسير إجراءات الاستثمار

يحتاج إلى ... «تيسير»

تبسيط إجراءات الاستثمار.. اختصار تأسيس للشروعات إلى 24 ساعة فقط.. الرد الفوري على جميع استفسارات المستثمرين.. مكاتب المسؤولين مفتوحة طوال اليوم لاستقبال أى مستثمر لديه مشكلة وإيجاد الحل المناسب وللألم لها.. هذه نوعية من القرارات أو بالأحرى التصريحات التى يطلقها المسؤولون للحكوميون فى أعقاب أى اجتماع رسمى أو جلسة لمجلس الوزراء. والمتابع لهذه التصريحات يجد أنها تصدر منذ زمن طويل.. وتؤكد عليها كل حكومة.. ولكن يبدو أن ما يتم التصريح به شيء وما يحدث فى حقيقة الأمر شيء آخر مختلف تماما. وإذا كانت مشاكل الاستثمار تحل عن طريق التصريحات فإننا نؤكد أنه لن تكون هناك مشكلة واحدة تقابل أى مستثمر فى مصر. وأن مناخ الاستثمار فى مصر يعد الأفضل على مستوى العالم.

وإن الحديث عن جذب مليار دولار سنوياً استثماراً خارجية سوف يتحول إلى استقطاب عشرات المليارات من الدولارات.

● الاستثمار فى السياحة يتطلب 12 موافقة من جهات حكومية

● المحليات وراء فشل مشروعات B.O.T

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر محمد
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٢٨٨٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٤

عبد الناصر محمد

ولناخذ بعض المؤشرات والتي يمكن من خلالها الحكم بدقة وموضوعية على مناخ الاستثمار فى مصر. فعلى سبيل المثال جاء فى تقرير المؤسسة المصرية لبحوث الاستثمار عن مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام 1999 أن حجم الاستثمارات الأجنبية فى المنطقة العربية قد شهد تطوراً نسبياً خلال العام الماضى إذ بلغ حوالى 6,2 مليار دولار بنسبة 71% من إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى العالم مقابل 5,95 مليار دولار فى عام 1998 بنسبة 71%. وقد تصدرت العرب قائمة الدول العربية المستقطبة للاستثمارات الأجنبية إذ بلغت حصتها حوالى 1,8 مليار دولار خلال العام مقابل 480 مليون دولار عام 1998 بزيادة نسبتها 275% جاءت بعدها السودان بموالى 929 مليون دولار مقابل 503 ملايين دولار بزيادة نسبتها 85% ثم لبنان بموالى 500 مليون دولار مقابل 300 مليون دولار بزيادة نسبتها 67% كما بلغت حصص تونس حوالى 458 مليون دولار مقابل 367 مليون دولار بزيادة نسبتها 25% ويلاحظ أن التقرير لم يشر إلى مصر من قريب أو من بعيد فى ذلك!

مشاكل الـ (B.O.T)

وإذا تمدينا عن الواقع الفعلى المصير عن تبسيط إجراءات

الاستثمار ومن خلال تجربة لاجدى الشركات العاملة فى المشروعات بنظام الـ (B.O.T) نستطيع الحكم على مدى سلامة هذه الإجراءات والشركة التي تقسمها هي الشركة المصرية للاستثمار العمرانى حيث فازت بمناقصات إنشاء جراجات بنظام الـ (B.O.T) فى محافظة الجيزة بعض المستثمرين وتم توقيع عقود هذه الجراجات منذ أكثر من عام والمصلحة حتى الآن «مصر» إذ لم يتم تنفيذ عقد جراج واحد فى الجزيرة ثم إلغاء جراج خلف الوحدة للمابة.

وتعطلت أيضا إجراءات تنفيذ جراج ميدان مصطفى محمود بالهندسين الأسر الذي دفع الشركة إلى رفع دعوى قضائية تطالب فيها للمحافظة بالتعويض المناسب.

وفى الاسكندرية ألغت محكمة القضاء الإدارى تنفيذ جراج ميدان سانت كارترين حيث اتضح أن الأرض المزمع إقامة الجراج عليها أصبحت ملكاً للمحافظة بل هى

مجلس الوزراء بانها مطالبة بالحصول على موافقات 5 محافظات على مرور الخريق بإرضها وفى الاسكندرية والمدينة والمنوفية والجيزة، والفيوم، ليس هذا فقط بل يجب عليها أن تحصل على موافقات أخرى من وزارة الثقافة ممثلة فى الهيئة العامة للآثار، ووزارة الزراعة، ووزارة الدفاع وجميعها سيادية لائق المستثمر أن يتعامل معها وكان يجب على وزارة النقل صاحبة حق طرح المشروع للاستئصال أن تنهى جميع الاستثمارات قبل توقيع عقد تنفيذ الطريق.

قائمة الموافقات

وإذا أخذنا مثالا آخر يتصل فى قطاع السياحة والذي تحول الحكومة عليه الكثير فى سبيل التنمية الاقتصادية فإن الحصول على موافقة على المشروع الصاحي قبل منح الترخيص من وزارة السياحة يتطلب تدخل 12 جهة وهى: وحدات الإدارة المحلية الهندسية، مديرية الصحة، مديرية الزراعة، والأجهزة الأمنية، وتفصل إدارة شؤون وشروط السياحة والآثار، وإدارة الدمام العنى والحريق ثم الهيئة العامة للطرق، وهيئة الآثار، ووزارة الدفاع ووزارة الدولة لشئون البيئة، يضاف إلى ذلك الموافقات الأخرى إذا كان المشروع يتعلق بالبنات العامة وهى وزارة النقل، ووزارة الموارد المائية،

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر محمد
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٢٨٨٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٤

رجال الأعمال من هروبهم إلى الفارح ويمسرتهم فسيوش حملوا عليها من البنوك، يشاف إلى ذلك صدور الكثير من القرارات الاقتصادية والقرارات الحكومة بإصدارها دون التشاور مع القطاع الخاص مثال ذلك قوانين الجمارك والضرائب كل ذلك يساعد على إيجاد نتائج من عدم الثقة بين جميع الأطراف العاملة في مجال الاستثمار.

ويشير طاهر الشريف إلى أن الإجراءات المشددة ضد رجال الأعمال والجهات التي يتعاملون معها تقتضى على أى نوع من أنواع التيسيرات.

التفكير في السياسات

من جهة يقول رجل الأعمال جمال النافذ بأنه لا توجد تيسيرات لإجراءات الاستثمار بل العكس هناك بعض الجبالاير تعلقت فيها الأمور أكثر، وذلك مثل التطلعات الصادرة للمناطق الحرة حيث إن الحكومة سارت في الإجراءات العقابية بين ما هو مخالف وما هو جائد.

ويشير جمال النافذ أن القطاع الخاص وقطاع الأعمال يلجأ في استصدار إقام الحكومة باتخاذ إجراءات الضى من شأنها أن تجعلها متنافسين حاديين في المنطقة وفى هذا الصدد فإن الحكومة مطالبة باتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تقلل مرور المستثمر على المكاتب الحكومية وأن تقوم بالقرى الرقابى بمعنى تسهيل أمور الملتزمين وليس وضع العقبات أمامهم وأخيرا الاستثمارية في السياسات ومن تمييزها أو الرجوع فيها من وقت لآخر.

أما الجهات التي تقوم حاليا بأعمال التفتيش والرقابة على المئات الصباحية فتضم وزارات الصحة، والتشيير والطب البيطرى، والأدارة المحلية، وشركة السياحة، والأمن الصناعي والدفاع المدني والمريقى، وجهاز شئون البيئة ووزارة الموارد المائية والرى، ووزارة النقل، والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ووزارة الثقافة والأدارة العامة لحماية الأمانم ووزارة القوى العاملة، ومصلحة الضرائب على الليهات، ومصلحة الجمارك، وأدارة الضرائب العقارية بالمطيات.

التحديات .. السبب!

ويقول طاهر الشريف سكرتير جمعية رجال الأعمال المصريين إن أهم ما يهين مناخ الاستثمار في مصر حاليا هو اعتماد الثقة المتساهلة بين القطاع الخاص، والحكومة والجهاز المصرفى ويعود السبب في ذلك إلى الإجراءات والأحداث التي تمت مؤخرا وأثناء عمل الحكومة السابقة ومنها على سبيل المثال الإجراءات البوليسية التي تمت مع البنوك والشركات التي تلاحق

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	اسامة سليمان
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٢٨٨٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٤

سؤال من واقع التدفقات الاستثمارية الخارجية في مصر

لماذا يفضلها الأجانب .. «غير مباشرة»

■ اسامة سليمان ■

رصد عدد من التعاملين مع السوق المصري تزايداً في الاستثمار الأجنبي. وهو من شك قاهرة إيجابياً واحد الأدوات المهمة للاقتصادات الصاعدة ومن متطلبات الدولة التي تشهد تنافساً واسعاً من الدول الكبرى والتنامية على الفوز بكمية الاستثمارات الأجنبية وتبارت الدول في منح التسهيلات والمزايا للمستثمرين الأجانب لتشجيعهم على القدوم بقوة إلى الأسواق الواعدة.

ويؤكد بعض الخبراء أن تنامي الاستثمارات الأجنبية في مصر ليس على المستوى المطلوب بعد خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن هناك سمة عالمية على هذه الاستثمارات وهي أن معظمها استثمارات غير مباشرة سواء عبر البورصة أو شركات الإدارة الأجنبية.

في البداية أكد محمد ثابت رئيس شركة الفا أوف لصناعة السيارات في مصر أن هناك تركيزاً لا مبرر له على الاستثمارات الأجنبية للمباشرة مشيراً إلى أهمية الاستثمارات الأجنبية في صورها الأخرى عبر البورصة أو عن طريق نقل الخبرة والتكنولوجيا.

وقال أن الاستثمارات المباشرة قائمة وتتزايد عبر تزايد مناه الثقة ووجود حوافز قوية لجذب المستثمرين ومصر بالفعل تعد من الأسواق الصاعدة للتميزية ولكن الاستثمارات المباشرة تحتاج إلى الكثير من الدراسة لما لا استثمار وغرف السوق ولذا فإن المستثمر الوطني القدر في هذا المجال ولذا من الأفضل التوسع في الضروعات المشتركة مع الأجانب لتطبيق حافز اقتصادي متميز.

وبالنسبة للسجل السياحي يقول حسام الساعات مدير الإداري للعلاقات العامة بقطاع ميريديان أن الحفاظ الأجنبي تجاه إقامة مشروعات كاملة في مصر قد تراجع وشهدنا هبوطاً من مستثمرين بين عدة على الاستثمار المباشر وشراء بعض مشروعات

الخصخصة

وحول وجود تركيز اجنبي على الإدارة فقد أكد الساعات أن الإدارة المالية ضرورية مهمة للمنشآت الفندقية المصرية خاصة فئة 5 نجوم كما أن لها تاريخاً عريقاً في العمل بمصر وليس أدل على ذلك من فنادقنا الشهيرة ميلتون وشيراتون وماريوت.. الخ. وأكد الساعات أن الاعتماد على الشركات المالية في الإدارة لا يقلل من كفاءة العناصر المصرية ولا يسيء إلى مستوى الإدارة المصرية فعلى العكس نجد أغلب هذه الفنادق تعتمد على قيادات مصرية.

وأشار إلى أن الإدارة الأجنبية مهمة للترويج السياحي فوى تتمتع بشكل كبير وثقة واسمة بين السائحين وكثير منهم يفضلون على تلك الفنادق لسابق خبرتهم الجيدة مع تلك الإدارة في العديد من دول العالم.

وأوضح شريف رأفت الرئيس السابق ليسورصلى القاهرة والأكاديمية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد لا تكون على المستوى المأمول بالرغم من أن مؤشرات أداء الاقتصاد في مصر مشجعة وقوية وتنامى المستويات العالية إلا أن سوقنا بين الأسواق الناشئة ليس بالشكل الذي نطمح إليه ونضيفنا دول كثيرة لاتنا تضمنا مجموعة من المقيات منها التدريب الجيد وقيام الإدارة للتأجعة.. الخ.

وقال أنه بالرغم من أن كل للخدمات الاقتصادية المصرية إيجابية وقوية إلى أن هناك أسوأها ناشئة متقدمة عنا بما يتراوح بين 2 إلى 3 سنوات.

وأكد رأفت أن المرحلة الحالية من التنمية الاقتصادية تتطلب العمل على رفع كفاءة الوحدات الاقتصادية في السوق المصري وتطوير مستواها الإداري خاصة أننا في مرحلة مهمة في مسيرة الخصخصة وهي خصخصة البنية الأساسية من تليفونات ومراق وكهرباء.

وشدد على أهمية تشجيع الاستثمارات الأجنبية لجذب الخبرة الفنية العالية إلى

جانب ضرورة وجود هيئة رقابية لمراقبة انتفاع الأسواق والتحقق من توافر أسس المنافسة العادلة.

وأكد أن التطبيق السليم لبرنامج الخصخصة يتطلب التركيز على توافر عنصر المنافسة بحيث يكون لدينا في النهاية كفاءة عالية وتكلفة أقل وأكبر استفادة للمستهلك.

وأوضح أننا في مصر نأمن من ضعف في الوساطة المالية مما يدفعنا إلى الاعتماد بالقرضات الأجنبية ونحن في حاجة إلى ثورة إدارية وتنظيمية مؤسساتنا سواء شركات أو صناديق محاميات لرحلة مستدامة اداريا خاصة بعد تخفيف الاعباء الإدارية عليها.

حوالز

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

اسم كاتب مقال : اسامة سليمان
رقم العدد : ٢٨٨٨
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٧/١٤

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار
المصدر : العالم اليوم

وأشار إلى أن الاستثمارات المباشرة في القطاع السياحي كثيرة على مستوى القطاع الخاص الوطني إلى العهد الذي أدى في بعض الأوقات إلى خلل بين العرض والطلب مشيراً إلى أن الاستثمارات المباشرة الجديدة الوطنية أو الأجنبية تحتاج إلى التمويل ومزيد من الدراسة.

وأشار إلى أنه لا مبرر من التوسع في الاعتماد على الأجانب إلا في مجالات محددة يكون لهم فيها تجارب مشهود لها وليس بالضرورة الاتجاه إلى الشركات العالمية فمن مثلاً نهبت إنشاء ميناء عالمي للبحوث في شرق بور سعيد ولم تلجأ إلى الشركات العالمية بل لجأت للاستعانة بالمستثمرين التونسيين الذين توقعوا في هذا النوع من المؤامرات وإنشائها ميناء تشاري الشهب.

وأكد تميز خبرات الشركات العالمية وإسهامها حيث أثبتت تفوقها في العمل السياحي في مختلف دول العالم على مدى سنوات طويلة وفي تصميم البنى التحتية وجديدها في مختلف المواسم العالمية واستكمال فروعها الإقليمية وإلا أنه ان تفرح أساليب الإدارة والخدمة في هذه الفروع يعد وسيلة فعالة لمعالجة السائحين وجذبهم للسياحة.

وأكد أن الاستثمارات الأجنبية كانت قديماً مرتكزة على مجال الإدارة خاصة بالنسبة للفنادق 5 نجوم حيث تتولى إدارتها منذ سنوات طويلة الشركات العالمية الأم ولكن هذا المفهوم بدأ يتغير حالياً مع تخطي الدولة عن الاحتفاظ بالملكيات العامة في الفنادق والتوسع في برامج الخصخصة ولمي نفس الوقت الثقة التي أصبح الاقتصاد المصري يتمتع بها والمصرود الطيبة منه التي أفتح بها المستثمرون في مختلف دول العالم.

وقال إن الكثير من المستثمرين الأجانب ابدوا رغبة جادة في شراء الفنادق المصرية خاصة الفاخرة منها كما عرضت الشركات العالمية الخروج من نطاق الإدارة وإسراء الفنادق التي تحمل أسمائها في مصر.

ومن جانبه يرى رجل الأعمال الفرنسي للتقسيم بالقاهرة ويتشابهة جوسا أن الاستثمارات الأجنبية تبعث عن الصوافة والمزايا إلى جانب عوامل أساسية منها الاستقرار السياسي والأمن وإلا أنه ان مصر حلت هبوطاً في هذا السند ولكنها تحتاج إلى المزيد وإلا أنه عندما تتفوق في مزاياها وجاذبتها على الأسواق الدولية ستستقطب الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأشار إلى أنه شخصياً يقوم بتأسيس جامعة فرنسية جديدة لتنظيم الأزياء وتوزيع المصممين الجدد الكفاء بفترة فرنسية مما سيخدم كثيراً صناعة الملابس في مصر.

ويرى محمد لهبط رئيس شركة مينا توريد ورئيس لجنة السياحة بجمعية رجال الأعمال المصريين أن الإدارة الأجنبية هي الغالبة في المجال السياحي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة مشيراً إلى أن هناك ارتباطاً وثيقاً منذ بين الشركات السياحية والإدارة الأجنبية فالأخيرة دين شه تتحتم مستوى مشدداً في الأداء ولكن ذلك لا يعني أن الشركات المصرية فاشلة في هذا المجال وهناك العديد من الاستثمارات السياحية النخبة مصرية مائة بالمائة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٤١٤٩٦
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٧

الناس والاقتصاد

مصر على خريطة

الاستثمارات الدولية

تصير للأوسمة العربية لضمان الاستثمار تقريراً سنوياً عن قطاع الاستثمار في الدول العربية، والتقرير يصعد لكل جوارب الاستثمارات الاقتصادية، وعلى رأسها في النهاية أو الاستثمارات الخاصة بالعربية من الشركات الاستثمارية الدولية. وتضمن التقرير قطرية ٢١ دولة عربية إضمت للأوسمة في معلوماتها على مركز الرصد والبحث الاقتصادية والدولية.

ويرصد التقرير عن مصر أن إجمالي الاستثمارات الواردة عام ١٩٩٩ محلية وعربية وأجنبية بلغت حوالي ٢١,٩ مليار جنيه، زيادة نسبتها ٢١٤ على عام ١٩٩٨، بلغت رؤوس الأموال الأجنبية غير العربية ما يعادل ١,٣ مليار جنيه بنسبة ٥,٩٪، وجاءت أمريكا في المرتبة الأولى حيث عمل ربع الاستثمارات الأجنبية غير العربية لديها، كما لم بريطانيا لم تستثمر في العراق، ويصعد تأخر مستثمرات الدول الأخرى بنسب متفاوتة.

وعلى مستوى القطاعات استلهم قطاع الصناعة المرتبة الأولى إذ استحوذت على نسبة ٢١,٢٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية غير العربية، وقام قطاع الشركات الاستثمارية في مجال المال والخدمات المالية، والشركات الاستثمارية وبنوك مصر.

وأما بتخلق بالاستثمارات العربية الواردة بلغت رؤوس الأموال العربية المستثمرة خلال عام ١٩٩٩ حوالي ١٤٢ مليون جنيه، وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى إذ بلغت مستثمراتها ٧١٠ مليون جنيه، والساعات العربية لها دولة الكويت بنسبة ٥,٥٪، ثم الصين، ثم الأردن ثم تأتي باقي الدول العربية مستثمرات متفاوتة.

أما القطاعات التي تحتل إليها الاستثمارات العربية في ملاحظتها لقطاع الشركات الصناعية إذ بلغت استثماراتها بنسبة ٢٨,٩٪ من إجمالي الاستثمارات العربية، ثم قطاع الصناعة بنسبة ٢٨,٨٪، ثم قطاع الشركات كزراعة بنسبة ٢٧,٦٪، ثم قطاع الخدمات.

وتأتي صورة قطاع الاستثمار في مصر على الوجهة لغير نتيجة الجهود الحكومية لجذب الاستثمارات والتي عملت في عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج داخل وخارج مصر، والاتصالات لخدمة مناطق حرة مع مختلف البلدان وشيخ التقرير إلى أن الحكومة فشلت سياسات كان لها نتائج مبهمة لتحقيق عمل نمو حقيقي، وانخفاض في ميزان الحساب الجاري، ومعدل التضخم واستقرار في سعر الصرف.

عموماً يشير هذا الرصد إلى عدد من النتائج مهمة أنه بالرغم من أهمية الاستثمارات الأجنبية إلا أن الاستثمارات لم تكن إلا ميزال هو الرئيسة الأولى للاستثمار في مصر، وهو ما يعني الدور الهام للمستثمرين المصريين، الأمر الذي لا أن الاستثمارات الأجنبية ضيق الاستثمارات العربية كما أنها تسبب أفساساً للخدمة أيضاً نتيجة الاستثمارات العربية للاستثمار كشخص رئيسي.

عبد الرحمن عقل

اسم كاتب المقال : ابراهيم فوزي
رقم العدد : ٤١٥٣
تاريخ الصدور : ٢٠٠٧/٢٤

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار
المصدر : الاهرام

العوامل المحددة لتدفق الاستثمارات الأجنبية

تعتبر قضية جذب الاستثمارات الأجنبية للمنفعة من القضايا الجارية للبحث في مصر خاصة أن التمتع بهذه القضية يلزمون تساؤل كبيراً حول سبب تدفق الاستثمارات الأجنبية على مصر حتى الآن وهناك ثلاث نقاط محددة يمكن أن نركز عليها في محاولة لتفسير هذه الظاهرة وهي العوامل المرتبطة بتوجه المستثمر ذاته والعوامل المرتبطة بتوجه الحكومة وأخيراً العوامل المرتبطة بتوجهات الشعب.

د. إبراهيم فوزي

وفيما يتعلق بتوجه المستثمر هناك مجموعة من المحددات التي تلعب دورها في توجيه المستثمر

الأجنبي لأمواله وفي قراراته الخاصة بالاستثمار في بلد ما دون غيره أول هذه المحددات هو عامل الربح فاستثمر يسعى في المقام الأول إلى تحقيق أعلى ربح ممكن من استثماراته. فعامل الثاني هو الاستقرار فاستثمر المحيطة لا يسعى إلى الصلابة الواحدة السريعة ولكنه يسعى إلى وجود نظام مستقر يضمن له نجاح واستمرار استثماراته. الثالث هو وجود نظام يضمن له حرية وسهولة الخروج والتحول بأمواله في حالة حدوث أي طارئ أو منعه من مخاطر عدم الاستقرار. أو حتى في حالة توتر علاقاته بالمستثمرين مع ضمان وجود نظام قضائي يضمن له الحفاظ على أمواله في حالة حدوث سيناريو أو تطور سياسية أو اقتصادية لا تكتفي وسبل المستثمر الأجنبي.

وهذه العوامل كلها تلعب دوراً مهماً في تشكيل الصورة الخارجية للدولة لدى العالم الخارجي. فمعرفة أي العالم الخارجي للعب دوراً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي من عدمه أو بمعنى آخر فإن الانجذاب الخارجي أو العكس من أي دولة واقتصادها ومناخ الاستثمار فيها وفرض العمل والربح فيها يشكل محددات مهمة لتوجه الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدولة.

وقد تكون هناك حوافز وسياسات مهمة للاستثمار الأجنبي ومع ذلك توجد صورة سلبية لدى العالم الخارجي وهو ما يتعكف بدوره العمل على تغيير هذه الصورة.

والاستثمار الأجنبي يحتاج إلى الأجابة على عدة تساؤلات قبل اتخاذ قراره بالاستثمار في دولة ما تتعلق تلك التساؤلات بحجم التسهيلات الإدارية التي يحصل عليها ومستوى الأعمال التي يلقاها في تعاملاته مع موظفي الدولة في الهيئات المختلفة (التأمينات) الكهرباء - المرافق - والصرف - الخ) وما هو حجم السوق المحلية وما هي إمكانات التصدير وهل يستطيع تصدير منتجاته بسهولة وهل يستفيد من القوة بالقطاعات العاملة على منتجاته وما هي تكلفة الأرض التي يحصل عليها وما هو حجم الرسوم والضرائب التي سيدفعها وما هو مستوى أجور العمالة.

وفي ظلها عوامل تلعب دوراً مباشراً في تحديد حجم

والكم يتدفق باتجاه

وفيما يتعلق بتوجه الحكومة فإن التساؤل الرئيسي

هذا هو هل ترغب الحكومة بالفعل بالاستثمار الأجنبي؟

وهذا الترحيب له درجاته فقد أعلن الحكومة ويصرح

مستواها بأنها ترحب بالاستثمار الأجنبي ولكن بمستوى معاملتها

للمستثمر لا يراى إلى هذا الترحيب أو ينظر إلى نزاعات وخلافات مع

الحكومة ومواقفها تحمل إلى سلطات القضاء ويوجد المستثمر لفسمة

منها.

الكلمة الثالثة وترتبط بتوجهات الشعب فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي وعلى الرغم من القصور الإيجابي الذي شهده صورة المستثمر الأجنبي لدى الشعب المصري فمما زال هناك الكثير من العناصر السلبية في تلك الصورة وهناك أمثلة عديدة على ذلك ومازال الكثير منا يفتقر إلى المستثمر نظرة سليمة حتى أن بعض المستثمرين يفتقر تسمية أخرى غير المستثمر من فكرة الانشابات السلبية عن المستثمر.

ومازالت العديد من الأمثلة يقدم المستثمر في صورة قماري الذي جاء

ليجرب صفقة مشيومة ويعد إلى بلاده مرة أخرى نحن في حاجة إلى

تغيير وتطوير للنظرة وتوجه القاري جديد تجاه المستثمر الأجنبي.

أشعل بعد ذلك في الحديث حول نقطة مهمة وهي المناطق الحرة

الخاصة ويمكن أن نضرب هنا عدداً من الأمثلة المهمة لتلك المناطق.

مثل إحدى الشركات التي تعمل في إنتاج التسميد والتي تم تحويلها

إلى منطقة حرة خاصة في مصر الجديدة. فقد استخاضت هذه الشركة

أن تصدر ما قيمته ١٠ ملايين دولار في سنة واحدة. وكان من المفترض

أن تزيد هذه الشركة من إنتاجها وراس مالها إلا أنها واجهت الكثير من

المشاكل التي أدت بها إلى فتح مركز لها في دبي وهناك العديد من

الأمثلة الأخرى التي واجهت العديد من المشاكل أو الصعاب والتي أدت

إلى سرعة الإحباط بتلك المشكلات ومواجهتها تذبذب دوراً كبيراً في

تشجيع المستثمر الأجنبي على تجميع حجم استثماراته بينما يؤدي

في المقابل للتأخر في مواجهة تلك المشكلات إلى هروب المستثمرين

والمناطق الحرة الخاصة للصناعة والمتجوز لقط وإيمنت للتخزين

والتخزين ونسبة الاسواق الحرة الخاصة وعندما تم الانضمام لذلك

المناطق من قبل هيئة العامة للاستثمار رفعت صادرات المناطق الحرة

الخاصة من ١٥٤ مليون دولار إلى ٢٠٠ مليون دولار في السنة الواحدة.

ويسترون الآن ممارسة إقامة مصانعهم الجديدة في قطار مناطق حرة

خاصة.

ملفات دولار أو أقل.

وقضية التهرب لا تفتح من أهمية دور هذه المناطق فالتهرب

سجل موجوداً ولذا حتى إذا تم إغلاق هذه المناطق ولا يصح تفشيتم

قضية التهرب إلى حد التخليه بالقضاء على التخليه بأكمله.

فكعجز عن مواجهة قضية التهرب لا يصبح أن يكون مبرراً أو أساساً

للدعوة إلى القضاء على القامات بأكمله. والتجربة أثبتت افتقار التكديرات

من رجال الأعمال لتصميم بهذه التجربة بل أن معظم رجال الأعمال

يشترون الآن ممارسة إقامة مصانعهم الجديدة في قطار مناطق حرة

خاصة.

خلاصة القول أن التطوير يحتاج إلى القطاع

وغير وإلى تغيير صورة الحكومة وفكرة الأجهزة لدى المستثمر

الأجنبي.

ع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	ماجد على
ع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٢٩٣٧
صدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٨

لم يدخل منها المؤتمر رغم الركود ومشكلة السيولة

«كلام جميل» عن مناخ الاستثمار فى مصر!



على الرغم من حالة الاكتئاب التي سببتها أزمة الركود في السوق المصرية على جميع المستويات الرسمية والشعبية وأصبح الخروج من هذه الأزمة الشغل الشاغل للحكومة ورجال الأعمال والقطاع الخاص معاً، إلا أن المستثمرين الأجانب لم يهتموا بتلك الأزمة ولم يضعوها في حساباتهم للاستثمار في مصر.

البعض وصف الأزمة بأنها شان داخلي للاقتصاد المصري ولا تؤثر على نظرة المؤسسات الدولية العالمية لمناخ الاستثمار في مصر. والبعض الآخر يؤكد أن الأجانب قادمون والأموال ستندفق على مصر بشكل كبير خلال الفترة القادمة.

■ ماجد على ■

وما يكسر عدم اكتمال المؤسسات الاقتصادية العالمية والمستثمرين الأجانب بأزمة الركود الحالية بالسوق المصرية ما قاله ريتشارد اندرسون مدير عام مؤسسة إيروموني العالمية حول تحسين أداء الاقتصاد المصري بشكل كبير. وأكد اندرسون أن المؤشرات الاقتصادية الكلية لمصر تعد من أفضل المستويات العالمية وأن هناك العديد من التطورات في برنامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في مصر. يجذب المستثمر على المستوى القومي والعالمي، وقال إن مصر تتنوع سياسات نقدية ومالية متوازنة وأن هناك استقراراً في سعر عملتها بشكل واضح مشيراً إلى أن كل هذه المؤشرات تكل على جودة مناخ الاستثمار في مصر.

وفي هذا الإطار يؤكد عنان الجلالى مدير شركة هلتان العالمية للفنادق والاستثمارات السياحية ورئيس جمعية التقاريير العالمية جميعها في الخارج ومنذ 99 تفتح مصر في مرتبة متقدمة وواحدة من أهم الأسواق المصاعدة في المنطقة وتعتمدها أحد مناطق الجذب الاستثمارى في العالم.

صورة الاقتصاد المصري حالياً في الخارج وإمام بين المستثمرين الأجانب صورة جيدة كما يقول الجلالى رغم ما حدث في الاقتصاد المصري من مشاكل داخلية وطق العناني على أزمة الركود والتباطؤ الاقتصادي الذي تشهده السوق المصرية حالياً. بقوله إن هذه المشكلة شأن داخلي لمصر ولا تعنى كثيراً للمستثمرين الأجانب.

وأكد عنان الجلالى أن مشكلة الركود لم تؤثر إطلاقاً على مناخ الاستثمار في مصر وثققات الاستثمارات الأجنبية إليها متوقفاً زيادة ملموسة في استثمارات الأجانب بمصر خلال المرحلة المقبلة خاصة في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع السياحي ومطاعم البترول.

وقال إنه شخصياً وكرجل أعمال مصري مقیم في الخارج وله اتصالات كثيرة مع المسؤولين في الدول الاقتصادية والمستثمرين من القطاع الخاص في تلك الدول يصل إلى حقيقة عقب مسودته إلى الخارج بعد مؤتمري اليوروموني بمصر دراسات يدور لاتشاء عدد من المشروعات الاستثمارية الخاصة في مصر.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ماجد على
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٢٩٣٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٨

اليورمية، وقال مصدر مسئول فى سوق
للل المصرية ان اليورمية المصرية لا تزال
فى مقدمة الاسواق المالية المصاعدة ذات
العمد المرتفع والجاذب للاستثمارات.
وكانت عدة مؤسسات عالمية وبنوك
عالمية قد كشفت عن خطط لزيادة
استثماراتها فى مصر خلال الفترة القادمة
على بنك شيس مانهاتن الأمريكى.

وقد أوضح تقرير لوزارة الاقتصاد
والجارة الخارجية يحمل لنا مجموعة من
الارقام ذات الدلالة الواضحة على تصدن
وضع الاقتصاد خلال العام المالى للمضى
والمتبقى فى 30 يونيو 2000.

قال التقرير ان عزز الميزان التجارى
لمصر تراجع لأول مرة منذ بداية برنامج
الاصلاح الاقتصادى وكسر نقطة الخسائر
ليصل بنهاية يونيو الماضى الى خلال عام
إلى نحو 11,47 مليار دولار مقابل 12,56
بليارد دولار فى عام 99/98.

وجاء هذا التحسن فى الميزان التجارى
إلى زيادة الصادرات المصرية لأول مرة منذ
شأن 1991 إلى نحو 6 مليارات و 338
مليون دولار عام 2000/99 بزيادة قدرها
1,9 مليار دولار عن صادرات العام
99/98 وبنسبة 4,44 مليار دولار.
وإن كانت هناك زيادة فى الواردات
خلال العام المالى للمضى 2000/99 بلغت
نحو 853 مليون دولار إلا أنها زيادة
بسيطة مقارنة بالتحسن الذى طرأ على
الصادرات حيث بلغت جملة الواردات نحو
17,86 مليار دولار.

كذلك قال تقرير وزارة الاقتصاد ان التحن
الخارجى لمصر تراجع بنهاية يونيو الماضى
إلى نحو 27,7 مليار دولار كما زادت
الاحتياطيات النقدية الأجنبية إلى 15,13
بليارد دولار وتطلى نحو 10 أشهر من
الواردات المصرية.

ونوه تقرير وزارة الاقتصاد إلى تراجع
التنظيم السنوى إلى 2,5% ومعدل البطالة
إلى 7,4% فى الوقت الذى زادت فيه
المخزونات الحادية المصرية إلى 0,7 مليار
جنيه خلال العام المالى 2000/99.

وقال إن هذه للشروط التى
سيعرضها للمشاركة مع مستثمرين
أجانب فى الشراكة والدول الاستثنائية
الأخرى تغطى مجالات السياحة والبيئة
وتعمية الموارد البشرية.

وأشار العناني إلى أنه لجرى اتصالات
مع رجال أعمال مصريين للفتول
كساعمين فى تلك المشروعات.

وعاد رئيس جمعية رجال الأعمال
المصرية الاستثنائية الحديث مرة أخرى
إلى تصدن لبدء الاقتصاد المصرى، وقال
إن مصر استباحت أن تتفوق على نفسها
فى لزمة السياحة وقال إنه لو أن دولة
أخرى غير مصر حدث فيها أزمة كذلك
التي حدثت للسياحة لاستغرقت أكثر من
10 سنوات حتى تتعافى وتعود إلى
معدلاتها الطبيعية مشيراً إلى أن تلك
الأزمة أثبتت قدرة الاقتصاد المصرى على
امتصاص الأزمات والتعامل معها بشكل
سريع.

ومن جانبه يتوقع مصطفى زكى رجل
الأعمال ورئيس الشعبة العامة للمستوردين
تحسناً ملحوظاً فى تدفقات الاستثمارات
الأجنبية إلى مصر خاصة فى ظل ظهور
بؤادر إيجابية ومشجعة على أن الاقتصاد
فى طريقه للخروج من حالة الركود.

وطمت فاعلم اليوم الأسبوعى ان عدد
من صناديق الاستثمار العالمية تمتاز زيادة
استثماراتها فى اليورمية المصرية فى
الفترة المقبلة خاصة مع بدء طرح أسهم
الاتصالات والكهرباء والبتروىل للبيع فى

Biblioteca Alexandrina



0280503